LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- الإرهاب الصهيوني ودوره في قيام الدولة العبرية
- فلسفة العنف كضرورة حتمية في السياسة الإسرائيلية
- العرب الأميركيون قبل ١١ أيلول وبعده : ماذا تغيّر ؟
- الخصخصة : منظورات مستقبلية
- Le Partenariat euro-méditerranéen
- The changing american role in a new World order

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الرابع والأربعون – نيسان ٢٠٠٣

الأمَم المتّحدة وعُصبة الأمَم

وجد العالم نفسه بعد الحرب العالمية الأولى أمام هول الدمار والضحايا، وخصوصاً في أوروبا والشرق الأدنى، فتقرر إنشاء " عصبة الأمم " كي تكون منتدى دولياً لحلّ النزاعات من دون اللجوء إلى القوة. إلا أن الدول المنتصرة وجدت نفسها بالمقابل في حالٍ من الزهو والتعالي، وقسّمت الإمبراطورية العثمانية في ما بينها، ووطّدت نفوذها في مختلف أنحاء العالم، كما أن الأفكار الدفينة بدأت في الانطلاق. ففي أثناء الحرب الأولى حصلت الثورة البولشفية في روسيا، وتصاعد بشكل متسارع التيار النازي في ألمانيا، والفاشي في إيطاليا حتى وصلنا بعد نحو عشرين عاماً على انتهاء الحرب الأولى، إلى مشارف تأزّم جديد، وضربت القوى الصاعدة عرض الحائط عصبة الأمم التي تهاوت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

بعد انتهاء الحرب الثانية عام ١٩٤٥ تحولت الأمم المتحدة (وهي التسمية الرسمية للحلفاء) إلى منظمة دولية ضمّت دول العالم المستقلة في حينه، وأقرّت ميثاقها ورسّخت مؤسساتها بحيث باتت منتدى رسمياً دولياً أسهم في حل بعض النزاعات وتخفيف وطأة البعض الآخر منها، واستعيض عن الحرب العالمية بالحرب الباردة، وتحوّل النظام العالمي تدريجياً إلى نظام ثنائي القطبية.

وبعدما سقط جدار برلين وتفكّك الاتحاد السوفياتي، أعلن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب قيام النظام العالمي الجديد، وعدنا إلى مرحلة الزهو التي كانت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي ذهبت ضحيتها عصبة الأمم. واليوم، وبعدما بدأت الولايات المتحدة الأميركية، القطب الأوحد، وبزهو واضح، حرباً على العراق من دون قرار من الشرعية الدولية، أصبحنا أمام سؤال: هل نحن على مشارف نهاية الأمم المتحدة بكل ما تمثل من قوانين وشرائع دولية تنظم عمل الدول، أم أن هذه الحرب ستجلب النهاية لزهو الولايات المتحدة؟

الأسابيع القادمة تقرر.

العميد الركن الياس فرحات
مديـــر التـــوجيـــه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً او مقدمة للنشر في مطبوعات اخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة او مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **العنوان الالكتروني:** *tawjih@lebarmy.gov.lb* . **تلفون:** ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠(٠١) **السعر:** ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ
الاشتراك السنوي: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.
في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الرابع والأربعون - نيسان ٢٠٠٣

الإرهاب الصهيوني ودوره في قيام الدولة العبرية ..... **دلال بسما** ٥

فلسفة العنف كضرورة حتمية في السياسة الإسرائيلية ..... **إحسان مرتضى** ٢٩

العرب الأميركيون قبل ١١ أيلول وبعده: ماذا تغيّر؟ ..... **روديارد قازان** ٥٧

الخصخصة: منظورات مستقبلية ..... **د. وليد جميل الأيوبي** ٧٧

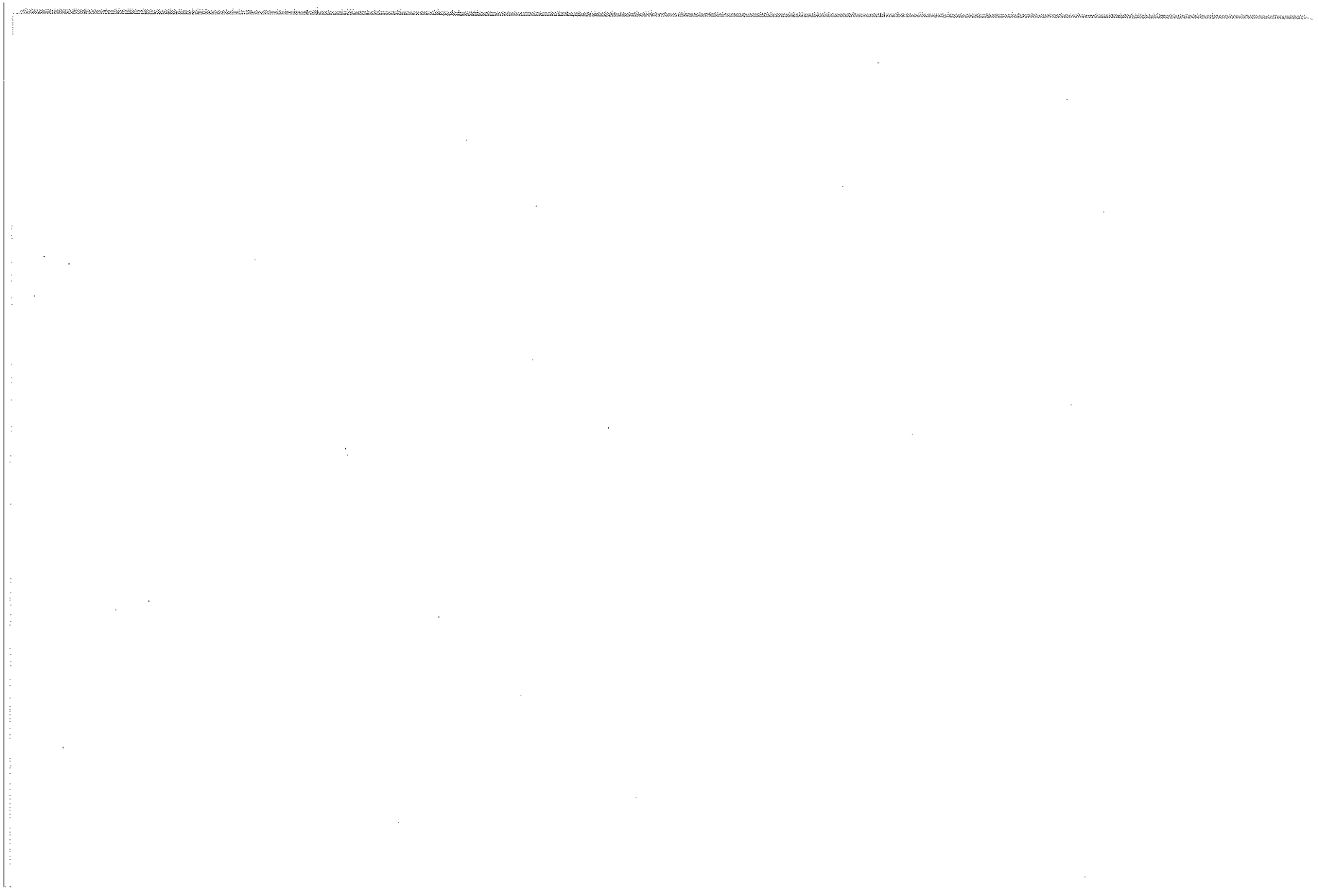

الدفاع الوطني

الإرهاب الصهيوني ودوره في قيام الدولة العبرية

دلال بسما*

نظراً لأهمية الأعمال الإرهابية الصهيونية وأهدافها، نفرد لها قسمين: القسم الأول حيث نعالج الإرهاب الصهيوني بشكل عام ونقدم نبذة عن زعماء الإرهاب الصهيوني من حيث نشأتهم وأعمالهم وأساليبهم في ممارسة الإرهاب. ونعرض في القسم الثاني المنظمات الإرهابية الصهيونية المسلّحة وتطوّرها بالتفصيل.

زعماء الإرهاب الصهيوني: النشأة والأساليب

يلاحظ أنّ معظم الذين حاولوا فلسفة الإرهاب ونادوا به، لم تكن لديهم الرغبة في ممارسته بصورة عملية. فنجد أن STIRNER الذي كتب يمجد الأنانية EGO (وهي بحق منح ترخيص للإرهاب)، لم يبدِ أي رغبة في التصريح للإرهابيين. ونجد أن "سيرجي نيتشاييف"، بالرغم من أنه لم يرتكب سوى جريمة قتل واحدة بيده، إلا أنه نادى باستخدام الإبتزاز كأمر واقع مألوف.

ورغم أن "مايكل باكوتين" من أشدّ المحرّضين على الإرهاب، إلا أنه لم يمارسه بنفسه، في حين أن موست لم يؤذِ أحداً بيديه على الإطلاق.

ومع كل ما سبق من وصف لحال القائلين بالإرهاب فلا يمكن نعتهم بالنفاق، ذلك لأنه غالباً ما يفشل فيلسوف في أن يتصوّر رد الفعل على الحجج التي ينادي

(*) باحثة

بها. إلا أن الصورة تختلف عند مفكري الإرهاب الصهيوني الأوائل، فنجد ابراهام شتيرن لم يكتفِ بالتبشير والوعظ بالإرهاب وإنما مارسه ممارسة عملية، وانتهى به الأمر أن دفع حياته ثمناً لهذه الممارسة، وكان أحد قادة منظمة LAHOMEY HERUIH الإسرائيلية والمعروفة في أوساط الشرطة البريطانية باسم عصابة "شتيرن". وكانت هذه الأوساط تعتبرهم مجرمين. و"شتيرن" هذا كتب يوماً يقول: الإنسان الذي يذهب مستهدفاً قتل إنسان آخر لا يعرفه، عليه أن يؤمن فقط بشيء واحد وهو أنه بهذا الفعل سوف يغيّر مسار التاريخ.

أما الصهيوني الروسي الأصل فلاديمير جابوتنسكي فقد أصرّ على وجوب قيام اليهودي بالدفاع عن نفسه، وصار المحرّك الأول لنشأة منظمة الهاغاناه Haganah التي راحت تشتري السلاح بسرية من أي مكان متاح. وكان جابوتنسكي يحثّ أعوانه على الإرهاب، مؤكداً لهم أن العالم لن يحترم اليهود إلا إذا أثبتوا أنهم بالإرهاب وسفك الدماء يدافعون عن أنفسهم وكيانهم.

ومن الضروري أن نذكر ما حدث من إنشقاقات في منظمة الهاغاناه مما أجبر فلاديمير جابوتنسكي على الإنسلاخ بمجموعته التي عُرفت باسم (Revisionists المتطهرون)، وحتى هؤلاء انقسموا واختلفوا. فجماعة منهم وهم «المعتدلون» كانوا ينادون بشنّ الحرب على أعداء فلسطين اليهودية فقط. و«المتطرفون» نادوا بشنّ الحرب الشعواء حتى ولو أدى الأمر إلى ممارسة الإرهاب. وقد سُميّ الجانب أو الجناح المتطرف بقيادة "جابوتنسكي" وتابعه "ديفيد رازيبل" بـ«المنظمة الوطنية المسلحة» وبالعبرية «أرغون» وكانت قبل قيام دولة إسرائيل تتخذ اسم IRA.

يعتبر إبراهام شتيرن قائدها الرئيسي، وهو ولد في بولندا عام ١٩٠٧. وفي ظل حالة الإضطراب التي رافقت عن «ثورة أكتوبر» عام ١٩١٧ وما أحدثته من آثار في جميع أنحاء أوروبا، إضطر شتيرن إلى سلوك طريق طويل وشاق عبر أوروبا متجهاً إلى سواحل المتوسط. ومن أحد الموانئ الإيطالية حيث تجمعات اليهود، إنتقل إلى فلسطين، مقصده الأخير، حيث راوده حلم تحويل هذا البلد إلى دولة .. "إسرائيل المستقلة". وقد تخطت رؤيته رؤية "جابوتنسكي" إذ كان ينادي بأن الدولة الإسرائيلية يجب أن تصير واحدة من القوى العظمى والدول الكبرى.

كان عمر شتيرن عندما وصل إلى فلسطين ١٥ عاماً وقد التحق بالجامعة العبرية لدراسة اللغات من يونانية ولاتينية وعبرية، وكان من الذكاء بحيث أن

أساتذته اليهود أشادوا بعبقريته، ومنحته الجامعة شهادة في الفنون، واستطاع إجادة اللغات التي تعلّمها مما ساعده على كسب عيشه بإعطاء دروس لزملائه الطلبة المتأخرين. وفي عام ١٩٢٨ فاز بمنحة دراسية لمدة عام في إيطاليا وهناك جذبته شخصية وسياسة " موسيليني " مما جعله عند عودته من إيطاليا يصمم على أن يجعل من إسرائيل إمبراطورية فاشية كبرى تمتد أراضيها من النيل غرباً إلى الفرات شرقاً ـ كما تخطط له الصهيونية.

وسرعان ما راح "شتيرن" ينادي بشنّ الحرب على جيش الإنتداب البريطاني وعلى العرب معاً، معتبراً أنه لا ينبغي أبداً على منظمة «أرغون» أن تلتزم بضرورة إخطار ساكني المباني بمغادرتها قبل أن تقوم بنفسها وتدميرها، معتبراً ذلك سخفاً تنادي به جماعة «الهاغاناه». وفي عام ١٩٣٩، كان هدف بريطانيا أن يسود نوع من الهدوء يتيح لها حرية الحركة في هذا الوقت الدقيق من التوتر الدولي السائد مع ألمانيا، فكانت لا تريد إثارة غضب العرب وتعلن أنها حامية لهم وللإسلام، مع علمها بان مفتي القدس على اتصال بالألمان.

لكن وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي قال بإنشاء وطن قومي لليهود، عجز عن بثّ الطمأنينة في نفوس اليهود المتطلعين لإنشاء دولتهم، بسبب القيود المفروضة على عدد اليهود المهاجرين. فكان أن انضمت المنظمات اليهودية التي تسمّى بالمعتدلة إلى فصائل مسلّحة تنادي بإعلان الحرب على بريطانيا. وسرعان ما قام جابوتنسكي بإرسال الأسلحة لمنظمة «الأرغون»، أما شتيرن فقد كانت مهمته الأساسية تسهيل تهجير يهود دول أوروبا إلى فلسطين وأهمها دول وسط أوروبا وهي التي كانت تتطلّع للخلاص من اليهود. وكان هتلر النازي يريد إشعال الحرب ضد بريطانيا ويتمنى أن تنشب حرب في الشرق الأوسط. وقامت بولندا بإنشاء معسكرات خاصة يتدرب فيها اليهود قبل توجههم إلى فلسطين. وكان "شتيرن" يهدف إلى شن حرب واسعة على بريطانيا العظمى لأنه حتى برغم يقينه بأن "هتلر" وألمانيا النازية يعتبران من الأعداء الرئيسيين لليهود في الشتات، إلا أن بريطانيا من وجهة نظره وقناعاته تعتبر العدو الرئيسي الظاهر للصهيونية وذلك لسياساتها المزدوجة.

ويقول شتيرن إن الإرهاب فُرض عليه فرضاً، ولذا أسرع بإنشاء إذاعة سرية يذيع منها على أعوانه من منظمة "الأرغون زفاي ليومي" الذين قاموا بارتكاب

أعمال ذات طابع إرهابي، فتمّ تدمير مبنى سينما «ريكس» ومبنى فندق الملك داوود، وكانا من المباني التي يستخدمها ضباط وجنود بريطانيون، وقد قُتل عدد منهم كان أوكل إليهم حماية العرب من اعتداءات اليهود.

ولكن الشرطة والجيش البريطانيين لم يدم عجزهما طويلاً إزاء هذه الأعمال التي أحرجت بريطانيا أمام العالم، فأعدّوا خططاً محكمة وسرعان ما نجحوا في القبض على قيادات المنظمات الإرهابية اليهودية. وكان من بين المعتقلين "شتيرن" نفسه.

وفي ٣ أيلول ١٩٣٩ أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا واضطرت أن تواجه جميع الوكالات اليهودية ومنظماتها بإجراءات حاسمة كرفض السماح باقتراب السفن المحمّلة باليهود. ولم يعد أمام هذه السفن وركابها سوى العودة إلى الموانئ التي أبحرت منها.

التقط بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية الخيط وأسرع بتقديم عرض بتجنيد ٣٠ ألف يهودي للحرب تحت قيادة بريطانيا، ورفضت بريطانيا العرض.

واتجهت الحركات الإرهابية ولا سيما منظمة شتيرن إلى مواجهة الموقف بمزيد من الإصرار على القيام بأعمال العنف المسلح، وأعيد إحياء جماعة شتيرن عبر جهود "ازرائيل شيب" الذي كان معروفاً باسم دكتور إيلداد . وفي بداية شهر أيلول ١٩٤٢ هرب إيزاك يتزرنسكي وعضو آخر من جماعة شتيرن يدعى شاؤول من معسكر اعتقال المزرى MAZRA وانضمّ إليهما فريدمان يللين حيث تنكروا في زي ضباط بولنديين فأمكنهم التحرك بسهولة. وسرعان ما نشأت جماعة F.F.I Freedom Fighters For Israel -مناضلو إسرائيل الأحرار- وهدفها تحرير فلسطين من البريطانيين، واتخذت هذه الجماعة من الإرهاب وسيلة وسياسة، معتمدة أساليب «منظمة الأيدي السوداء» الصربية في الإغتيالات. كما أنشأت شبكة اتصالات بين القيادات والخلايا، وصندوق تمويل بطرق الإبتزاز على غرار عصابات شيكاغو الأميركية وإرهاب رجال الأعمال الذين يتقبلون صاغرين الإبتزاز وأيضاً باتباع أساليب أخرى من بينها سرقة البنوك. والمثير أن أفراد هذه الجماعة كانوا يتخفّون بارتداء أزياء رجال الجيش البريطاني يسرقونها من المخازن والمستودعات. وسرعان ما ظهرت صحيفة سرية بإسم HAZIT كانت برغم سريتها توزّع بشكل واسع. وقد ظهرت فيها مقالات لـ"فريدمان يللين" وغيره من

المعتقلين.

ومن الجدير بالذكر أنه برغم تعدّد المنظمات التي نشأت، لم تظهر منظمة واحدة بمثل هذا التنظيم الدقيق، وكانت إجراءات انتقاء وقبول أعضائها معقّدة وعلى عدة مراحل، حيث يتمّ الترشيح من قبل إثنين من قدامى الأعضاء، ثم يتمّ الإختيار من خلال الردود على عدة أسئلة، ويعقب ذلك تحريات مكثفة عن سلوكيات وأخلاقيات المرشح، ويلي ذلك إطلاعه على الأساليب التنفيذية للعمل وأساليب التعذيب التي قد يتعرّض لها في حالة القبض عليه، ويسلّم بعد ذلك إلى جوشيا كوهين لتدريبه على الأعمال القتالية والتجسسية.

وضع فريدمان في معسكر الإعتقال خطة محكمة للهرب الجماعي، ونجحت الخطة وتم تنفيذها في شهر تشرين الثاني ١٩٤٣ عبر نفق تمّ حفره بدقة متناهية. وبعد الهرب الجماعي صارت الحركة تنظيماً له لجنة مركزية تولّى فريدمان فيها مسؤولية ومهام الدعاية الخارجية بما فيها إجراء المقابلات والمؤتمرات مع مندوبي الصحافة الأجنبية ووكالات الأنباء، وتولى الدكتور إيلداد تحرير وكتابة أغلب مقالات الهازيت HAZIT، وتولى شامير منصب منفذ العمليات (Operational executive). ونجح فريدمان في عقد هدنة مع منظمة الهاغاناه التي رضيت أن تظل محايدة بدلاً من معاونة البريطانيين ضد «جبهة مناضلي إسرائيل الأحرار». وكان الشرط الوحيد أن تقبل الجبهة بحصر عملياتها وكذلك توزيع صحيفتها (Hazit) بمناطق محدودة.

وفي عام ١٩٤٤ تولّى مناحيم بيغين منصب القائد الجديد لحركة الأرغون ليومي، وعندما بدأ يستشعر قرب انتهاء الحرب بهزيمة ألمانيا الهتلرية، أصدر بياناً جاء فيه: "ها قد أوشكت الحرب على النهاية بعد أربع سنوات، ومع ذلك لم نحصل على الإعتراف الدولي، ولم يتأسس لإسرائيل جيش وطني خاص بها، والدولة البريطانية خانت الشعب اليهودي، ولا يوجد أساس أخلاقي من أي نوع لتواجد بريطانيا على أرض إسرائيل، وأبواب الوطن لم تفتح بعد ولم يعد هناك ما يسمى بالهدنة بين الشعب اليهودي والإدارة البريطانية أو الحكومة البريطانية التي سلّمت أشقاءنا إلى هتلر... وعليه فإن شعبنا في حرب مع هذا النظام... حرب حتى النهاية».

ولم يحدث اتفاق بين جماعة الجبهة ومنظمة "الأرغون" على طبيعة هذه

الحرب الواردة في بيان مناحيم بيغين، إذ اتجهت جماعة الجبهة إلى التركيز على الأعمال الإرهابية المباشرة من قتل الجنود البريطانيين ورجال الشرطة أينما وجدوا واغتيال كبار الضباط الإنكليز، بينما اتجهت منظمة الأرغون إلى التركيز على العمليات التخريبية، وبصورة رئيسية تفجير المباني والمنشآت التي تستخدمها القوات البريطانية. وقامت المنظمة بإنشاء محطة إذاعة تبثّ منها النداءات التحريضية لطرد البريطانيين.

وتلى ذلك الخطة التي وضعها شامير لقتل المندوب السامي البريطاني السير هيرالد ماكميلان، إلا أنه برغم توفّر الإستخبارات عن تحرّك وخط سير موكب المندوب السامي البريطاني، فقد فشلت المحاولة، وأسفرت عن مصرع اثنين من حرسه الخاص، وأصيب المندوب السامي البريطاني بجرحين طفيفين.

إزاء هذا الفشل اضطر شامير للإختفاء. ومع ذلك اتجهت أنظاره إلى ما هو أبعد من المندوب السامي البريطاني، أي اللورد "موين" الوزير البريطاني المقيم في القاهرة. وبالرغم من أن اللورد كان معروفاً برجاحة عقله واتزان تصرفاته، فقد أشاع اليهود أنه ضد السامية وذلك لكي ينجحوا في تجنيد بعض العناصر اليهودية التي كانت تعمل في المكاتب البريطانية في القاهرة عن طريق بثّ روح الفداء في نفوسهم لدرجة أنهم استطاعوا أن يحبّبوا إليهم الموت في سبيل إسرائيل.

وبرغم معارضات البعض فقد تمّ التخطيط لعملية الإغتيال في تشرين الثاني ١٩٤٤ اعتماداً على اثنين من رجال أعضاء منظمة الجبهة من العاملين في الجيش البريطاني وفتاة يهودية تعمل سكرتيرة في أحد المكاتب البريطانية، وقام "شامير"، وبنفس الدقة، بالتخطيط لهروبهم فور الإغتيال.

ونجحت عملية اغتيال اللورد "موين" التي كان مقدراً لها أن تصيب عصفورين بحجر واحد: إنذار بريطانيا من جهة، وإلصاق التهمة بالمصريين من جهة أخرى، إلا أن أحد رجال البوليس المصريين من الذين كانوا يتحركون في سرية تامة وراء موكب «اللورد موين» استطاع القبض على الإثنين وهما: "بت زوري"-٢٢ عاماً و"الياهو حكيم"- ١٧ سنة وقد تمّت محاكمتهما وإعدامهما.

واشتد الصراع المسلح بين القوات البريطانية ومنظمة الأرغون وزادت العمليات الإرهابية ضدّ مواقع وضباط وجنود إنكلترا مما جعل العالم يدرك، خصوصاً بعد اغتيال «اللورد موين»، مدى فشل بريطانيا وإخفاقها في حفظ النظام والقانون في

فلسطين المنتدبة عليها بتكليف من عصبة الأمم.

وهكذا يتبيّن أنه «بفضل» الأعمال الإرهابية أمكن تحقيق الحلم الصهيوني بإنشاء دولة إسرائيل... وهذا بصرف النظر عمّا إذا كان الإنشاء شرعياً أم لا... عادلاً أم لا... فالواقع يقول: إن إسرائيل نشأت بفضل الإرهاب... وهذا ما حصل في الواقع.

وقد أشرنا إلى شرط مسبق لنجاح أي حملة إرهابية مخططة لتحقيق استقلال شعب، ولانتصار ثورة قومية قادرة على ملء الفراغ الذي يحدث إثر عملية إرهابية، وهذا الشرط قد توفّر في إسرائيل حيث كانت الوكالة اليهودية قد تأسست واختارت كوادرها ودربتهم على تولّي الحكم والإمساك بسرعة بزمام الأمور وتحويل الهاغاناه إلى جيش قومي نظامي مستعدّ لحفظ النظام والدفاع عن أراضي الدولة الوليدة.

ولو افترضنا انه لم يكن هناك عمليات إرهابية فإن الحكومة البريطانية كانت ستقوم بتنفيذ ما سمّي «بالكتاب الأبيض» ولأصبحت فلسطين دولة عربية جديدة ذات سيادة تعيش فيها الأقلية اليهودية ككلّ الأقليات في دول العالم. ولا ننسى حلم اليهود بإنشاء وطن قومي في فلسطين التي يعتقدون أن الله في عهده القديم قد وهبها لهم. وواقع آخر ملموس شعر به العالم، هو ما عانته فلسطين من فراغ للمؤسسة السياسية أي الدولة وفقدانها النظام والقانون.

ويضاف إلى ما سبق عامل نفسي لعب دوراً هاماً في سير الأحداث، وهو مشاعر التعاطف العالمي نحو اليهود نتيجة لما نشروه عن معاناتهم المزعومة على يد النازية الهتلرية.

ومع ذلك فقد انتهى الأمر بإعلان يأس بريطانيا من الإنتداب وتحويل المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. والتي اقترحت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وفي عام ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا رسمياً انتهاء انتدابها.

الصهيونية ركيزة الإرهاب في الشرق الأوسط

أولاً : الصهيونية من خلال مبادئ " تيودور هرتزل "

١- فكرة ودعوة وحركة :

مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة هو "تيودور هرتزل" (١٨٦٠ - ١٩٠٤)، وهو أثّر على الحركة من خلال أفكاره، وزاد عليها ودعمها عدد من زعماء الصهيونية

الذين خلفوه.

أ - مقومات الصهيونية:

تستمد الصهيونية مقوماتها من مصادر يهودية وغير يهودية متأثرة باتجاهات رئيسية أبرزها:

١- الأفكار اليهودية.
٢- انتظار مجيء المسيح المخلّص.
٣- الفكر اليوتوبي Utopian.
٤- التوسعية.
٥- الإتجاهات الصليبية (نسبة إلى الحروب الصليبية).
٦- الإيمان بالتحالف مع الإستعمار العالمي للوصول إلى الهدف.
٧- الإنتهازية بالتكيّف مع الأوضاع والمتطلبات الاستعمارية.
٨- انها حركة تفكير نكوصية - رجعية - تدفع حركة التاريخ إلى الوراء، من تأسيس دولة دينية - عنصرية - متحالفة مع الإستعمار العالمي، في الوقت الذي تدعي فيه أنها حركة تحررية.
٩- النزعة الاستيطانية التي تلاقي هوى في نفوس اليهود لاعتيادهم على العيش في "غيتو".
١٠- السمة الجديدة وهي الإنفصالية بالنسبة للدول الأم، ورفض الفكرة الإندماجية وهي فكرة تقدميّة قال بها عدد من زعماء اليهود معارضين بها الحركة الصهيونية.
١١- العزف على محنة اليهود، وهذه قالها هرتزل عام ١٨٩٥، وعزف على أنغامها كل قادة الصهيونية ووصلوا إلى القمة بتسويق معاناتهم المزعومة على يد ألمانيا النازية.

ب - عوامل نجاح الحركة الصهيونية:

أجمعت الشروح الصهيونية على وجود خمسة عوامل أدت إلى نجاح الحركة الصهيونية في إقامة دولتها وهي:

١- الفكرة.
٢- القيادة الفاعلة.
٣- شعب من البنائين.

٤- التنظيم الفعال.
٥- البيئة الدولية الملائمة.

٢ - *الإرث السابق للصهيونية:*

أ - الحركة الصهيونية هي وريثة امتداد لأفعال اليهود ضد المسيحيين عند ظهور السيد المسيح، حيث قاموا بصلب المئات وإحراقهم أحياء، وحرّضوا الحكومات الوثنية عليهم.

ب - في الجزيرة العربية نجد أحفاد يهوّذا قد عاثوا في الجزيرة فساداً، وحرّضوا القبائل العربية بعضها على بعض، وأخذوا يغذّون الإقتتال بالفتن والأموال حتى يجعلوا من أنفسهم سادة على الجزيرة العربية. ثم حاولوا أن يوقفوا زحف الإسلام، فلمّا طردهم النبي (ص) من الجزيرة دخل بعض اليهود الإسلام لدسّ «الإسرائيليات» في التاريخ العربي وتشويهه. وفتنة "عبد الله بن سبأ" مشهورة وآثارها باقية حتى اليوم. فهو أسّس نظام تأليه الإنسان... لشقّ صفوف المسلمين. وقد قام اليهود بأمر مشابه لتحريف الديانة "المسيحية".

٣ - *استخدام الصهيونية للمبادئ الموضوعة*

أ- وضعت الصهيونية يدها على الأفكار الدينية وقامت باستغلالها بشكل كامل، فأصبحت الصهيونية وكأنها امتداد للديانة اليهودية، وكل ذلك بعد أن ربطت بين التعاليم الدينية والفكرة القومية والمفاهيم السياسية الأخرى. وبهذا أضفت الشرعية الدينية على أهدافها وغاياتها، وأهمّها احتلال أرض الآخرين والتوسع على حساب دولة قائمة في المنطقة، واستعانت بأي شيء وكل شيء لتحقيق مآربها ومنها التحالف مع الدول الإستعمارية الكبرى، وإنشاء المنظمات الإرهابية المسلحة.

ب- حدد "بيدنشتين" وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي أرض «إسرائيل الميعاد» بالقول: إن على الشعب الإسرائيلي أن يقلّل من استهلاكه، وأن يتكتّل وراء زعمائه استعداداً للساعة الفاصلة التي تُمحى فيها الدول العربية من الوجود".

ج- كان "ليفي أشكول" يعتقد أن أملاك إسرائيل الموعودة جزء من كلّ من العراق وسوريا وكل الضفة الغربية، وشرق الأردن.

د- سخّرت الصهيونية جميع الوسائل التي تمكّنها من الاحتفاظ بالأرض وإكراه أصحابها على قبول الأمر الواقع فحصلت على:

١- الدعم والحماية من الدول الكبرى.
٢- جلب الأموال الأجنبية للإستثمار في إسرائيل .
٣- توظيف وسائل الإعلام التي تسيطر عليها لخلق وهم على أساس أنه حقيقة في أذهان الرأي العام العالمي.

هـ- اعتمدت الحركة الصهيونية على ان حدود أرض الميعاد في الكتب غير محددة، لذلك فهي قابلة للتوسع. وقد وصل الوهم بالصهيونية إلى حدود واسعة للدولة: من النيل إلى الفرات، وحتى العالم كله بشكل غير مباشر، بمعنى السيطرة المالية والإعلامية على مختلف الشعوب.

و- كان "بن غوريون" من أبرز التوسّعيين الصهيونيين ويعتمد في سياسته على نصوص في التوراة تنصّ على أن كل مكان تدوسه بطون أقدام اليهود، يصير ملكهم.

ثانياً : النصوص الدينية اليهودية والإرهاب :

١ - النصوص الدينية :

أ - حدّد "التلمود" في الفصل السابع تحت عنوان "المسيح وسلطان اليهود" :

١- مسؤولية وعمل كل يهودي بأن يبذل جهده لمنع القوة والملكية عن باقي الأمم، حتى تستمر السلطة والقوة لليهود وحدهم، وحتى لا يتحول اليهود إلى أسرى أو منفيين.

٢- أكّد «التلمود» أن اليهود يعيشون في حرب مع باقي الشعوب، وينتظرون مجيء المسيح «الحقيقي» ليتحقّق النصر، فيقبل هذا «المسيح» هدايا كل الشعوب ويرفض هدايا المسيحيين.

٣- ستكون الأمة اليهودية في هذا الوقت في قمة الثروة بحصولها على جميع أموال العالم.

٤- سيدخل الناس دين اليهود أفواجاً، ما عدا المسيحيين، فيهلكون لأنهم «من نسل الشيطان»...

٥- ستكون أمة اليهود التي تقوم بمجيء إسرائيل، الأمة المتسلطة على باقي العالم.

ب- وجاء في التوراة، سفر يشوع:

قال يشوع لقادته الذين اتجهوا إلى مصر: «تقدّموا واخطوا بأقدامكم على رقاب الملوك...»

جـ- وفي التوراة ـ سفر الثنية ـ الإصحاح ٧ ـ متحدّثاً عن اليهود:

١- إنهم شعب مقدّس فوق كل الشعوب.

٢- لا ينبغي أن تأخذهم بغيرهم من الشعوب شفقة.

٣- الرب سيطرد الشعوب الأخرى من أمام الشعب اليهودي قليلاً قليلاً، حتى لا يتمّ الأمر بسرعة فيتكالب عليهم الأعداء.

٤- الرب سيوقع بالشعوب الأخرى اضطراباً عظيماً يكون سبب فنائهم.

د- وفي التوراة ـ الإصحاح ٢٥ ـ سفر اللاويين ـ نبوءة تقول بأن اليهود يتملّكون أبناء الشعوب الأخرى ولأبنائهم من بعدهم عبيداً أبد الدهر، أما التعامل بين بني إسرائيل فيتمّ بدون عنف.

هـ- وفي التوراة ـ الإصحاح ٣٣ ـ سفر التكوين ـ يحدّد التوسّعية الإسرائيلية بالقول بأن الرب كلّم موسى أن يعبر بنو إسرائيل الأردن إلى أرض كنعان ويطردوا كل سكانها ويملكون الأرض ويسكنونها، وحذّر من التراخي في الطرد لأن من سيبقى سيكون شوكة في العين.

و- وفي التوراة ـ الإصحاح ٩ ـ سفر المزامير يقول: إن الرب الساكن في صهيون يطالب بالدماء.

ز- وفي التوراة ـ الإصحاح ٦ ـ سفر يشوع ـ أمر بإهلاك أهل المدينة من رجال ونساء وأطفال وشيوخ والدواب بحدّ السيف، وأن تُحرق المدينة بما فيها، إلا الذهب والفضة وآنية النحاس والحديد فتدخل خزانة بيت الرب.

٢ - *التحريف والتزييف:*

أ- ألصق اليهود بالكتب المقدسة اليهودية مثل ـ التلمود والتوراة ـ روايات مزيّفة أبرز ملامحها:

١- إدّعاء أنهم شعب الله المختار.

٢- أن فلسطين هي أرض الميعاد.

٣- إباحة الزنا والرشوة والقتل والغدر لتحقيق المآرب، وتكوين وتضخيم الثروات والغزو والاحتلال والسيطرة.

ب- تعتمد العقيدة الدينية اليهودية على ما احتوته التوراة والتلمود والكتب اليهودية الأخرى من تعاليم ونصوص، وهي كتب تمّ تزييف بعضها، وتمّ تفسير البعض الآخر على هوى اليهود المتطرفين والحركة السياسية اليهودية التي عرفت باسم "الصهيونية". وهذه النصوص المحرّفة أو التي أسيء تفسيرها ترى لليهود حقّ في امتلاك فلسطين وإقامة دولة يهودية باعتبار أن هذه الأرض هي أرض الميعاد التي وعد بها الرب إبراهيم ونسله بوصفهم شعب الله المختار. وجعل التلمود فلسطين نقطة الإرتكاز للسيطرة على العالم باعتبار العالم كلّه لبني إسرائيل رمز العزة الإلهية.

جـ- النصوص السابقة أو تفسيرها الخاطئ يؤديان إلى نتائج غاية في الخطورة مثل:

١- إن شعب الله المختار هو فكرة تعكس عنصرية اليهود وغطرستهم ورغبتهم الشديدة في امتلاك كل شيء.

٢- إن الفكرة السابقة تؤدي إلى أن يصبح اليهود أو منظمتهم الصهيونية مستعمرين ومهيمنين وإمبرياليين.

٣- حضّ اليهود على تكوين وتضخيم الثروات بأية وسيلة للسيطرة على العالم بوصفهم الشعب المختار.

وقد ردّد رجال الكنيسة المسيحية بأن اليهود هاجموا آباءهم وأنبياءهم وأفكارهم ورفضوا رسالة المسيح فتحوّل ميراث تلك العصور إلى المسيحيين الذين أصبح من حقهم إقامة مملكة روحية تضمّ الجنس البشري جميعاً، ولذلك أصدر المجمع المسكوني في الفاتيكان وثيقة رسمية تكذّب دعوى الصهيونية بامتلاك فلسطين باعتبارها أرض الميعاد، واعتبر الجميع أن الأرض الموعودة قد تحققت تماماً بمجيء السيد المسيح وقيام الكنيسة وبذلك فقد اليهود أية صفة في حق ميراث الوعود الإلهية الموجهة لإبراهيم ونسله من بعده وأصبحت ميراثاً للمسيحيين الذين وعدهم الله بعهد جديد.

د- هذا هو السبب في قيام الحركة الصهيونية لتمسك بالوعود المقدسة بيد وبالعوامل السياسية باليد الأخرى، وتلعب بهما لمصلحة الإستعمار واليهودية معاً.

٣ - *الأحزاب وستار الدين:*

أ- يوجد في إسرائيل أكثر من ١٥ حزباً سياسياً تدين بالإشتراكية أو

التطرّف إلا أنها جميعاً تربط عقائدها بما جاء بالتوراة المحرّفة.

ب- في إسرائيل ستة أحزاب دينية متطرّفة وهي: موشا ـ كاخ ـ شاس ـ المفدال ـ أغودات يسرائيل ـ وتأمي. وجميعها تتمسّك بحرفية التوراة المزوّرة والمحرّفة وتقوم بكل الأعمال الإرهابية من قتل وإرهاب باسم الدين، وخصوصاً وأن الإصحاح السادس من سفر يشوع في التوراة المحرّفة يأمرهم بقتل كل من في المدينة من أعدائهم من رجال ونساء وأطفال وشيوخ ودواب بحد السيف وإحراق كل ما في المدن بالنار.

ثالثاً : الزعامة الإرهابية لإسرائيل

١- الزعامة الرسمية:

أ- مناحيم بيغين (الذي اصبح رئيساً للوزارة) قام إبّان عمله في المنظمة الإرهابية بقتل جنود وضباط من سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين، وشارك في نسف فندق الملك داوود في القدس الذي كان يضمّ قادة الجيش البريطاني. وقد اعتبرت بريطانيا "بيغين" إرهابياً مجرماً مطلوباً من العدالة البريطانية ووزّعت صوره وأوصافه على جميع الموانئ والمطارات في دول الكومنولث.

ب- هناك أيضاً ثلاثة إرهابيين معروفين تولّى اثنان منهم رئاسة الوزراء وهما بن غوريون وإسحق شامير والثالث هو يهوشا كوهين، واتّهم الثلاثة بالتخطيط والمشاركة في تنفيذ عملية اغتيال الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٩، وكانت الأمم المتحدة والدول الأعضاء تعتبرهم مجرمين. ومع ذلك زاد نفوذهم داخل الإدارة الأميركية والحكومات البريطانية والأوروبية بعد ذلك.

ج- التحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ أسفر عن إدانة الجنرال "شارون" والضباط الإسرائيليين الآخرين الذين نفّذوا المجزرة. لكن التبرير الإسرائيلي كان من النوع المضحك المبكي: «إن مثل هذه الأعمال تقع أثناء العمليات العسكرية وهي غير مقصودة».

د- بن غوريون هو الذي أشرف على معظم عمليات الإرهاب في فلسطين وخارجها في البدايات، وشارك في تنظيم العصابات الصهيونية الإرهابية،

وكان يتمسّك بما جاء في الفصل السابع من التلمود ويردّده قائلاً إن على كل يهودي أن يبذل الجهد في إبقاء السيطرة لليهود وحدهم". وكان يرى ضرورة السيطرة على الأمم المتحدة وتنظيماتها واعتماد كل الأساليب من الترغيب والترهيب من أجل دعم النفوذ الصهيوني وإتاحة الظروف للتأثير على القرارات الدولية.

٢ - *المذابح ضد الأسرى المصريين (١٩٦٧)*

تفجّرت فضيحة كبيرة إثر اعتراف مسؤول إسرائيلي بإقدام القوات الإسرائيلية خلال حرب حزيران ١٩٦٧ في سيناء على قتل عدد كبير من الأسرى من الجنود المصريين إعداماً بعد استسلامهم، وجرى دفن جثثهم في مقابر جماعية. وبالرغم من بشاعة الجريمة على مختلف المستويات الإنسانية والقانونية والدولية، إلا أن كل ما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية (برئاسة شيمون بيريز يومها) هو... الوعد بدراسة الأمر. وبالطبع فإن الحكومة المصرية لم تتلقّ أي خبر بشأن نتيجة هذه الدراسة المزعومة.

٣ - *الإرهاب النووي:*

تشكّل القوة النووية الإسرائيلية تهديداً إرهابياً لمنطقة الشرق الأوسط برمّتها، خصوصاً وأن الترسانة النووية الإسرائيلية بنيت خلف الستار ورغم أنف القوانين الدولية والإتفاقيات والمواثيق، مع الإشارة الى رفض تل أبيب الدائم التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة المحافظة على الشرق الأوسط خالياً من هذا النوع من الأسلحة المدمّرة.

٤- *إرهاب المعارضة الدينية:*

أ- كان الحاخام مائير كاهانا يمثّل أقصى اليمين اليهودي في أميركا، وشارك عام ١٩٦٨ في تأسيس رابطة الدفاع اليهودي في نيويورك التي تحوّلت إلى أداة ضغط فعّالة على الإدارة الأميركية.

ب- إنتقل "كاهانا" إلى إسرائيل عام ١٩٧١ وعرض عليه كلّ من حزب حيروت اليميني بزعامة "مناحيم بيغين"، والحزب القومي الديني بزعامة "يوسف بورغ" الإنضمام إليهما، لكنه فضّل تأسيس حركته الخاصة التي

عرفت بإسم "كاخ" ـ وتعني "الطريق" ـ وقد ضمّت الحركة التي تحوّلت إلى حزب عشرات من اليهود الشبان الذين اعتنقوا فكرة إرهاب العرب، واتّسم فكرهم وسلوكهم بالعنصرية. واتسع نطاق هذه الحركة في الثمانينيات بعد أن خسر حزب العمل (لأول مرة منذ إنشاء دولة إسرائيل) زمام الحكم في انتخابات ١٩٧٧ والتي أتت بكتلة الليكود وانتخبت "كاهانا" عضواً في الكنيست عام ١٩٨٤.

ج - أصدر "كاهانا" كتاباً بعنوان "الفكرة اليهودية" أوضح فيه معتقداته ومبادئ حركة «كاخ» على النحو التالي:

١- إن أسلوب العنف هو الأفضل في التعامل مع العرب.

٢- وجود العرب على أرض إسرائيل يلوّث جوهر اليهودية، لذلك فإن طردهم ضروري من أجل الخلاص.

٣- ضرورة تدمير المسجد الأقصى (الذي وصفه بأنه أقيم فوق أنقاض المعبد اليهودي الثاني).

٤- الدعوة إلى ضمّ الضفة الغربية إلى إسرائيل كضرورة توراتية.

٥- اعتبار أن الشعب اليهودي يرقى فوق مستوى البشر.

٦- اليهودي مكلّف بتعليم باقي الأجناس الطهارة والقداسة.

٧- الديمقراطية وحقوق الإنسان هي قيم لا معنى لها في اليهودية الأصلية، وبقاء اليهود في أميركا يعرّضهم لخطر الذوبان في المجتمع الأميركي، وبالتالي فهو يدعوهم للعودة الى إسرائيل حتى لا يفقدوا هويتهم وينصهروا في «الأفران الأميركية».

٨- إن إسرائيل بشكلها الحالي ليست دولة يهودية وهي لن تصبح كذلك بالمفهوم الديني إلا إذا عاد إليها جميع اليهود من أنحاء العالم وخرج منها العرب.

٩- إن الفلسطينيين «حشرات» ينبغي إخراجهم أو قتلهم.

جـ- شكّل "كاهانا" في الولايات المتحدة تنظيماً إرهابياً سرياً لتوجيه أعمال العنف ضد العرب الأميركيين، وكان مسؤولاً عن اغتيال "أليكس عودة" رئيس لجنة منع التمييز ضد العرب الأميركيين عام ١٩٨٥، كما شكّل تنظيماً في إسرائيل أسماه "الإرهاب ضد الإرهاب" وكانت عملياته موجّهة ضد العرب في إسرائيل.

د- إغتيل "كاهانا" في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠، وقام أحد المتطرفين اليهود بعد ذلك متأثراً بأفكاره، وهو "باروخ غولدشتاين" الطبيب اليهودي المهاجر من أميركا إلى إسرائيل، بارتكاب مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل خلال شباط ١٩٩٤.

٥ - *التحالف الصهيوني الاستعماري:*

أ- استطاعت التنظيمات الصهيونية قبل إعلان قيام الدولة اليهودية وبعده أن تقيم صلات وثيقة مع الدوائر الإستعمارية العالمية بحيث أصبحت الصهيونية مرتبطة عضوياً بالإستعمار العالمي تعيش على قوته وأمواله وتقدم غطاء وخدمات لوجوده، ما يجعل إسرائيل وأجهزتها القمعية ذراعاً طويلة وغير مباشرة للإستعمار تتيح له دوراً فعالاً وغير مباشر. وبطبيعة الحال تقوم هذه العلاقة العضوية على قناعة بهذا التحالف الإستراتيجي وفي إطار تبادل المنافع.

ب- صار لإسرائيل في نظر الدول الإستعمارية ولاسيما أميركا دور مهم، وصار من مصلحة الإستعمار أن تبقى إسرائيل ويشتدّ ساعدها لتقوم بدور البوليس الإستعماري في الشرق الأوسط.

جـ- وضعت إسرائيل يدها على "كنز سياسي" هو تخويف الولايات المتحدة بالمدّ والخطر الشيوعي، وكانت تضرب حركات التحرّر الوطني العربية تحت هذا الزعم وبمباركة من الولايات المتحدة الأميركية.

د- كان على الولايات المتحدة أن تعتمد على قوة مخلصة للتصدي للتوسع والنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وأتت هذه القوة المخلصة مجسّدة بإسرائيل.

رابعاً: ممارسات إرهابية:

١ - *إرهاب ممثلي الأمم المتحدة:*

كان من أبرز أدوات الإرهاب الإسرائيلي، قبل وبعد قيام الدولة اليهودية، الهجوم على الشخصيات العامة التي لا تستجيب لرغباتها وابتزازها. وحين لا ينجح الأمر يكون الإغتيال هو النهاية.

أ - كورت فالدهايم:

كان سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٢). وقد حاول أن يكون منصفاً بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط فرفض إستمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وأوضح موقفه إبّان التحضير للقرار رقم (٣٣٨)، وبعد ذلك جرى الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية دولياً ودعي عرفات لإلقاء خطابه الشهير في الأمم المتحدة. إثر ذلك وجّهت رئاسة المؤتمر اليهودي العالمي تهمة النازية للسكرتير العام للأمم المتحدة. وتساءلت الصحافة العالمية: ترى لماذا سكتت الحركة الصهيونية عن ملاحقة فالدهايم طوال سنوات رئاسته السابقة للأمم المتحدة ولم تحرّك ساكناً إلا بعد أن قام حزب الشعب في بلاده بترشيحه لانتخابات الرئاسة؟

(والجدير بالذكر أن النمسا كانت مركزاً لتهجير يهود شرق أوروبا إلى إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت تقوم بخدمة الهجرة،وكان تولّي فالدهايم رئاستها يزعج المؤتمر اليهودي العالمي).

ورغم مساندة الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل في هذه الهجمة الإرهابية الشرسة ضد فالدهايم، فإنه قاوم ونجح وقال قولته المشهورة "انه لا يخوض المعركة ضد الاشتراكيين النمساويين بل يخوضها ضد أطراف دولية عديدة تجمع بينها الأقنعة الصهيونية"، وقد وقف الرأي العام النمساوي مع فالدهايم وأبدى دهشته من وقاحة الصهيونية التي تريد أن تختار للنمسا رئيسها المقبل.

ب - داغ همرشولد:

مثال آخر هو "داغ همرشولد" السويدي الذي انتخب سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ ثم أعيد انتخابه لمدة خمس سنوات أخرى عام ١٩٥٨، وقد خلف السكرتير العام السابق النرويجي الأصل "تريغفلي" الذي خضع لتأثير الصهيونية.

قام "بن غوريون" بتهديد "همرشولد" بشكل أقرب إلى التصريح منه إلى التلميح ليدفعه إلى تعديل مواقفه والتغاضي عن الاعتداءات الصهيونية وإهمال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقد انتهز فرصة لقائه بهمرشولد فقدّم له "يهوشا كوهين" الذي كان قد اغتال الوسيط الدولي الكونت برنادوت، على أساس انه «آخر الإرهابيين في إسرائيل»، كما قال متصنّعاً المزاح، إلا أن همرشولد فهم الإشارة

لكنه لم يغير أسلوبه.

ج - *اغتيال الكونت برنادوت:*

عام ١٩٤٨ أطلق ثلاثة من الإرهابيين اليهود النار على سيارة الوسيط الدولي الكونت "فولك برنادوت" الذي قتل على الفور، وأعلنت عصابة "شتيرن" الصهيونية مسؤليتها عن هذا الإغتيال الإرهابي رداً على المواقف «غير المنحازة» التي وقفها الوسيط الدولي.

عام ١٩٨٦ توفي "يهوشا كوهين" في إحدى المستوطنات الإسرائيلية عن ٦٤ عاماً، وجاء في إعلان نعيه تعداد لمآثره وأعماله من اجل إسرائيل، ومن جملتها أنه كان واحداً من الذين قتلوا الكونت برنادوت. أما الرجلين الآخرين اللذان شاركاه في تنفيذ عملية الإغتيال فكانا "مناحيم بيغين واسحق شامير"، وقد تولّى كل منهما بعد ذلك منصب رئيس الحكومة في أسرائيل.

كان «خطأ» برنادوت أن الأمم المتحدة قررت عام ١٩٤٧ تقسيم فلسطين. ومع بداية عام ١٩٤٨ بدأت القوات البريطانية بالإنسحاب فاندلعت الحرب بين العرب واليهود، وأعلنت العصابات الصهيونية الإرهابية قيام دولة إسرائيل وبدأ الجيش السرّي المشكل من المنظمات الإسرائيلية المسلحة أعماله ضد السكان العرب أصحاب البلد الأصليين. وهنا تدخلت الجيوش العربية من الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق عند حدود التقسيم.

كان هدف إسرائيل تجاوز حدود التقسيم ووضع العالم أمام الأمر الواقع. وقامت الأمم المتحدة بتعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لتنفيذ قرار التقسيم وإقرار الهدنة بين الطرفين. ونتيجة خرق إسرائيل لاتفاقيات الهدنة وتجاوزها حدود التقسيم، وضع برنادوت مشروعاً للسلام يقضي بإعادة الأراضي العربية المحتلة، فكان رد المنظمات الإرهابية الصهيونية إغتيال الوسيط الدولي وهكذا يكون الإرهاب أداة إسرائيل قبل وبعد قيام الدولة لتحقيق الهدف.

د - *الميجور هانس:*

مثال آخر على الإرهاب الصهيوني وهو ما حدث للميجور "هانس" السويدي الأصل، الذي عيّن في جهاز المراقبة الدولية في فلسطين عام ١٩٥٨، وتبيّن خطورة الفساد والتجسس وإفساد موظفي الأمم المتحدة على يد الأجهزة الإسرائيلية. وقد تمكّن "هانس" من تحجيم نشاط إسرائيل التجسسي والتخريبي

وسبب مضايقات شتى لأجهزتها الإستخبارية، حتى اذا عجزت عن إستمالته وإسكاته، إتّخذت القرار بتصفيته، وراحت تراقب تحرّكاته حيث علمت مسبقاً برحلة يزمع القيام بها من تل أبيب باتجاه بيروت، فدبّرت حادث طرق قرب طبريا حيث انزلقت به السيارة وتدهورت وأصيب الميجور «هانس» إصابات بالغة وخرج من الحادث... مشلولاً.

هـ - *الجنرال فون هورن:*

مثال آخر هو ما حدث للجنرال "فون هورن" السويدي الأصل الذي عمل كبيراً لمراقبي الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. وقد هاجمه مندوب إسرائيل في مجلس الأمن، وهاجمته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية بسبب موقفه إبان عرض شكوى الدول العربية. وكان سبق أن تعرّض الجنرال هورن للتهديد واتهمته الصحافة الإسرائيلية بإحراز وسام «الصليب الحديدي الألماني» أثناء حرب هتلر المزعومة لإبادة اليهود. وبالطبع فإن الجنرال كان بريئاً من هذه التهمة.

كرّرت إسرائيل تآمرها من جانب آخر عندما اتصل ممثلها في الأمم المتحدة "برالف بانش" واتهم الجنرال هورن بأنه عميل للمخابرات العربية يمدّها بالمعلومات العسكرية والسياسية والإقتصادية. ورد بانش مطالباً بأدلة حسّية فوصلته رسالة مغفلة دون توقيع ومذيّلة بعبارة "اليد المنتقمة". وكانت الرسالة تهدّده بالقتل وقد سلّمها للشرطة الإسرائيلية.

٢ - *ممارسات إرهابية أخرى:*

أ- *الإرهاب الصهيوني في الجامع الأقصى:*

لا تخفي إسرائيل مخططها الرامي الى هدم المسجد الأقصى بزعم أنه مقامٌ على منشآت دينية يهودية. ولطالما أقدم جنود الإحتلال الإسرائيلي على إطلاق النار على المصلّين المسلمين تحت قبة الصخرة. وحاولوا مراراً إحراق المسجد بمشاركة وزراء وضباط كبار في الجيش.

ب- *الإعتقالات التعسفية:*

إعتمدت إسرائيل منذ نشأتها أسلوب «الإعتقال الإداري» أو إلقاء القبض على العابرين إعتباطاً تحت حجج أمنية مبهمة. وبموجب ذلك زجّت الألوف في السجون التي امتلأت بالمواطنين الفلسطينيين لغير ما ذنب اقترفوه... بل لمجرّد اعتبار السلطات المحتلّة أنّ هؤلاء يمكن أن يشكّلوا خطراً على الأمن في البلاد.

والأغرب من ذلك أن السلطات الأمنية تقوم غالباً باختطاف أشخاص وإخفائهم ثم وبعد مدة - تطول أو تقصر - تعمد السلطات الحكومية الى إصدار قرار رسميّ بالإعتقال. وهذا ما جرى آلاف المرات ولاسيما في حزيران عام ١٩٩١ حين اجتاحت قوات العدو الأراضي اللبنانية تحت جنح الظلام وقامت بجريمة اختطاف المواطن اللبناني الشيخ عبد الكريم عبيد على أساس أنه عضو عامل في أحد التنظيمات اللبنانية (حزب الله). ثم وفي شهر آب التالي أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي قراراً حكومياً... باعتقال الشيخ عبيد. وكان هذا الإنتهاك لحقوق الإنسان ولحدود دولة مستقلّة ذات سيادة، وللقوانين والأنظمة... مجرّد نقطة في مسلسل طويل لا زال متواصلاً.

ومعروف عن الشرطة الإسرائيلية تهاونها حيال الإعتداءات التي ينفذّها إسرائيليون ضد العرب عموماً داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وممارستها التمييز العنصري ضد العرب في شكل فاضح.

خامساً: بعض أدوات الإرهاب الصهيوني:

١ - السيطرة على الإمكانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

إرتكزت الصهيونية على عدة أدوات للوصول إلى أهدافها، وإذا نظرنا إلى بعض الحركات السياسية والإقتصادية العالمية، يسارية كانت أم يمينية، نجد اليهود مندسّين في قياداتها. وترتبط الحركة الصهيونية بكل هذه التنظيمات وتؤثّر عليها من وراء الستار. ومن يعارض من أفراد هذه التنظيمات يكون مصيره التشهير أو الإغتيال.

وتجتهد الصهيونية لمنع الدول العربية من الإستحواذ على عناصر القوة عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً، ومن ذلك كانت حربها على لبنان ومؤمراتها المتواصلة ضده في تغذية المشاعر الطائفية وإحداث الشرخ بين أهاليه ورفضها حتى الآن القرارات الدولية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وبالإنسحاب التام من جميع الأراضي اللبنانية ولا سيما في مزارع شبعا.

٢- الإستعانة بالتنظيمات شبه العسكرية:

تزامن تشكيل التنظيمات العسكرية الإسرائيلية على شكل عصابات مسلحة مع تشكيل الأحزاب اليهودية المنظمة بعد وإبّان إقامة الدولة. وقد بوشر تشكيل هذه

التنظيمات المسلّحة في وقت مبكر في مدينتَي «فلنا» و«أوديسا».

أ- تشكّلت أول منظمة شبه عسكرية في فلسطين باسم الحراس (هاشومير)، وكانت على صلات وثيقة بالحزب الإشتراكي الصهيوني الذي تأسس في مدينة الرملة عام ١٩٠٧، وكان أبرز أعضائه "دافيد بن غوريون" و"إسحق بن زفي".

ب- وحدث تطور كبير بعد ذلك - عام ١٩١٩ - إذ تمّ إنشاء حركة اتحاد العمال "هستدروت" وحزب الأخوة العمال السياسي "أشدوت هافودا" وقد ضمّ هذا الحزب كل الإتجاهات الإشتراكية في فلسطين.

ج- دعمت الحركة الصهيونية أداتها العسكرية. فأنشأت عام ١٩٢٠ "رابطة الدفاع اليهودية" أي "الهاغاناه" التي أخذت تدعم اتصالاتها بالخارج وتشتري السلاح وخصوصاً من النمسا.

د- من داخل الهاغاناه قامت حركة "هاكيبوتز" التي عملت على تمويل جهازها عن طريق السطو. وعلى سبيل المثال قامت في عام ١٩٢٣ بقطع الطريق على قافلة قالت إنها من المهربين واستولت على ١٥٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً، واستخدمت حصيلة السطو لشراء أسلحة. وقد تمّ تدريب هذه المجموعة خارج فلسطين.

هـ- في الثلاثينات أصبحت "الهاغاناه" منظمة شبه عسكرية بتوجّه إشتراكي، ولذا اقتربت كثيراً من الهستدروت ذات التوجه الإشتراكي أيضاً.

و- تطوّرت "الهاغاناه" فأصبحت لها قيادتها المحترفة المدربة في الخارج ومصادر أسلحتها المستقلة واتصالاتها الخارجية، وراحت تتحوّل إلى جيش نظامي بمرور الوقت. حدث هذا فعلاً عام ١٩٤٨ بعد أن غادرت القوات البريطانية فلسطين وتركت المجال مفتوحاً أمام الصهيونية والدول التي ترعاها لتغتصب فلسطين بقوة السلاح والدعم الخارجي.

ز- تكونت داخل "الهاغاناه" مجموعة متميّزة وذلك أثناء الخلافات والنزاع المسلّح بين المنظمات شبه العسكرية الصهيونية وحكومة الإنتداب، وكذلك خلال المواجهات مع السكان العرب. هذه المجموعة سمّيت "بالماخ" وكانت شديدة التطرف.

ح- تبنّت البالماخ تكتيكاً هجومياً على عكس الاستراتيجية المعلنة للهاغاناه التي تقوم على الدفاع، وراحت البالماخ تهاجم القرى العربية.

ق- قامت داخل "الهاغاناه" أيضاً منظمة يمينية أكثر تشدداً تسمى "اتسل ETZEL في عام ١٩٣٧، وهي التي هاجم أعضاؤها، بالإشتراك مع رجال من الأرغون، فندق الملك داوود في القدس، ونفذوا أيضاً مذبحة دير ياسين. وكان من أبرز قيادات إتزل "مناحيم بيغين".

ي- قامت منظمة "ليحي" شبه العسكرية وهي التي عرفت أحياناً باسم "عصابة شتيرن"، وكان مجالها في المدن وليس بين القرى، وضمّت عدداً كبيراً من المتطرفين من الجانبين اليميني واليساري وكانت مسؤولة عن اغتيال المندوب السامي البريطاني في الشرق الأوسط اللورد «موين» واغتيال الكونت «برنادوت».

٤ - *القيام بعمليات إرهابية داخل الدول الأخرى:*

مثال صارخ آخر على إرهاب دولة إسرائيل هو قيامها باختراق حدود دولة مستقلة أخرى أيضاً هي تونس والوصول - بقوات إسرائيلية - إلى مقرّ منظمة التحرير هناك واغتيال أحد قادتها - خليل الوزير - أبو جهاد، والإعلان تفاخراً عن مسؤوليتها.

٥ - *الإرهاب الفكري والتعقّب:*

عندما تجرّأ كاتب فرنسي مرموق وفيلسوف له قدره هو "روجيه غارودي" وبحث في «أرض المحرمات» وألف كتاباً أراد به وجه الحقيقة بعنوان "الأساطير المؤسِّسة للسياسية الإسرائيلية"، أقامت إسرائيل الدنيا على رأس الفيلسوف الفرنسي لأنه شكّك في عدد الذين زعمت الصهيونية أنهم ذهبوا ضحية النازية.

وتعرّض غارودي للإضطهاد والمحاكمة من قبل منظمة تحت السيطرة اليهودية تحمل اسم "منظمة مكافحة العنصرية".

٦- *مجتمع إرهابي متطرّف:*

حرصت إسرائيل دائماً على تنفيذ جرائمها الأبشع في حقّ العرب والإنسانية، تحت سحابة كثيفة من دخان التعمية، مالئة الأجواء والموجات الإعلامية بكلام معسول عن السلام وحماية حقوق الإنسان. ولعلّ أحد الأمثلة الصارخة في هذا الصدد، وهو غيض من فيض، ان العدوان الوحشي على لبنان والذي بلغ ذروته في مجزرة قانا (١٩٩٦/٤/١٨) بأوامر مباشرة من رئيس وزراء إسرائيل يومها «شيمون بيريز»، انما حصل قبل أن يجفّ حبر كلمات بيريز نفسه في مؤتمر شرم الشيخ (١٩٩٦/٣/١٣)، أي بعد حوالي شهر واحد من المؤتمر الذي اظهر نفسه

فيه «حمامة سلام» ودعا الى «المضي قدماً في عملية السلام، وإن مستقبل السلام لا بد ان نبذل في سبيله الجهود، وأن نتضافر للقضاء على قوى الشرّ والإرهاب.». ومجزرة قانا ضدّ المدنيين اللبنانيين الملتجئين الى مخيم الأمم المتحدة، وضدّ الأمم المتحدة ذاتها وما تعبّر عنه وترمز اليه، كانت عملاً إرهابياً تاماً حتى أن صحيفة «إنديبندنت» البريطانية كتبت مطالبة بالتحقيق مع المسؤولين الإسرائيليين عن مصرع أكثر من مائة مدني لبناني، جلّهم من النساء والشيوخ والأطفال.

والمستغرب ان هذا العمل الإجرامي البشع لم يتسبّب بانهيار شعبية رئيس الحكومة بيريز، بل رفع من رصيده الشعبي والسياسي وأعطاه أمام الإسرائيليين (وحسب الصحافة الإسرائيلية) مظهر «الرجل الذي يضرب في كل اتجاه وبلا تردّد لحماية المواطن الإسرائيلي».!.

وعلى كل حال فالتطرّف والإرهاب هما صفتان ملازمتان للسياسة الإسرائيلية تجاه العرب. وقد تحوّلتا الى صفتين ملازمتين للمجتمع الإسرائيلي برمّته، ما يفسّر ارتقاء الحالة الشعبية - السياسية لهذا المجتمع نحو المزيد من التشدّد والتطرّف.

٧ - إرهاب الدولة:

بينما العالم كله ينادي بالحرب على الإرهاب. وتتحرّك الجيوش الجرّارة محاولة ردّ غائلة الإرهاب وكبح الأخطار التي يمثلها. تمارس إسرائيل الإرهاب الصريح بالأيدي الرسمية من خلال أجهزتها وجيشها، وهي التي قامت أساساً كدولة، بالإرهاب، أولاً وأخيراً. ليس ذلك فحسب بل أن الجهات الرسمية الإسرائيلية لا تتردّد في الإعلان عن أنشطتها الإرهابية وعمليات الإغتيال الإجرامي التي تنفذّها والتباهي بها. وسلسلة الذين قتلهم الإرهاب الإسرائيلي الرسمي المنظّم داخل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وخارجها. تكاد لا تنتهي، بدءاً بالأوروبيين والأميركيين الذين اعتبرتهم الصهيونية مسؤولين عن قتل اليهود، وصولاً الى العرب من فلسطينيين ولبنانيين. الذين ما برح القتل الإسرائيلي المعلن ناشطاً بصددهم، من دون وازع من ضمير أو مانع من قانون. وليس مستغرباً من كيان قام أساساً على الإرهاب، أن يواصل ممارسته والبناء عليه. أما الحديث الإسرائيلي عن الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان. فليست كلها أكثر من ثوب إعلامي... بات مهلهلاً على كل حال.

المراجع

- كتاب «الفاشية» لموشي دايان، ترجمة جوزف صفير، يوميات قادة العدد - دار المسيرة
Ilan HALEUI, Israel de la terreur au massacre d'état, Papyrus- Paris
- «دور الجيش الصهيوني في التجمّع والإقتحام - خالد حميد النعيمي - دار الطبّاع - دمشق ١٩٨٩
- الإرهاب: التهديد والردّ عليه: إيريك موريس، الهيأة المصرية العامة للكتاب
- «خيار شمشون»: إسرائيل، زميركا والقنبلة - سيمور هرتش - مكتبة بيسان - بيروت
- «الإرهاب الدولي» - أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيّار - مركز الدراسات العربي - الأوروبي
- «الإرهاب السياسي»: دراسة تحليلية - عبد الناصر حريز - مكتبة مدبولي - القاهرة
- الإرهاب والعنف السياسي - محمد السمّاك - دار النفائس - بيروت
- العنف السياسي: فلسفته، أصوله وأبعاده. تيد هندريش - ترجمة عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس
- الررهاب الدولي: الأسطورة والواقع - نعوم شوموسكي - ترجمة لبنى صبري. «سينا» للنشر

فلسفة العنف كضرورة حتمية في السياسة الإسرائيلية

إحسان مرتضى*

مقدمة:

اذا كان بعض الإيديولوجيات السياسية يعتبر العنف حقيقة واقعة متداخلة في نسيج الصيرورات الإجتماعية والتاريخية لبني البشر وسائر المخلوقات الحية، وإنه بالتالي بمثابة "القوة المحركة للتاريخ"، أو الأداة التي تمدّ الحركة الإجتماعية بالقدرة على التطور والإرتقاء وتجاوز مختلف أشكال الجمود والتحجّر، فإن بعضها الآخر يرى فيه استعمالاً غير مبرّر وغير قانوني لوسائل القهر والإكراه المادي والمعنوي من أجل الوصول الى غايات شخصية أو اجتماعية أو سياسية أو غير ذلك بما يتنافى مع أسس المنطق والضمير الأخلاقي للإنسان.

ومهما يكن من أمر فالعنف قديم قدم التاريخ البشري منذ أن قتل قايين أخاه هابيل ظلماً وحسداً، وكان وما يزال يلازم الأغلبية الساحقة من المواقف الإيديولوجية للفلسفات والعقائد القديمة والحديثة، وهو لا يعدو أن يصنّف ضمن نوعين هما:

١- العنف السلبي التدميري الهمجي الذي يهدف الى إنكار الآخر وتشويه قدسية وجوده كقيمة إنسانية محترمة مميزة عن سائر المخلوقات.

٢- العنف الإيجابي البنّاء الذي يهدف الى تصحيح الواقع الرديء وإعادة بنائه بصورة تتناسب أكثر مع قيم الخير والحق والعدل في الحياة.

(*باحث في الشؤون الإسرائيلية)

وانطلاقاً من هذه المقدمة الموجزة سنسعى في هذا البحث الى الكشف عن فلسفة العنف في الفكرين الصهيوني واليهودي كضرورة حتمية لا غنى عنها في الممارسات العملية للسياسة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بنوع خاص وضد سائر العرب بشكل عام.

العنف في الإيديولوجيا المشتركة اليهودية-الصهيونية

يعتبر العنف في الفكر والممارسة الصهيونيين قديماً قدم اليهودية، وقد تركّزت قواعده الاولى منذ أن كان الوعد الإلهي المزعوم بمنح خصوصية "شعب الله المختار" للشعب اليهودي بالذات دون سواه من سائر بني البشر. وفي هذا المجال يقول الدكتور حسن ظاظا، أستاذ العبرية في جامعة الاسكندرية: "قد يستطيع الإنسان تزييف الحقائق، وقد يسهل عليه أن يكذب ويكذب حتى يصدّق هو نفسه كل أكاذيبه، وينسى أنه مخترعها الأصلي، ولكن مع ذلك يبقى دائماً شيء واحد: الكلمة المكتوبة منذ آلاف السنين والآثار التي تحدّد بالضبط عمر الأشياء وعمقها، ومخطوطات التاريخ التي تظل دائماً المرجع وكلمة الصدق الوحيدة التي لا تميل مع أهواء البشر، وحتى إذا حدث ومالت، فبين سطورها تستطيع الحقيقة دائماً أن تجد مكاناً لها".

و يتابع: "... عدونا الإسرائيلي حاول كثيراً أن يزيف ويخدع ويبتزّ العواطف والأموال والمعونات. وما يزال يفعل ذلك متجاهلاً وناسياً أن مخطوطاته هو وآثاره وتلموده وكتب تفسيره تروي بلغته العبرية حكايات وحكايات تفضح كل محاولاته... تفضح وجوده وتاريخه و تراثه وحقّه المدّعى في الارض المغتصبة"[١].

وعندما تبنّت الإيديولوجيا الصهيونية المسلّمات اليهودية بكل ما فيها وجعلتها إحدى مرتكزاتها الأساسية، كانت قد كرّست نهج القوة سبيلها الأوحد، وجعلت أمر استخدام العنف أداتها الحتمية. فلكي تتحول المقولات الفلسفية والنظرية اليهودية الى وقائع على الأرض، لا بد من استخدام أقصى قدر من العنف والقسوة والبطش باعتبار أن "قوة التقدّم في تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف" كما يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن[٢].

فالإيمان "بالشعب المختار" في الفلسفة الدينية اليهودية والفلسفة السياسية الصهيونية، من شأنه أن يقود حتماً الى استخدام أساليب العنف مع الآخر

الأضعف، لأنه لا «شعب مختاراً» من دون اغتصاب حقوق شعب آخر، ولا عودة الى "ارض الميعاد" ولا الى "دولة يهودية نقيّة" من دون ممارسة العنف والإغتصاب. وهذا ما عبّر عنه جابوتنسكي، وهو أستاذ بيغن، بقوله: "هل رأيتم على مدى الزمن شعباً يعطي بلده بمحض ارادته؟ وعرب فلسطين كذلك لن يتخلوا عن سيادتهم من دون استخدامنا العنف ضدهم"[٣]. ويقول بيغن بدوره: "لقد قامت دولة إسرائيل بالدم والنار، بالإكراه والتضحيات، ولم تكن لتقوم بغير ذلك، ولكننا لم ننته بعد، يجب أن نحارب ونكمل قتالنا"[٤]، ذلك أن إقامة ما يسمى"إسرائيل الكبرى" أو"الإمبراطورية الإسرائيلية اليهودية" لا يمكن أن يتحققا إلاّ من خلال سحق الآخرين، وهم في هذه الحالة الفلسطينيون والعرب، وإلغاء وجودهم، ذلك أنه "من العبث القول بالمشاركة والتعايش"[٥] حسب رأي بيغن أيضاً.

والعودة الى النصوص التوراتية والتلمودية، تفضح الممارسات الصهيونية بحق الآخرين من "الغوييم" أي الغرباء الساقطين، وتبيّن أن ما تنفذه الدولة اليهودية الصهيونية، ما هو سوى تطبيق عملي أمين لما توحي به التعاليم التوراتية والتلمودية، وفيما يلي مجموعة من الأمثلة والنماذج المستمدة من النصوص المشار اليها نفسها.

فقد جاء في سفر أشعيا: "بقيت أرض للإمتلاك كثيرة جداً، كل بقاع الفلسطينيين، وكل أرض الكنعانيين، الى تخوم الأموريين، وأرض الجبليين، وجميع لبنان، جهة مشرق الشمس، من بعل جاد حتى جبل حرمون الى مدخل حماه، كل سكان الجبل من لبنان الى مياه حشرفوت، كل الصيدونيين سأطردهم من وجه بني إسرائيل، وكل جبل حرمون وكل باشان (الجولان) الى سلكه..."[٦].

وجاء في التلمود: "أهل الغَرلة (الذين لم يُختنوا من المسيحيين) وثنيون... وإناس من دون إيمان، لا ذمة لهم ولا ذمام، وأهل الختان من الاسلام لا يشذّون عن هذه القاعدة فهم ليسوا أخياراً... وكما أن الإنسان يعلو البهيمة كذلك اليهود هم أرفع من شعوب الأرض لأن نطفة الغرباء كنطفة الحصان..."[٧].

وفي اعتقاد اليهود الصهاينة أن إله التوراة، المتداولة بينهم، "يهوه"، يعلّم شعبه المختار العداء لسائر الشعوب، ويبثّ فيهم كل أشكال العنصرية والعصبية والإستعلاء والكراهية. وتبلغ التوراة ذروة التطرف والعنف حين تحضّ على استباحة بلاد الأمم والشعوب واستحلال سفك دمائهم والإستيلاء على اموالهم

ونسائهم. وكثير من النصوص التوراتية حافل بالشواهد التي تؤكد على تربية العدوان والعنف والإرهاب، والتي تتحوّل بفعل هذه التعاليم الى طقوس وشعائر يتعبّد فيها اليهود، ويمارسون من خلالها فعل تطرّفهم وعدوانيتهم تجاه الشعوب الأخرى. ففي سفر (التثنيه ٢٠/١٠) جاء ما يلي: "اذا تقدّمت الى مدينة لتقاتلها فادعها أولاً الى السلم، فاذا أجابتك الى السلم وفتحت لك، فجميع الشعب الذي فيها يكونون لك تحت الجزية ويتعبّدون لك. وان لم تسالمك بل حاربتك فحاصرها، وأسلمها الرب إلهك الى يدك، فاضرب كل ذكر بحد السيف، وأما النساء والأطفال وذوات الاربع وجميع ما في المدينة من غنيمة. فاغتنمها لنفسك وكل غنيمة أعدائك التي أعطاكها الرب إلهك".

وهكذا طبق يشوع بن نون، حسب اعتقادهم ، هذه التعاليم عندما دخل مدينة أريحا "أقتلوا كل من في المدينة من رجلٍ وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحدّ السيف" (يشوع٦/٢٠-٢١).

وحتى أنبياء التوراة القدوة، في مفهوم الصهاينة، يتميّزون بالقسوة والعنف. فالنبي موسى(ع) عندما انتصر على المديانيين وجاؤوه بالسبايا والغنائم ووجد أن جنده تركوا بعض الأطفال احياءً قال لهم حسب زعمهم: "فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر أقتلوها. لكن جميع إناث الأطفال من اللواتي لم يعرفن مضاجعة الرجال فاستبقوهن لكم" (العدد٣١). وفي هذا السياق يؤثر عن رئيسة وزراء اسرائيل الراحلة غولدا مائير قولها أنها عندما كانت ترى امرأة فلسطينية وهي حامل تمضي ليلتها كلها بالكوابيس، كما وأن عصابات الهغاناه كانت تعمد الى بقر بطون الحوامل من النساء الفلسطينيات، من باب قتل الأجنة وقطع النسل وإلقاء الرعب في نفوس الناس وممارسة طقوس الذكورة على الطريقة الصهيونية.

وقد تحولت شخصية يشوع بن نون في التراث اليهودي الى رمز للقدرة على ممارسة العنف ومن أجل ذلك جرى تشبيه قادة عسكريين كبار مثل موشيه ديان وآرييل شارون وإسحاق رابين بشخصية يشوع هذه.

وتجرّأ اليهود على الله تعالى، وصوّروه على هيئة رجل يدخل في عراك ومصارعة مع النبي يعقوب الذي ينجح في تثبيته حتى طلوع الفجر، ولا يطلقه حتى يأخذ البركة منه قائلا: "لا أطلقك ان لم تباركني. فقال له(يهوه) ما اسمك؟

فقال: يعقوب، فقال: لا يدعى اسمك في ما بعد يعقوب بل إسرائيل لأنك جاهدت مع الله والناس وقدرت" (التثنيه٣/٩). فإسرائيل، الكيان، حسب هذا النص، تمتلك قوة مقدّسة باركها الرب "يهوه" الذي يصوّره اليهود كإله قاس لا يعرف الرحمة. "الرب إلهك هو العابر أمامك ناراً آكلة. هو يبيدهم ويذلهم، فتطردهم وتهلكهم سريعاً كما كلمّك الرب".

واذا كان الرب قاسياً وعنيفاً الى هذه الدرجة فعلى عبيده أن يكونوا كذلك على صورته وقد جاء في التوراة: "قومي ودوسي يا بنت صهيون لأني أجعل قرنك حديداً وأظلافك أجعلها نحاساً، فتسحقين شعوباً كثيرة، غنيمتهم للرب وثروتهم لسيّد كل الأرض"(ميخا٤/١٣).

وتتجلّى التربية اليهودية أيضاً في نزعتها الإستئصالية تجاه "الغوييم" الأغيار الكفار" وتظهر بوضوح في العديد من النصوص التوراتية مثل "هوذا شعب كلبوءة تقوم وكشبل ينهض، لا يربض حتى يأكل الفريسة ويشرب دم الصرعى" (العدد٢٣/٢٤). وتظهر عملية الإستئصال الدموية للشعوب المغايرة كما لو أنها أمر إلهي: "أما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تستبق منها نسمة" (التثنية ٢٠/١٠). والتحذير من مغبة مخالفة الأمر الإلهي واضح: "إن لم تطردوا أهل الأرض من وجهكم، كان من تبقونه منهم كإبرة في عيونكم وكحربة في جنوبكم، يضايقونكم في الأرض التي أنتم تقيمون بها" (العدد٣٣/٥٥)، ولنتذكّر شرعنة فكرة "الترانسفير" أو ترحيل الفلسطينيين في هذا السياق.

وليس غريباً أن يعمد الصهاينة الى التذكير الدائم بهذه الوقائع وتصويرها على أنها بطولات يمكن إستعادتها بقالب عصري وحديث، بل ويجري تلقينها الى الناشئة لا كأساطير، بل كوقائع وكتاريخ يجب تمثّله والإستفادة من عبره ودروسه، الأمر الذي أنتج فلسفة صهيونية قائمة على التزييف وحافلة بالعنف والكراهية والعنصرية، تتجلّى كل يوم في افتعال الإعتداءات والحروب وارتكاب المجازر في أبشع وأحقر صورها.

لقد شكّل العنف، من هذا المنطلق، القاسم المشترك بين جميع اليهود الصهاينة، قادة وجماهير، وها هي توجيهات وأفكار أبي الصهيونية تيودور هرتسل تتخذ أساساً لارتكاب مجازر دير ياسين وكفر قاسم وقبية واللّد والرملة وسواها من المجازر اللاحقة في صبرا وشاتيلا وقانا وجنين، فهو القائل: "القوة تأتي قبل

الحق"[٩].

كما دعا أيضاً الى استبدال الأساليب الإستعمارية القديمة بأساليب التدمير الحديثة حيث قال: "لا يتمّ تأسيس دولة الآن بالأسلوب ذاته الذي كان يستعمل قبل الف سنة، فمن الغباوة العودة بمستوى الحضارة الى الوراء... فلنفترض على سبيل المثال بأننا أُجبرنا على أن نخلي بلداً من الوحوش، أيكون حتماً علينا أن نقوم بهذا العمل وفقاً لأسلوب الاوروبيين في القرن الخامس عشر، كأن نأخذ الرمح ونذهب كلّ على حدة، لنبحث عن الدببة، أم علينا أن نقوم بحملة صلبة كبيرة ومن ثم نجمع الحيوانات كلّها جميعاً ونلقي في وسطها القنابل المميتة؟"[١٠].

ويعلن بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة العدو، عن مساهمته في هذه الحملة بقوله: "حكمة إسرائيل الآن ليست في الخلاص بل في الحرب"[١١] و"أن إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلاّ بقوة السلاح"[١٢] لأن "العرب لن يفهموا إلاّ لغة القوة وأن التباحث معهم لا يجدي"[١٣].

وفي برقية له الى جنود اللواء التاسع قال: "اسمعي يا شعوب المقهورين، فليتملّك الخوف الفلسطينيين، وليرتعب من هولنا صناديد البتراء، وليرتجف عول وموآب، وليتطاير سكان كنعان، ويخيم على سمائهم الذعر والرهبة. فجبروت بطشك جمّدهم كالحجارة، وعندئذ ينتقل شعب الله المختار الى حيث أراد له الله"[١٤].

أما جابوتنسكي، فيلسوف العنف اليهودي المميّز فيرى: "أن السياسة هي فن القوة... وأنت عندما تضرب الفولاذ بمطرقة فإن الجميع يتهيّبون صوت الدوي. وعندما تستعمل القفاز فإن احداً لا ينتبه الى وجودك... إن الأحذية الثقيلة هي التي تصنع التاريخ"[١٥].

وجسّد بيغن فلسفة أستاذه حين قال: "نحن نحارب اذاً نحن موجودون"[١٦]. ويضيف: "سوف نحارب. كلّ فرد في الوطن سيحارب... إنه إسرائيل وسيّد القربان المقدس سوف يؤيّدنا"[١٧]. ومن أقواله أيضاً: "إن العالم لا يشعر مع المذبوح ولكنه يحترم الذين يحاربون"[١٨] ويؤيّده في ذلك وزير الحرب الأسبق موشيه ديان الذي يعتبر أن "روعة الحرب تكمن في إبادة الرجل الضعيف"[١٩] ومما ورد في بروتوكولات حكماء صهيون: "يجب أن يكون شعارنا كل وسائل العنف والخديعة... والعنف والحقد هما وحدهما العاملان الرئيسيان في قوة الدولة".

وهكذا يتبيّن لنا على ضوء ما عرفناه من ثوابت اليهودية القائمة على التمييز والإستثنائية، وعلى إيديولوجيا "الصراع الأزلي مع الأغيار"، أنه توجد هنا سياسة دائمة ومتواصلة مبنية على قواعد العنف والعنصرية في أقبح صورها وتجلياتها وهي ترمي الى تحقيق الاهداف التالية:

- تكريس واقع إستمرار الضعف العربي المطلق من خلال الحفاظ على استمرار التجزئة والإستغلال وتخريب أي مشروع من مشاريع التعاون أو الوحدة العربية التي تسعى الى التخلص من ربقة الرؤية الصهيونية للمنطقة كمجموعة من الأقليات الطائفية والعرقية والإقليمية المتناحرة.
- إعتبار الأساطير والمسلّمات اليهودية قاعدة أساسية للبناء الإيديولوجي السياسي للدولة والكيان، وليس مجرد ديانة عادية مفتوحة على جميع بني البشر.
- بناء الكيان الصهيوني الموحّد والموسّع والممتلك كل أسباب القوة القادرة على اختراق الحدود المجاورة في المكان والزمان المناسبين لفرض أمر واقع إقليمي جديد ينتهك سيادة ومصالح الدول المستهدفة.
- الحفاظ على تميّز المجتمع اليهودي ورفض اندماجه مع أية مجتمعات أخرى حتى ولو كانت غربية.
- إعتبار وجود الكيان الطائفي اليهودي العنصري كنموذج يجب تعميمه إقليمياً.
- التوفيق المستمر ما بين المصالح الصهيونية والمصالح الإستعمارية من خارج المنطقة من أجل ضمان استمرار الدعم والحماية ورعاية التوسع على حساب الآخرين.
- إظهار اسرائيل على انها داعية سلام وحضارة وإظهار العرب والمسلمين بنوع خاص كدعاة حرب وإرهاب.
- استغلال هذه المقاربة لتصعيد العنف الصهيوني وتبرير شموليته في المنطقة وانتقال الكيان، من موقف الدفاع عن الوجود الى موقف الهجوم المبرّر لتدمير كلّ البنى التحتية المناقضة له أو الضارة بمصالحه جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً. والصهيونية في هذا المجال تنطلق من منطق مكيافيللي وهو "حيث توجد أسلحة قوية توجد قوانين عادلة". ولذلك

فهي تنظر الى ممارساتها الوحشية على أنها قوانين عادلة، وفي ضوء هذه الكذبة الكبرى يتحوّل شارون، جزّار صبرا وشاتيلا وجنين، وبيريس جزار قانا وبيغن ونتنياهو وموفاز ورابين، الى رجال سلام.

العنف الصهيوني والواقع الإستعماري:

في ظل أجواء العنف والعنصرية والإنتهازية، نشأت وتطوّرت هذه الظاهرة الإستعمارية الحديثة، التي بنتيجتها، تعرّضت بلدان عديدة للنهب والتقاسم. فمن أجل ضمان السيطرة والهيمنة، لجأت القوى الإستعمارية في الماضي والحاضر الى فكرة الإستيطان، الذي هو من أبشع أشكال العنف الإنساني، لما يمثل من اقتلاع شعب من أرزاقه ووطنه بالبطش والإرهاب وقوة السلاح، ورميه في الفلاة من دون أية حقوق في الحياة الكريمة، وتشريده تحت الخيام، لإحلال مهاجرين غزاة من كل أصقاع الدنيا مكانه، من دون أي وجه حق أو إنصاف.

وهذا ما حصل بالضبط للشعب الفلسطيني الذي وجد نفسه ضحية تلاقي الأطماع الإستعمارية والمخططات الصهيونية. ومما لا شكّ فيه أن نابليون بونابرت، بفكره الإستراتيجي الإستعماري، وفي سياق صراعه العنيف مع الدولة العثمانية، كان أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد أصدر بتاريخ ٢٠ نيسان ١٧٩٩، إثر فشل حصاره لعكا، إعلاناً دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا للإنضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة وخاطبهم قائلاً: "يا ورثة فلسطين الشرعيين، أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم إسمهم ووجودهم القومي وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد... إنهضوا بسرور أيها المبعدون. إن الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به، والذي يقوده العدل ويواكبه النصر، جعل القدس مقراً لقيادتي. وخلال بضعة أيام سينتقل الى دمشق المجاورة التي لم تعد ترهب مدينة داوود... يا ورثة فلسطين الشرعيين سارعوا (!!) إن هذه هي اللحظة المناسبة التي قد لا تتكرّر لآلاف السنين، للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سُلبت منكم لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الامم، وحقكم العتيق في عبادة يهوه طبقاً لعقيدتكم علناً والى الأبد"[٢٠].

وخطورة هذا الإعلان إنه تمّ قبل ١١٨ سنة من وعد بلفور، وهو لم يكن صدفة

بل كان في الحقيقة، نهجاً راح يترسّخ ويتبلور شيئاً فشيئاً بنوع خاص، في إطار استراتيجية إستعمارية أنكلوسكسونية توسّعية تتغذى من مناخ تيار لم يكن اعلان نابليون إلاّ نموذجاً له، وهو التيار الصهيوني، الذي بدأ بغير اليهود، وتطوّر مع تطور المصالح والاستراتيجيات المتغيّرة وفي هذا يقول مكسيم رودنسون: "إن تشكيل دولة إسرائيل على أرض فلسطين هو نتيجة لتطوّر يمكن إدراجه تماماً في حركة التوسع الأوروبية الأميركية الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين للإستيطان أو للسيطرة إقتصادياً وسياسياً على الشعوب الأخرى"[٢١]. وقد التقط تيودور هرتزل مغزى الرسالة الإستعمارية وردّ عليها بالقول: "إن واجبنا أن نقيم هناك (في فلسطين) جزءاً من حائط لحماية أوروبا في آسيا، يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية"[٢٢]. وهكذا أنتج الخيال الصهيوني نموذجاً استيطانياً قائماً على الإغتصاب والعنف وصوّره كجنة عدن تنتظر جهود العالم لتنميتها، ففيها يتخلّص يهود الشتات "الدياسبورا" من شعور الدونية والتبعية والخوف، ويطلقون العنان لغرائزهم المكبوتة في الإنتقام والإستعلاء وممارسة العنف. لكن ما حصل في الواقع أن صدمة أصابت هؤلاء الذين وجدوا فرقاً شاسعاً بين النموذج والواقع. فنتجت عن ذلك خيبة أمل سياسية كبرى تحوّلت لدى البعض الى شعور بالخيانة للوعد والحلم، والى شعور بالذنب لعدم القدرة على تغيير هذا الواقع الإستيطاني العدواني الذي يتعرّض للصدّ والرفض والمواجهة شبه الدائمة من المحيط المتضرر.

وكان المطلوب مستحيلاً، اذ لا يمكن تغيير الواقع وكسب الأمن في الوقت ذاته من دون تقديم تنازلات تطال جوهر الحلم الصهيوني التوسّعي الذي بنته إيديولوجيا تلفيقية قامت على تبرير الإغتصاب وتمجيد العدوان والعنف، وذلك في ظل أجواء دائمة من الشعور بعدم الأمن والحصار، ضمن تربة لاجذور للمستوطنين الوافدين من مختلف أصقاع الدنيا فيها، حيث تستدعي عمليات الغزو والإحتلال والإغتصاب والتشريد يقظة الشعب المعتدى عليه، من أجل الردّ ودفع الظلم. وفي هذا الإطار يقول موشيه ديان، رئيس الأركان ووزير الحرب الصهيوني الأسبق :"لقد جئنا الى أرض مسكونة وفيها بنينا دولة يهودية، والعرب لا يطيقون ما قمنا به. ولهذا فإننا محكومون بحالة من العداء... فنحن قلب مزروع في جسم ترفضه بقية اعضائه"[٢٣].

ومن منطلق هذه النظرة الإستعمارية تنبثق فلسفة العنف اللامحدود كمقوّم من مقومات الوجود الأساسية، المقرونة بإدراك عميق يقضّ مضاجع المستعمرين اليهود أنفسهم ويتركهم بصورة دائمة نهباً لقلق وخوف من مستقبل مجهول، يولّد لديهم شعوراً مقيماً بعدم الأمان والعداء نحو "الآخر" الموجود فعلاً رغم محاولات تغييبه وانكار حقّه ووجوده. وفي هذا السياق نتذكر مقولة إسحق رابين المشهورة: "كنت أتمنى أن أنام يوماً ثم أستيقظ فأرى قطاع غزة وقد غاص في البحر".

ولمزيد من توضيح وتثبيت فلسفة العنف كضرورة حتميّة في السياسية الإسرائيلية ذات البعد الاستراتيجي، حرص القادة الصهاينة على تدريس أجيالهم تاريخ القهر والإضطهاد اليهودي في كلّ من إسبانيا وروسيا القيصرية والمانيا النازية، من أجل إغناء خيالهم بصور فرق الإعدام وشبح الإبادة الجماعية وعقدة الفناء، مما يؤدّي الى شحن أذهانهم ووجدانهم الجماعي بشحنة عاطفية جارفة تسيطر عليهم وتتحول الى وسيلة تبريرية، أخلاقية ودينية، تجعلهم مستعدين للتنشئة العسكرية القاسية المفضية الى ممارسة كل أشكال القتل الوحشي الدموي والسادية المرضية. وهذا ما شهدناه بشكل خاص في مختلف المواجهات الدامية ما بين قوى الإحتلال والإغتصاب الصهيونية وقوى الرفض الشعبية والرسمية في دوائر المواجهة بين الكيان الصهيوني والأراضي العربية المحتلة.

وقد اعترف موشيه دايان بهذه الحقائق والوقائع بقوله: "نحن جيل من المستوطنين لا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت من دون الخوذة الحديدية والمدفع. علينا ألاّ نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في أفئدة مئات الالوف من العرب حولنا. علينا ألاّ ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش ايدينا. انه قدر جيلنا. انه خيار جيلنا أن نكون مستعدين مسلحين. أن نكون أقوياء وقساة حتى لا يقع السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة"[٢٤].

العوامل السيكولوجية والأخلاقية في ممارسة العنف:

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس، يارون إزراحي وضع كتاباً تحت عنوان "رصاصات المطاط-السلطة والضمير في اسرائيل الحديثة"[٢٥]. يؤكد فيه على الفوضى التي أصابت الطبقة الحاكمة في إسرائيل قبل التوصل الى "تسوية" تعريفية وسلوكية للتعامل مع الإنتفاضة مفادها: إرسال الجيش للتعامل

مع المنتفضين كقوات شرطة. وقد أمر وزير الدفاع في حينه (١٩٨٧) بتزويد الجيش بعصيّ الشرطة و"تحطيم عظام محدثي الشغب" من قاذفي الحجارة على قوات الإحتلال، إلاّ أن العصيّ في أيدي عناصر الجيش كان في وسعها إنزال الموت عند الإحتكاك المباشر. ولما نجحت محطة CBS التلفزيونية في التقاط صور حية للضرب وتكسير عظام الفلسطينيين ظهر الأمر في نظر العالم عنفاً وحشياً بذاته. وأجبر الجيش في حينه على إعادة النظر في أساليبه وفي الادوات التي يستخدمها فتمّ استعمال الرصاص المطاطي الذي يؤدي الى العطب اكثر مما يؤدي الى القتل. وفسّر الأستاذ إزراحي هذه النقلة على أنها استجابة إبتدائية لقلق داخلي متعاظم أملته تأثيرات الإنتفاضة على سلوكيات الجيش المحتل. وقد ثبت في ما بعد أن هذا الحلّ لم يكن عملياً خصوصاً وأن هذا الرصاص إستهدف رؤوس وعيون الفتيان والشبان الفلسطينيين وغالباً ما كان يؤدي الى الموت.

ورأى الأستاذ إزراحي أن استدامة الصراع بين جيش الإحتلال والإنتفاضة. وطول مدته. أوجد حالاً من التناقض الحاد ما بين أتباع الرموز التاريخية والملحمية الدينية وبين دعاة السياسة الواقعية. وتحوّلت بالتالي نظرية "أرض إسرائيل الكاملة" غير القابلة للقسمة بين شعبين. الى نظرية تجافي الواقع وتتشبّث بالأحلام والأوهام. ومن هنا تفاعل العنف بين أتباع الإتجاهين المتعارضين وبرزت بشكل خاص المعارضة الضارية للواقعية السياسية الداعية الى الحلول الإقليمية الوسط. من جانب القوميين العلمانيين والدينيين على حدّ سواء وتمحورت حول ثلاثة مواقف:

الأول: يدعو لتبرير استخدام العنف بالإحالة الى حقوق ما. ذات دلالة دينية أو قومية.

الثاني: اعتبر أن الدعوة الى الحل الديبلوماسي مهما كان نوعه أو مصدره. هو بمثابة علامة ضعف وجبن وخيانة. وتعبير عن التأثر بثقافة أميركية غربية براغماتية وإستهلاكية.

الثالث: ينظر الى العرب على أنهم أبالسة ويعرّفهم بأنهم العدو الأبدي. وأنهم الصورة التجريدية عن الشرّ والارهاب. وقد استفاد هؤلاء من أحداث ١١ ايلول في الولايات المتحدة ليطلقوا العنان لألسنتهم وأدواتهم الدعائية في حرب الرئيس الأميركي المسماة حرب الخير ضد الشر.

وأنتجت هذه المواقف جميعها موجة عاتية من العنف والعنف المضاد، أودت أول ما أودت بحياة رئيس الوزراء الإسرائيلي الإسبق إسحق رابين، وفتحت في إسرائيل الأبواب على مصراعيها لشرعنة العنف من خلال التسليم للأحزاب الدينية القومية وما تقدّمه من تفسيرات وتبريرات وقوالب مؤدلجة تصوّر العرب بالأفاعي والصراصير والنمل والحيوانات المتوحشة الواجب قتلها وإبادتها. وفي هذا السياق جاءت على سبيل المثال فتاوى المرشد الروحي لحزب شاس الخاص باليهود الشرقيين الحاخام عوفاديا يوسف والتي لا تثير سوى التقزّز والإشمئزاز بسبب ما تنضح به من عنصرية مجافية تماماً للأخلاق الإنسانية المعاصرة.

وهكذا انطلقت "الأنا" الإسرائيلية من غياهب القلق والكبت لتتجلى على شكل سلوك عدواني متوحش يعمل على إشباع الغرائز الشخصية القلقة وتفريغها في العرب الفلسطينيين بممارسات القتل والتخريب والإهانة والتعذيب لمجرد كون هؤلاء العرب يدافعون عن بيوتهم وأراضيهم وأهاليهم ومحاصيل رزقهم. وفي خضمّ هذا الصراع عجز حكام إسرائيل المتعاقبين منذ رابين وحتى شارون عن تحقيق الإشباع الإيديولوجي السياسي للمستوطنين الذين رفضوا شعار "الأرض في مقابل السلام" لما يتضمّنه من تراجع عن شعار "أرض الميعاد" و"أرض إسرائيل الكاملة" وانطلقت من هنا اللعنات وسقط خمسة رؤساء وزراء تباعاً خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات. وهم شامير ورابين وبيريس وباراك ونتنياهو.

من ناحية أخرى تبيّن تباعاً أنه مع تزايد اتساع الفجوة التكنولوجية والاستراتيجية بين العرب وإسرائيل، إنفلتت الذئبية اليهودية بأبشع صورها، طلباً للثأر، ثأر اليهود من الأعداء جميعاً. الفعليين والمتوهّمين على حدّ سواء، بأساليب قلّ نظيرها من السادية والفاشية.

ودخلت جحافل الغزاة الصهاينة في فانتازيا القوة لأقلية كانت يوماً ما مضطهدة ومستضعفة، وأصبحت الآن تشعر بامتلاكها فائضاً من القوة والعنفوان لا بد من تفريغه تجاه الخارج بدلاً من تفريغه في الداخل. ما بين المستوطنين القدامى والمستوطنين الجدد، وما بين الأشكنازيين الغربيين والمزراحيم الشرقيّين وبين العلمانيين الملحدين والمتدينين الحريديم القوميين والمتصوفين...

ومن خلال إطلاق هذه النوازع العدوانية من عقالها وتفريغها في الجماهير

الفلسطينية وممتلكاتها، تحركت الآليات السيكولوجية التي بوسعها أن تخفف من توتّر الشخصية غير المتوازنة للمستوطن الإسرائيلي المنهوك بالخوف والتناقض ما بين مشاعر القوة والغطرسة ومشاعر الضعف وعدم الأمان.

وهكذا تمكّنت شخصية شارون الإرهابية، ومجموعة العسكريين المعروفين بدمويتهم ولاإنسانيتهم مثل موشيه يعلون (رئيس الاركان) وشاؤول موفاز (وزير الدفاع) ومئير داغان (رئيس الموساد) وسواهم، من ايقاف او تجميد عملية التآكل الداخلي بتوجيه كل أشكال العنف والإنتقام التي تختزنها الأنا الصهيونية المهدّدة، من خلال تحويل الإنسان العربي الى شيطان قبيح يحلّ عليه إنزال اللعنة والكراهية. وهذا ما حصل مع غولدشتاين مرتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل والتي ذهب ضحيّتها عشرات الأبرياء المصلّين العزّل، فيما تحوّل المجرم الى "بطل" والى رمز ديني وطني أقيم له نصب تذكاري فوق قبره الذي ما يزال يزوره العشرات يومياً حتى الآن ويلقون عليه الزهور.

والمنطق الطبيعي المقابل لهذا السلوك العنفي، هو أنه حيث هناك ظلم وتعسّف واحتلال وجيوش غازية، هناك مقاومة، فمن يستخدم القوة والعنف لا بدّ أن يكون قد حدّد سلفاً أسلوب ووسيلة التعامل معه. فالعنف اليهودي الموجّه ضدّ الهوية الوطنية أو القومية في كل من لبنان وفلسطين وسوريا وسواها من الدول العربية لا بدّ أن يولّد عنفاً مضاداً مشروعاً من خلال المقاومة والإنتفاضة للدفاع عن هذه الهوية المنتهكة وتأكيد أصالتها. فالعنف يولّد العنف ويوجد الإحساس بالظلم والثورة. وحينما يمتشق شعب ما سيفه ليمارس العنف ضدّ المحتل فهذا يعني أن وجوده مهدّد وأن له مطلق الحرية في اختيار الوسيلة المتوفرة لديه والتي يراها مناسبة لردّ هذا التهديد والعدوان. وبقدر ما يكون التهديد ماسّاً بالعمق الوجودي، يكون الردّ في المقابل أكثر شراسة وقسوة، وبالتالي فالعمليات الإستشهادية في كلّ من لبنان وفلسطين، لم تكن أكثر من وسائل دفاعية مشروعة في وجه اعتداءات الآلة الحربية الصهيونية. التي باتت من أكثر آلات الحرب العالمية فتكاً وتخريباً. ومن الظلم والعبث أن يُدان "العنف الحميد" المتمثّل في المقاومة والإنتفاضة حسب مقاييس تهمل كلياً أسباب نشوء قضيته ودوافعه وأسبابه، خصوصاً إذا كانت هذه الأسباب تمسّ الحق الإنساني في الوجود وحرية تقرير المصير. وفي المحصّلة يستحيل على العنف الصهيوني مهما بلغ من وحشية

وهمجية أن يوجد "قضايا عادلة"، في حين أن القضايا العادلة بالدفاع عن الارض والعرض والمقدسات هي التي تبيح إنسانياً وقانونياً ممارسة العنف المشروع.

في هذا السياق يوضح عالم النفس الإسرائيلي يهوكيم شتاين طبيعة الإحتلال الصهيوني وإشكالاته بقوله: "ان الإحتلال الإسرائيلي هو احتلال فريد من نوعه، لا مثيل له أو قرين في تاريخ الإحتلالات. والمحتل الإسرائيلي هو المحتل الوحيد الذي يعتبر نفسه كمن يقع تحت الإحتلال. عاطفياً، لا يستطيع أن يعترف أنه محتل. وثانياً لا يستطيع أن يقرر إنهاء احتلاله"[٢٦].

ويرى شتاين في معرض تحليله الوجه السيكولوجي للإنتفاضة أن "البلبلة بين هويّتي المحتل ومن يقع تحت الإحتلال نابعة من نزعة نفسية لجماعة تشعر بأنها واقعة في حصار حيث يرتسم الإحتلال الإسرائيلي كاحتلال هستيري. إن الرومان قمعوا حركات التمرّد بوحشية خلال الفترة التي حكموا فيها شعوباً أخرى. لكن الإمبراطورية الرومانية أديرت وفق مبدأ السلام الروماني (paxa (romana وهو سلام قائم على الإنضباط وعلى حدّ أدنى من التدخّل في الشؤون الداخلية للشعوب التي كانوا يحكمونها".

ويذهب شتاين الى أن التدخّل الإسرائيلي في المناطق المحتلة كثيف جداً وغير عقلاني ويقول: "إن الحكم الإسرائيلي يبحث عن قادة محتملين للتفاهم معهم، بينما يطارد كلّ شبح فلسطيني يلوح في مهب الريح، وكلّ منشور يتدحرج في الشوارع، وكلّ كتابة مرسومة على الجدار". والخلاصة التي يصل إليها شتاين لجهة تصنيف الإحتلال الإسرائيلي وعقلية من يديرونه بقوله: "إن المجتمع الإسرائيلي يزداد قسوة... إن عقلية شعب في حالة حصار هي الغالبة في مجالات الحياة كافة، والسلوك الإجتماعي السياسي يذكّر بأيام البرج والسور. لكن ما كان صالحاً خلال فترة ما قبل الدولة، ليس بالضرورة صالحاً في أيامنا هذه... إن اسطورة «مسّادا» حية ونابضة في داخلنا. وهي ما تزال ترمز الى إحساس بالعزلة الصارخة، الإحساس بالإضطهاد والدافع الى الإنتحار.

وأسلوبنا الإحتلالي هو وليد أساطير قومية. ولهذا السبب فإن موقفنا نافذ ضدّ كلّ حجة عقلانية كانت ستحمل أيّ محتل آخر على اتخاذ قرار بالإنسحاب. إن الإحتلال هو ضمانة ضد تصفيتنا. هذه هي الدلالة العميقة للتعبير عن: محتل وواقع تحت الاحتلال. فكلما تمادينا في كوننا محتلين، أصبحنا أسرى الإحتلال

نفسه، الأمر الذي يجبرنا على أن نتمادى في كوننا محتلين"[٢٧].

ويصل شتاين في تحليله هذا الى الإستنتاج التالي: "بما أن التحليلات العقلانية غير مقنعة عندما تتحصّن بمواقف ميثيولوجية، فإن هزّة قاسية، أو ضغطاً من الخارج سيعيدنا الى أرض الواقع". وهذا الإستنتاج يتوافق مع ما يؤكده الدكتور عبد الوهاب المسيري[٢٨] من وجود عنف أساسي في الإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ.

وبالتالي لم يكن هناك مفرّ من أن يترجم هذا الإدراك نفسه لإجراءات وعنف مسلّح لتغيير الواقع ولرفض الرؤية الحاخامية. ولتحقيق هذا الهدف كان حتمياً أن تنتج المادة البشرية القتالية القادرة على تحريك التاريخ، لا من خلال التوراة وإنما من خلال السيف... وقد نادت الصهيونية العلمانية الى أن يتمرد اليهودي على وضعه وألا ينتظر وصول "الماشياح". اذ ينبغي عليه أن يعمل بكل ما لديه من وسائل للعودة الى أرض الميعاد. فالمنفى في رأي ديفيد بن غوريون يعني الإتّكال، الإتّكال السياسي والمادي والروحي والثقافي والفكري. "وذلك لأننا غرباء وأقلية محرومة من الوطن ومقتلعة ومشرّدة عن الارض، وعن العمل وعن الصناعة الأساسية. واجبنا الأساسي هو أن ننفصل كلياً عن هذا الإتّكال، وأن نصبح أسياد قدرنا"[٢٩]. ويضيف "القضية الحقيقية الآن، كما كانت في الماضي، تتركّز فيما لو كان علينا أن نعتمد على قوة الآخرين أم على قوّتنا. على اليهودي من الآن فصاعداً ألاّ ينتظر التدخل الإلهي لتحديد مصيره، بل عليه ان يلجأ الى الوسائل "الطبيعية" مثل الفانتوم والنابالم[٣٠].

ان العنف هنا يصبح الأداة التي يتوسّل بها الصهاينة لإعادة صياغة الشخصية اليهودية. فاليهودي، في هذا التصور، يحتاج الى ممارسة العنف ليتحرر من نفسه ومن ذاته الطفيلية الهامشية. وقد كتب مناحيم بيغن في هذا المجال في كتابه "الثورة": من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجال، نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف والثماني السنين الماضية. "اليهودي المحارب". والعنف عند بن غوريون يؤدّي الوظيفة ذاتها اذ يصف الرواد الصهاينة بأنهم لم يكن لهم حديث إلا الأسلحة "وعندما جاءتنا الأسلحة لم تسعنا الدنيا لفرط فرحتنا. كنا نلعب بالأسلحة كالأطفال ولم نعد نتركها أبداً. كنا نقرأ ونتكلّم والبنادق في أيدينا أو على أكتافنا". وموقف بن غوريون هذا مبني على تصوّر

جديد للشخصية اليهودية باعتبارها شخصية محاربة منذ الأزل:"إن موسى أعظم أنبيائنا، هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا" ومن هنا يكون الربط بين موسى النبي(ع) وموشيه ديان، رئيس الأركان ووزير الدفاع الأسبق، مسألة منطقية بل حتمية، كما لا يكون من الهرطقة الدينية في شيء أن يؤكد بن غوريون أن خير مفسر للتوراة هو الجيش، فهذا الذي يساعد الشعب على الإستيطان على ضفاف نهر الأردن وسائر المناطق المحتلة. أما بالنسبة للسلام مع العرب فما هو في رأي بن غوريون سوى وسيلة فحسب. أما الغاية فهي الإقامة الكاملة للصهيونية. لهذا فقط نودّ أن نصل الى اتفاق (مع العرب). إن الشعب اليهودي لن يوافق، بل لن يجبر على أن يوافق، على أية إتفاقية لا تخدم هذا الغرض. ولذا فالإتفاق الشامل غير مطروح الآن، (فالعرب) لن يستسلموا في ارض إسرائيل إلا بعد ان يستولي عليهم اليأس الكامل، يأس لا ينجم عن فشل الإضطرابات التي يثيرونها أو التمرّد الذي يقومون به وحسب وإنما ينجم عن نموّنا نحن أصحاب الحقوق اليهودية المطلقة في هذا البلد"[٣٢] ويتابع بن غوريون القول: "لا يوجد مثل واحد في التاريخ لأمّة فتحت بوابات وطنها (للآخرين). إن تشخيصي للموضوع إنه سيتمّ التوصل الى اتفاق (مع العرب) لأنني أؤمن بالقوة، قوتنا التي ستنمو، وهي إن حققت هذا النمو، فإن الاتفاق سيتمّ إبرامه".

في مقابل هذه الرؤية السياسية العدوانية وضع المفكر المصري أمين هويدي رؤية مغايرة من الطرف العربي فقال: "نحن نعيش الآن كعقارب سامة وضعت في أنبوب واحد ستلدغ بعضها بعضاً قبل أن تموت وتفنى، أو كراكبي سيارة أصبحت في منطقة السفح تحاول أن تصل الى القمة. فإن سقطت الى القاع، تحطّمت بمن فيها. وعليها -أي إسرائيل- أن تعرف سواء وهي تحت قيادة بيريس أو نتنياهو أنه إن كان في يدها الأرض ففي يدنا السلام، وان كانت بيدهم عناصر القوة ففي يدنا عناصر القدرة من مياه وأرض وقوة بشرية ورأس مال وغاز ونفط، وإن كان في قدرتهم اختراق الحدود ففي يدنا مقومات الوجود. وعليها أن تؤمن أخيراً بأنها إن كانت فشلت في تحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق استخدام القوة فإن مصيرها لن يكون أفضل حالاً لو حاولت ذلك عن طريق وسائل أخرى"[٣٣].

في هذا السياق تجب الإشارة الى مقولة "العربي الغائب"، أي الغائب في حقوقه أولاً ثم في وجوده ثانياً التي يتبنّاها العديد من المفكرين الصهاينة. ومن

هنا كانت مقولة "العربي الجيّد هو العربي الميّت"، وذلك في محاولة للتهرّب من حقيقة صلبة تتحطّم عندها كل الآمال الصهيونية. وفي هذا المجال يقول عالم السياسة الإسرائيلي شلومو أفنيري: "إن الرواد الصهاينة الأوائل لم يكن في مقدورهم مواجهة حقيقة أن ثمن الصهيونية هو نقل (طرد) العرب، ولذا أخذت آليات الدفاع عن النفس شكل تجاهل تحديد المشكلة العربية. فالتمسّك بالرؤية الصهيونية لم يكن ممكناً من دون اللجوء بشكل واع لخداع النفس". و يقول المفكر الإسرائيلي يهوشواع ليبوفيتش "إن الصهاينة الأوائل لم يريدوا (لأسباب نفسية واضحة) رؤية الحقيقة، ولم يدركوا أنهم كانوا يضلّلون أنفسهم ورفاقهم. ومهما كانت الدوافع، فإن من الواضح أن الصهاينة أرادوا أرض فلسطين من دون فلسطينيين (أرضاً بلا شعب) ولذا كان يجب أن يختفي العرب ويزولوا"[٣٤].

وإفراغ فلسطين من كل سكانها أو معظمهم، هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني، وهو عنصر متضمّن بشكل صامت في أية صيغة سياسية صهيونية أساسية. إذ لو تمّ الإستيلاء على الأرض وبقي سكانها عليها لأصبح تأسيس الدولة الوظيفية مستحيلاً، ولتمّ تأسيس دولة عادية تمثل مصالح سكانها بدرجات متفاوتة من العدل أو الظلم. فيهودية الدولة (مع افتراض تغييب أو ترحيل السكان الأصليين) هي ضمان وظيفتها وعمالتها وبالتالي مكانتها وموقعها ودورها الإقليمي والدولي.

ومن الطبيعي إذن على ضوء ما تقدّم أن يتميّز المجتمع الإسرائيلي بصفة شاملة وقوية، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية، وينطبق على هذا المجتمع وصف "المجتمع المسلّح" أو"الأمة المسلّحة" أو "جيش في إجازة" أو "جيش له دولة" وليس العكس. ومثل هكذا مجتمع تنطبق عليه حتمية اللجوء الى العنف والقوة المسلّحة لتنفيذ أي مخطط، ولذلك تشكّل وزارة الدفاع الإسرائيلية وقيادة الجيش مركزاً لقوة سياسية واقتصادية واجتماعية لامثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية. وباستثناء العسكريين في الإتحاد السوفياتي السابق، يمكن أن يقال أن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة تقريباً في المسائل الاستراتيجية والتكتيكية. وازدادت وزارة الدفاع الإسرائيلية أهمية في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ واقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي وهو رئاسة الحكومة، حيث أن كثيراً من رؤساء الوزراء يأتون

عن طريق هذه الوزارة وغالباً ما يحتفظون بها الى جانب رئاسة الوزراء، وهذه هي حال كل من بن غوريون وبيغن ورابين وباراك وشارون.

وإزاء هذه القداسة المعطاة للجيش وسائر القوى الأمنية ندرك تماماً الأبعاد المعنوية والعملانية لأداء كلّ من المقاومة اللبنانية والإنتفاضة الفلسطينية في تهديد وتحطيم الكثير من الأشكال الوظيفية العنفية للجيش "الذي لا يقهر"، وإفقاده هيبته وإثبات عجزه وتحويل جنوده الى "مماسح" على حدّ تعبير أحد قادة الجيش نفسه. وهنا وقفت إسرائيل أمام مأزق سياسي كبير عندما عجز هذا الجيش الجرّار، حتى بعد استخدامه كل الوسائل التقنية الأكثر تطوراً في العالم، عن قمع مواطنين مقاومين أو منتفضين لتحرير أرضهم وشعبهم. وكان بن غوريون قد توصّل الى النتيجة (المأزق) ذاتها منذ العام ١٩٣٨ حين قال: "نحن هنا لا نجابه إرهاباً وإنما نجابه حرباً، وهي حرب قومية أعلنها العرب علينا. وما الإرهاب سوى إحدى وسائل الحرب لما يعتبرونه اغتصاباً لوطنهم من قبل اليهود، ولهذا يحاربون. وراء الإرهابيين توجد حركة قد تكون بدائية ولكنها ليست خالية من المثالية والتضحية بالذات. يجب ألاّ نبني الآمال على أن العصابات الإرهابية سينال منها التعب، فإذا ما نال التعب من أحدهم، سيحلّ آخرون محله. فالشعب الذي يحارب ضد اغتصاب أرضه لن ينال منه التعب سريعاً... وحينما نقول إن العرب هم البادئون بالعدوان وندافع عن أنفسنا، فإننا نذكر نصف الحقيقة وحسب. ومن الناحية السياسية نحن البادئون بالعدوان وهم المدافعون عن أنفسهم. إن الأرض أرضهم لأنهم قاطنون فيها بينما نحن نريد أن نأتي ونستوطن. ونأخذها منهم، حسب تصورهم"[٣٥].

وكذلك فعل الزعيم الصهيوني التصحيحي فلاديمير جابوتنسكي. أستاذ مناحيم بيغن، الذي لم يشأ الإختباء وراء السحابة الكثيفة من الإعتذاريات الصهيونية عن "الحقوق اليهودية الأبدية". ولم يختبئ وراء الحجج الليبرالية بشأن شراء فلسطين، والحجج الإشتراكية عن رجعية القومية العربية وما الى ذلك من الإستراتيجيات الإدراكية، وإنما أكدّ دون مواربة أن الصهيونية جزء من التشكيل الإستعماري الغربي الذي لم يكن بمقدوره أن يحقق انتشاره إلاّ بحدّ السيف. ولذلك طالب منذ البداية بتسليح المستوطنين الصهاينة وتشكيل عصابات الإرهاب والقتل مثل الهاغاناه وإتسل وليحي والبالماخ وسواها. التي ارتكبت أبشع المجازر

في دير ياسين وكفر قاسم وقبية وسواها. وبعد إعلان دولة إسرائيل برز ما يسمى إرهاب الدولة الذي هو أشد فتكاً وعنفاً مما كانت تقوم به المنظمات الإرهابية وعصابات القتل التابعة لها. وفي هذا المجال يقول البروفسور يحزقيل دروروز: "إن الشرط الأول لبناء دولة والإحتفاظ بها، هو احتكارها للعنف من خلال وضع حدود لمدى الضغط ووسائل النضال المسموح لجماعات المصلحة والرأي باتخاذها. فإذا تجاوزت جماعة ما تلك الحدود، يكون من واجب الدولة كبح جماحها من خلال استخدام الحدّ الأدنى من العنف المطلوب لذلك، ولكن من دون تردد زائد"[٣٦]. والدولة في إسرائيل، يضيف دروروز: "لا تؤدي هذا الواجب، ولا تحظر الإملاءات التي تفرضها الجماعات (جماعات الضغط) التي تثير الإضطرابات... وتستخدم العنف في الشوارع، بالردّ المطلوب والضروري لإقامة دولة ديموقراطية والإحتفاظ بها في ظل الظروف الخاصة بإسرائيل".

وما من شك في أن اغلب الحكومات الإسرائيلية تحتال على هذه الحقائق وتلتفّ عليها وتغض النظر عن جرائم واعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين. حتى أن وزيرة التعليم السابقة شولاميت ألوني، من أقطاب حزب ميرتس، قالت إن إسرائيل "أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي ما تزال مصرّة على البقاء كدولة إستعمارية تغتصب حقوق وأراضي الغير وتضطهدهم وتسوم الشعوب الأخرى العذاب"[٣٧]. وأكدت أن المجتمع الإسرائيلي بدأ الجنوح نحو التطرّف منذ مدة ووصفته بأنه يعاني من الإنقسامات الحادة والشديدة مشيرة الى أملها في ألاّ تقف الأحزاب الليبرالية موقف التفرّج السلبي الأمر الذي سيؤدي الى نتائج في منتهى الخطورة على حدّ وصفها. وقالت إن حكومات الليكود المتطرفة دينياً ستعمد الى تحويل سياسات التعليم لكي تكون أشبه بمركز للتبشير والتعليم اليهودي بعيداً عن ثقافة السلام العالمية المنفتحة.

وفي مقابل هذه المواقف قرّر الجيش الإسرائيلي، في سياق سياسة جديدة لتغطية جرائمه، تغيير سياسة الإنكشاف الإعلامي بعد أن بدأت محكمة الجزاء الدولية ممارسة صلاحياتها. وأشارت صحيفة هآرتس الى أنه في المداولات التي جرت في أعقاب ذلك في الجيش، تقرر اتخاذ إجراءات للحدّ من حجم التفاصيل المتعلقة بشخصية العسكريين الذين يشاركون في العمليات الإسرائيلية ضد المدن والمخيمات الفلسطينية.

وقالت هآرتس إن مداولات استمرت عدة شهور وشارك فيها خبراء من وزارة العدل، والنيابة العسكرية والناطق بلسان الجيش وجهات أخرى تركّزت حول الخشية من المحكمة الدولية[٣٨].

الإنتفاضة وتجلّيات العنف الصهيوني:

مع اندلاع الإنتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني في نهاية العام ١٩٨٧ أصبحت سلطات الإحتلال الإسرائيلي في مواجهة يومية مع حركة عصيان مدني تمتدّ جغرافياً على مدى الضفة الغربية وقطاع غزة وتتّخذ من الحجارة والعلم الفلسطيني رموزاً لمقاومة الإستعمار الإستيطاني الذي استهدف محو الوجود العربي الفلسطيني. وبحكم طبيعته الإستيطانية الإحتلالية لجأ الإستعمار الصهيوني الى المزيد من الإرهاب، فدخل حلقة مفرغة إذ جاء الردّ على المزيد من الإرهاب والعنف بمزيد من الإنتفاضة. وقد لجأت سلطات الإحتلال الى تكثيف آليات العقاب الجماعي، من حظر تجوّل وحصار أمني للبيوت فضلاً عن التوسّع في الإعتقالات وأحكام السجن والتعذيب والطرد والإبعاد. ثم توسّع جيش الإحتلال في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع على نحو غير مسبوق مما أدى الى حالات اختناق للعديد من الصبية. ثم استخدمت سلطات الإحتلال قنابل غازية تدخل في نطاق أدوات الحرب الكيميائية التي تؤدي الى الإختناق والموت. ثم أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر ترخّص للمستوطنين المسلّحين بإطلاق النار فوراً على من يشتبه في شروعه بإلقاء الزجاجات الحارقة. وانطلقت عصابات المستوطنين في موجات عنف عشوائي لتحرق السيارات والمتاجر والمزارع الفلسطينية وتخطف الصبية الفلسطينيين وتضربهم حتى الموت احياناً.

على الرغم من كل ذلك فإن الإنتفاضة الأولى عمّقت أزمة الإرهاب الصهيوني بسبب فشله في تحقيق أهدافه الإستراتيجية سواء بالأساليب العسكرية المباشرة أو الأساليب السياسية الإلتفافية مثل إتفاقية أوسلو. وفي أعقاب هذا الفشل تبدّلت السياسات الإسرائيلية نحو تبنّي سياسة عنف مكشوفة خصوصاً في أعقاب تسلّم أرييل شارون، المعروف بدمويّته ووحشيّته، السلطة في الكيان الصهيوني. فأتت انتفاضة الأقصى يومي ٢٨-٢٩ أيلول عام ٢٠٠٢. ومنذ بداية حكم شارون إستخدم الجيش الإسرائيلي الرصاص الحيّ، والرصاص المطاطي

والمعدني "مكعب الشكل" الذي يفوق الأنواع الشائعة (الاسطواني والدائري) في قدرته على اختراق عظام الضحايا وبكفاءة غير مسبوقة في تكنولوجيا قمع التحركات الجماهيرية الشعبية. وقد استخدم الجنود الإسرائيليون هذه الأنواع من الذخيرة وفق قواعد اشتباك ترخّص لهم إطلاق النار على الرأس والصدر لإيقاع أكبر عدد من المشوّهين والشهداء لإرهاب الشعب الفلسطيني ورفع تكلفة تمرّده على واقع الإحتلال والتوسع.

ومما يلفت النظر أنه منذ إطلاق انتفاضة الأقصى، إستهدفت آلة الحرب والقمع الصهيونية وبشكل مكثّف الأطفال والأولاد، لما يتركه ذلك من حرقة وألم شديدين في قلوب ونفوس أهاليهم.

وحول النسبة العالية للشهداء والجرحى والمعوقين بين الأطفال، ذكر تقرير للحركة العالمية للدفاع عن الطفل في مطلع العام ٢٠٠١ أنه لم يعد من المنطق القول أن جنود الإحتلال يتعرّضون للخطر أثناء المواجهات والمسيرات السلمية، إن جيش الإحتلال يستخدم الأسلحة ويتعامل مع المدنيين وكأنه في ساحة حرب حقيقية، ولا يتبع الأساليب البوليسية في تفريق المظاهرات والمسيرات. وأكد تقرير الحركة أن معظم الأطفال الفلسطينيين الذين استشهدوا أو جرحوا كانوا في وضع المراقب أو المتواجد في مناطق الأحداث، كما أن عدداً منهم استشهد أو أصيب وهو في مكان يُفترض أن يكون آمناً[٣٩]. ولعلّ مصرع الطفل محمد الدرة في ٢٠٠٠/٩/٣٠ وتفاصيل استشهاده التي بثّتها أجهزة التلفزة في العالم تختصر الحديث في هذا المجال.

أما بالنسبة لسائر ممارسات وتجليات العنف الصهيوني ضد المجتمع الفلسطيني فيمكن ان نعدّد منها ما يلي:

١- حرمان الأطفال من التعليم والطبابة:

وقد ذكرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن ٢٧٥ مدرسة تقع ضمن مسافة لا تزيد عن ٥٠٠م عن الوجود العسكري الإسرائيلي ما أدى الى إقفالها وحرمان الآلاف من الطلاب من التعليم. وفي منطقة نابلس تعرّض العديد من المدارس للقصف والرمايات المختلفة مما أدى الى مقتل ٥٦ تلميذاً وإصابة ما لا يقلّ عن ١٥٠٠ بجراح متوسطة سبّبت إعاقات دائمة خلال فترة ما بين ٩/٢٩ و١٢/٣١ من العام ٢٠٠٠[٤٠].

واستمراراً لانتهاكاتها المفضوحة لحقوق الإنسان، تعمّدت قوات الإحتلال حرمان المواطنين الفلسطينيين من حقّهم المشروع في تلقّي العلاج والإسعافات اللازمة للمصابين والمرضى، إضافة الى منعها سيارات الإسعاف من الوصول الى المصابين في مناطق الأحداث لنقلهم الى المشافي والمراكز الصحية، وإطلاقها النار المتعمّد على سيارات الإسعاف وتدمير بعضها. الأمر الذي أدى الى وفاة عشرات المواطنين.

٢- تدمير المنازل والمنشآت الإقتصادية والبيئية:

تعمّدت قوات الإحتلال تدمير المنازل السكنية للمواطنين ومنشآت البنية التحتية وبعض المعامل والمصانع الصغيرة وتلويث البيئة وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة والمعمّرة كأسلوب هدفه ترويع السكان وإرهابهم وتجويعهم ومحاصرتهم إقتصادياً بعد محاصرتهم سكنياً، ولا أحد ينسى مشاهد تدمير مخيم جنين بأكمله، مما أدّى الى تشريد وإبادة مئات العائلات وآلاف الأطفال بلا مأوى أو معيل.

وعلى صعيد تدمير البيئة أقدمت سلطات الإحتلال الصهيوني على تفجير القوارب وخزانات الوقود على شاطئ غزة وسمحت لمياه مجاري المستوطنات بالوصول الى مياه البحر المتوسط وتدميرها لمحطة المعالجة في غزة، وإقدامها على التخلّص من النفايات الصناعية والكيماوية الخطيرة ونقلها الى داخل الأراضي الفلسطينية. كما أن ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي الخاصة بالمستوطنات اليهودية أغرقت الكثير من الأراضي الزراعية الفلسطينية، الأمر الذي أدّى الى تراكم معادن ثقيلة في التربة الزراعية تتأثّر بها السلع الغذائية وتحوّلها الى مواد مسببة للسرطان. هذا ناهيك عن تجريف الطبقة السطحية من التربة الزراعية مما أدى الى القضاء على إمكانية نمو النباتات فيها لمدة طويلة من الزمن، والى إحداث خلل في التنوّع الحيوي للحياة البرية.

٣- الحصار وإغلاق الأراضي:

إستمراراً لسياسة الحصار والإغلاق التي مارستها سلطات الإحتلال منذ العام ١٩٦٧، فرضت هذه السلطات منذ انتفاضة الأقصى طوقاً جوياً وبرياً وبحرياً شبه كامل على الضفة وغزة لعزلهما عن إسرائيل والعالم الخارجي وقطع أي اتصال بينهما. وتقييد الحركة حتى داخل المناطق الفلسطينية نفسها الأمر الذي نتج عنه

معاناة إنسانية واقتصادية فادحة.

٤- الإغتيالات والتصفيات الجسدية:

تقوم سلطات الإحتلال بعمليات اغتيال وتصفيات جسدية منظمة بموجب لوائح إسمية معدّة مسبقاً باسم المطلوب إعدامهم من الناشطين الفلسطينيين من دون الأخذ بالاعتبار لكل القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال. ويكفي التذكير باستخدام إسرائيل قنبلة زنة ألف كلغ. في حي سكني مزدحم للقضاء على القيادي الفلسطيني صلاح شحادة في قطاع غزة، مما أدّى الى إيقاع مجزرة بشرية مروعة. كما استخدمت إسرائيل على هذا الصعيد طائرات أباتشي وفانتوم والدبابات ضمن مجالات سكنية مدنية وحوّلتها الى حقول رماية ميدانية.

٥- الإرهاب اليومي:

الإعتقالات وزج عشرات الآلاف من الفلسطينيين في السجون وتعريضهم لأبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي. وبغضّ النظر عن أعداد المعتقلين، وهي كبيرة جداً، فإن الكثير من هؤلاء تعرّضوا للإعتقال الإداري الذي تستخدمه إسرائيل ويتضمّن إنكار الحقّ في الإجراءات القضائية للمعتقلين مما يعدّ مغايراً لحقوق الإنسان.

٦- إغتيال الكلمة ومحاصرة الرأي:

ومن أبرزها جرائم الإعتداء على الصحافيين الذين كانوا يعملون على نقل وقائع ما يجري مباشرة بالصوت والصورة، والذي أدّى الى مصرع وجرح أعداد كبيرة منهم، من عرب وأجانب على حدّ سواء.

٧- المستوطنات وجرائم المستوطنين:

تعدّ إقامة المستوطنات بحدّ ذاتها احتلالاً وعملاً إجرامياً مناقضاً لاتفاقيات جنيف كونها تعدّ تغييراً في طبيعة الأرض المحتلة، واغتصاباً لها وطرداً لسكانها المدنيين. كما أن المستوطنين يقترفون جرائم بحق المدنيين العزّل من دون سبب، بل إشباعاً لغرائزهم العنصرية. ومن ضمن ذلك جرائم القتل وتخريب الممتلكات والدهس المتعمد للمواطنين الفلسطينيين ناهيك عن التعذيب الوحشي والتمثيل بالجثث. علماً بان المادة ٤٩ من إتفاقية جنيف تنص على أنه "لا يجوز لدولة الإحتلال ان ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلّها" كما أن المادة ٥٣ تحظّر على دولة الإحتلال تدمير أي ممتلكات خاصة تتعلق

بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الإجتماعية أو التعاونية[٤١].

لاشك بأن حرب ١٩٦٧ وما ترتّب عليها من احتلال وتوسّع قد شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ العنف الصهيوني، وقد شجعت حكومات الليكود المتتالية حركة "الاستيطان المحارب" في الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٧٧ بنوع خاص، حتى أن الجنرال رفائيل إيتان أمر منذ عام ١٩٧٩ بدمج المستوطنين في وحدات إحتياطية نظامية مسؤولة عن دوريات الحراسة في شوارع البلدات والقرى العربية المحتلة. ومع وجود السلاح والذخيرة والتدريب والجوّ السياسي المتعاطف الذي أوجده آرييل شارون سابقاً ولاحقاً، كوزير للدفاع أو كرئيس للحكومة، أصبحت الإعتداءات على المدنيين العرب وممتلكاتهم أمراً مألوفاً وعادياً. أما مستوطنو غوش إيمونيم فنظّموا أنفسهم في جيش محارب خاص ومنضبط، واعتبروا أنفسهم تابعين للقوانين الإلهية مباشرة وفوق قوانين الدولة التقليدية في ما يتعلق بـ"أرض إسرائيل" ومن يتحرّك عليها. وفي ظلّ هذه الحركة نشأت جماعات العنف اليهودية التي خطّطت ونفّذت الهجمات ضدّ الكثيرين من الفلسطينيين الأبرياء، ومنها منظمة كاخ وأمناء جبل الهيكل والسيكاريم وجماعة عطيريت كوهانيم التي حاولت في عدة مناسبات نسف المسجد الأقصى في القدس.

٨- إنتهاك المعايير الدولية في استخدام القوة:

دأبت قوات الإحتلال على الإستخدام المفرط للقوة والعنف من دون الإهتمام بقواعد الإستخدام ومبرّراته. ومن هذا القبيل استخدم الجيش الإسرائيلي حسبما ذكرت منظمة انترناشيونال اكشن سنتر الأميركية، رصاص الدمدم المتفجر وأسلحة اليورانيوم المستنفذ المشعّ والسام والتي لا تظهر أعراضها الجانبية إلاّ بعد مضي وقت طويل نسبياً على الأشخاص والبيئة، وهذا من جرائم الحرب المرتكبة ضدّ الإنسانية[٤٢].

كذلك لا يمكن أن نغفل في هذا المجال ما ارتكبه الصهاينة من مجازر وحشية بحقّ المدنيين الأبرياء في كل من نابلس ومخيم جنين بنوع خاص حيث ارتكبت فظائع لا يمكن وصفها. كهدم أحياء كاملة فوق رؤوس أصحابها وإبادة عائلات تحت الركام من دون تمييز أو شفقة. والأبشع من هذا أن يتحوّل الإنسان

الفلسطيني الى مجرد مخزن احتياطي لقطع الغيار البشرية من كلى وكبد وقلب وعيون، تنتزع من الجثث الممزقة والمشوهة عن سابق تصوّر وتصميم. وقد أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ما حصل في جنين واعتبر كبير ممثلي المنظمة الدولية تيري رود لارسن إزاء ما رآه في مخيم جنين بأن "أي إنسان منصف ينظر الى الجثث المتعفّنة وهي تخرج من تحت سطح الأرض مباشرة لا بدّ أن يشعر بالصدمة والفزع. هذا ليس اتهاماً وإنما ردّ فعل إزاء مأساة إنسانية".

إستنتاجات

إزاء ما عرضناه في هذا البحث من صور وأشكال الممارسات الصهيونية لمختلف أشكال العنف ضد الفلسطينيين خاصة والمحيط العربي عامة، لا يسعنا في النهاية إلاّ أن نشير الى بعض ومضات الضمير التي تسطع هنا وهناك من حين لآخر لدى بعض اليهود في انتقاد الإرهاب الإسرائيلي.

لقد عبّر أفنير أفنوفيتش (ضابط احتياط سجن بسبب رفضه الخدمة في المناطق المحتلة) عن رأيه في ممارسات سلطات الإحتلال بقوله: "هل يعقل لدولة ذات سيادة أن تحرم بصورة دائمة ثلث المواطنين الخاضعين لسيطرتها من حقوقهم المدنية الأساسية. إن المجتمع الذي لا يستطيع أن يقوم إلاّ على الخطيئة هو مجتمع غير جدير بالوجود"[٤٣].

وقد أبدت دوائر قيادية في الجيش الإسرائيلي، وفي أقسام التعبئة وتجنيد الإحتياط قلقها الكبير من تنامي ظاهرة رفض الخدمة في الضفة والقطاع من قبل عسكريين نظاميين واحتياطيين، حيث يعزو قسم كبير من هؤلاء رفضهم الخدمة لأسباب "ضميرية" تتّصل بقناعاتهم الأخلاقية والسياسية، في حين يرفض الآخرون ذلك بسبب ازدياد المخاطر على حياتهم من تلك الخدمة التي تزجّهم في مواجهات متتالية مع الفلسطينيين. وفي هذا السياق وزعت حركة "هناك حد" منشورات وبيانات ورد فيها اقتباس لبعض أقوال وزير المواصلات إفرايم سنيه جاء فيها: "ليذهب شارون الى المحكمة الدولية لوحده ومن دوني"[٤٤].

كما دعت حركة "هناك حد" في بيان لها العسكريين الإسرائيليين الى رفض المشاركة في جرائم الحرب التي يرتكبها الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء في البيان: "أيها الجندي، إرفض المشاركة في جرائم الحرب وهي عمليات

تصفية ناشطين فلسطينيين، والقصف، وإطلاق النار على المدنيين العزّل، وتدمير المنازل، والمساحات الزراعية، وحصار المدن الفلسطينية"[٤٥].

ووقّع عشرات الضباط والجنود في الصحافة الإسرائيلية عريضة جاء فيها: "نحن الذين ندرك اليوم أن ثمن الإحتلال هو فقدان الطابع الإنساني في الجيش الإسرائيلي وإفساد المجتمع الاسرائيلي برمّته، نحن الذين نعرف أن المناطق (المحتلة) ليست إسرائيل، نحن الذين رأينا بأعيننا ثمن الدم والنار الذي يجبيه الإحتلال، نعلن بأننا لن نشارك في حرب سلامة المستوطنات، لن نواصل القتال خلف الخط الأخضر بهدف السيطرة والطرد والهدم والإغلاق والتصفية والتجويع والإهانة لشعب بأكمله. إننا نعلن بهذا أننا سنواصل الخدمة في الجيش الاسرائيلي في كل مهمة تخدم الدفاع عن دولة اسرائيل، أما مهمة الإحتلال والقمع فلا تخدم هذا الهدف ونحن لن نشارك فيها"[٤٦].

وقد استعانت قيادة الجيش الإسرائيلي بالمرجعيات الدينية اليهودية الكبرى (الحاخامية) لمواجهة حملة رفض الخدمة في الضفة والقطاع، فأطلق الحاخام الأكبر لليهود الغربيين يسرائيل لاو تحذيراً جاء فيه "إن موقف رفض الخدمة هو كمن يطلق الرصاص على نفسه، وإن رافضي الخدمة يُسهمون في إضعاف معنويات الشعب الإسرائيلي وقدرته على الصمود في وجه الحرب التي تخوضها البلاد ضد الإرهاب"[٤٧].

وقد ردّت زعيمة حزب ميرتس السابقة شولاميت آلوني[٤٨] على هذه الحملات بقولها إنه بدل التعامل مع القضايا الحقيقية التي يطرحها هؤلاء الضباط الرافضون، ومناقشتها وتصفية العار الناجم عنها، إذ بنا نشهد تظاهرة واسعة ضدّهم. يهينونهم وينادونهم بالخونة ويتهمونهم بأنهم غير أخلاقيين وغير ديموقراطيين فقط لرفضهم العنف". وأضافت آلوني: "أمامنا مجموعة رجال شجعان تجرّأوا على القول بصوت مرتفع ما نرفض أن نراه. ومع مرور الأيام. عندما يسألهم أولادهم وأحفادهم عمّا فعلوه في تلك الأيام السوداء. فإنهم سيستطيعون النظر في عيونهم مباشرة والقول أنهم تجرّأوا على قول: لا للظلم"[٤٩].

المراجع

١-علي حسن طه، العنصرية الصهيونية اليهودية والبعد الأيديولوجي الديني، دار الهادي، بيروت لبنان الطبعة الاولى ٢٠٠٢ ص ٥٩
٢- د.عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٩ ص ١٠٥
٣- مكسيم رودنسون، اسرائيل واقع استعماري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٧ ص ٧٢
٤- مناحيم بيغن، الإرهاب، دار المسيرة بيروت ١٩٧٨ ص ٣٥٢
٥-المصدر نفسه ص ٧
٦-سفر يشوع فصل ١٣ عدد ١ حتى ١٣ تثنية الاشتراع فصل ٢٠ عدد ١٦-١٧ فصل ٧ عدد٢
٧- علي حسن طه. العنصرية الصهيونية. مصدر سابق ص ٦٠
٨- خالد القشطيني. الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية. المؤسسة العربية للنشر بيروت ١٩٧٩ ص ١٦
٩- حسين طنطاوي. الصهيونية والعنف. المؤسسة العربية للنشر. بيروت ١٩٧٩ ص ١٦
١٠- محمد ربيع. ازمة الفكر الصهيوني. المؤسسة العربية للنشر. بيروت ١٩٧٩ ٧٢
١١- هيثم كيلاني. المذهب العسكري الاسرائيلي. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٦٩ص ٤١٠
١٢-المصدر نفسه ص٤١٨
١٣- مجلة الطليعة العدد ١٩٦٩ ص ٢١
١٤-نجيب الأحمد. الصهيونية هدفاً وفكراً وممارسة. الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ١٩٧٧ ص ١٥- مناحيم بيغن. الإرهاب مصدر سابق ص ٧٢
١٦- حسين طنطاوي. الصهيونية والعنف. المؤسسة العربية للنشر بيروت ١٩٧٩ ص ١٦
١٧- مناحيم بيغن. مصدر سابق. ص ٧٢
١٨- المصدر نفسه ص ٦٤
١٩- خالد القشطني. مصدر سابق. ص ٨٦
20- Franz Kobler. Napolean and the jws. New york,schoncken books, 1976 pp.7-55
٢١- مكسيم رودنسون. اسرائيل واقع استعماري ترجمة إحسان الحقي. دمشق. وزارة الثقافة ١٩٦٧ص١١٥
٢٢- المصدر نفسه
٢٣- مازن البندك. اسرائيل مجتمع عسكري. دار الكفاح بيروت. ١٩٧١ ص ١٨٦
٢٤- عبد الوهاب المسيري. الايديولوجيا الصهيونية. مطابع الأنباء. الكويت ١٩٨٢ ص ٤٦٨
٢٥- الكتاب صادر عن قرار- شيراوس وجيرو. نيويورك. ١٩٩٧
٢٦- دانييل بن سيمون "الاحتلال على أريكة العالم النفساني. دافار. الملحق الأسبوعي العدد ٣٣. ١٩٨٨/٨/١٢ راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ السنة ١٥ ايلول ١٩٨٨
٢٧- المصدر السابق
٢٨- د. عبد الوهاب المسيري. الصهيونية والعنف. دار الشروق. الطبعة الاولى ٢٠٠١ ص ٤٤
٢٩- المصدر السابق ص ٤٥
٣٠- المصدر نفسه
٣١- المصدر نفسه ص ٤٦-٤٧
٣٢-المصدر السابق ص ١٥٧
٣٣-المصدر السابق ص ١٦١
٣٤- المصدر السابق ص ٩٨
٣٥- المصدر السابق ص ١٥٤
٣٦- يحزقيل درور هل نحن قادرون على الاحتفاظ بالدولة؟ هآرتس ١٩٨٦/٧/٢٩
٣٧- الاتحاد ١٩٩٦/٧/١٢. ميرتس يشن هجوماً عنيفاً على الليكود
٣٨- السفير ٢٠٠٢/٧/٢٢. خوف اسرائيل من محكمة الجزاء الدولية

٣٩- مجلة الارض -دمشق العدد ٧ تموز ٢٠٠٢ص٣-٤
٤٠- المصدر السابق ص ٥
٤١- لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الأرض-دمشق- العدد السابع تموز ٢٠٠٢ من ص ٣ وحتى ٣٠
٤٢- الحياة الجديدة-٢٠٠١/٤/٢، ص ٢، وانظر ايضاً عبد الغني عماد. ثقافة العنف. دار الطليعة. بيروت. ص١٣٨
٤٣- معاريف ١٩٩٠/٥/١١، ص ٤
٤٤- المستقبل بيروت، ٢٠٠١/٥/٥، ص ١٣
٤٥- الحياة الجديدة، ٢٠٠١/٦/١، ص ٣
٤٦- هآرتس ٢٠٠٢/١/٢٧، ص ٤ عاموس هرئيل، وأيضاً يديعوت احرنوت التاريخ نفسه
٤٧- المستقبل. بيروت، ٢٠٠٢/٢/١٨
٤٨- يديعوت احرونوت.٢٠٠٢/١/٣١
٤٩- المستقبل بيروت، ٢٠٠٢/٢/٤، نقلاً عن يديعوت أحرونوت

العرب الأميركيون قبل ١١ أيلول وبعده:

ماذا تغيّر؟

رودیارد قازان*

«أيها الأمير، لا تخشَ صولة الكبار ولا قوّة جيوشهم فهي زائلة. لكن إياك أن تذلّ الشعوب وتمسّ سمعتها وقيمها الحضارية ومقدّساتها، أو أن تحطّ من كرامة أتباعها. فكرامة الإنسان جزءٌ من كينونته، وذاكرة الشعوب لا تنسى لأنها حيّة وعميقة. وما يسجّله التاريخ لا يمحى...»

من نصيحة أسداها مكياڤيللي لأمير توسكانة ودوق دوربينو

بعد الحادي عشر من أيلول تخطّت أحداث الشغب والعنصرية التي ارتُكبت ضد العرب الأميركيين في مختلف ولايات أميركا الـ٩٦٠ حالة حدثت فقط خلال الأسابيع الستة الأولى التي أعقبت العملية الإرهابية التي طالت المجتمع الأميركي المدني في عقر داره. وقد شملت هذه الأعمال الإنتقامية العرب على مختلف جنسياتهم الأولى ومشاربهم ومواقفهم. كذلك تمّ الإعتداء على العديد من بيوت الله من كنائس ومساجد ومراكز دينية، ونتج عن ذلك مقتل العديدين من الأبرياء فضلاً عن خسائر مادية جسيمة. الى شرخٍ عميقٍ في عملية التعايش التي كانت حاصلة بين العرب الأميركيين في ما بينهم، وبينهم وبين المجتمع الأميركي الكبير الذين هم جزء فاعل منه. هذا مع أن العرب عموماً ولا سيما

(*باحث

منهم العرب الأميركيون دانوا بشدة ما تعرّضت له (بلادهم) الأميركية خلال اعتداء ١١ أيلول الإجرامي، وتصرّفوا كما يمكن أن يتصرّف أيّ أميركي. واعتبروا أنفسهم في طليعة المستهدفين باعتبارهم مواطنين أميركيين مثل جميع جيرانهم.

في هذه الدراسة سنحاول سبر الموقف الأميركي وتحديداً موقف الرأي العام الأميركي من هؤلاء (الأميركيين) قبل ١١ أيلول وبعده. كذلك سنبحث في تصرّف العرب الأميركيين حيال مواقف جيرانهم ومواطنيهم. مع الإشارة الى أن العرب الأميركيين يشكّلون جزءاً أساسياً وفاعلاً من المجتمع الأميركي. وهم ساهموا وما زالوا في عجلة الإنتاج وعملوا كما غيرهم على تطوير المجتمع الأميركي الذي كانوا -وقبل أحداث ١١ أيلول- جزءاً منه وفعالية ضمن آليته الإجتماعية والسياسية.

المجتمع العربي في أميركا الشمالية

ربما كانت هجرة العرب الى أميركا تعود الى ما قبل قرن من الزمن أو أكثر بقليل وهي شملت العرب من مشارقهم ومغاربهم، علماً أنهم يعدّون هناك حالياً أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. إلا أن غالبية هؤلاء الذين كانوا انتقلوا الى أميركا مع بدايات القرن، إنما كانوا من المسيحيين في سوادهم الأعظم. في حين جاء دور المسلمين بالإنتقال والهجرة الى «العالم الجديد» على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية. ذلك أن «النير التركي» والظلم الفظيع الذي أنزله الأتراك بالبلاد العربية التي احتلوها، والمصاعب الإقتصادية الهائلة التي أوقعوا فيها المواطنين في مختلف حواضر وأرياف المشرق العربي، أدّت بالقادرين من هؤلاء العرب جميعاً الى «الهرب» الى أقاصي الدنيا. وكانت القارة الأميركية، ولا سيما الجزء الشمالي منها، مقصدهم المفضّل.

الواقع أن العرب عموماً لم يصلوا الى البلاد الأميركية الا بشقّ النفس في معظمهم، كما أنهم لم يجدوا في تلك البلاد من يفرش لهم « البساط الأحمر» بل على العكس من ذلك لاحقتهم المصاعب والأزمات، وإن كانت مشاكلهم المستجدة على الأراضي الأميركية، غير المشاكل التي أنتجها الحكم التركي في بلادهم التي

غادروها. والى هذه المصاعب الحياتية التي ينبغي اعتبارها اعتيادية، فقد عانى هؤلاء المهاجرون من مواقف سلبية اتّخذتها ضدّهم التجمعات الأثنية في الولايات المتحدة الأميركية التي رأت فيهم منافسين على لقمة العيش. ولا بد من الإشارة هنا الى أن المجتمع الأميركي لم يكن في تلك المرحلة يحسن التمييز بين العرب والمسلمين، فكان يعتبر كلمة عربي مساوية لكلمة مسلم، وينظر الى العرب على أنهم جميعاً من المسلمين وهي النظرة نفسها التي نظرها هذا المجتمع الى المشرقيين عموماً من إيرانيين وأتراك...

وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان العرب في أميركا الشمالية يشكّلون مجموعات منخرطة في أنشطة معيشية متواضعة ويمارسون أعمالاً تتطلّب الإنتقال المستمرّ وينالون بالتالي أجوراً ضئيلة.

والحال أن عدداً كبيراً منهم بدأوا أعمالهم في البلاد الأميركية ضمن ما يمكن اعتباره ميدان التجارة المتنقلة: كانوا يحملون «الكشّة» وفيها أغراض شتى صغيرة يمكن حملها، وذلك بتمويل من بعض الأقارب أو المعارف أو الأصدقاء ممن كانوا قد سبقوهم الى البلاد الأميركية، ثمّ يمضون ببضائعهم هذه باحثين عن الشّارين من بيت الى بيت ومن مدينة الي مدينة ومن ولاية الى ولاية. كان هدفهم الأول كسب المال بسرعة ومحاولة تحقيق حلم الثروة في أقصر فترة ممكنة، يحدوهم الى ذلك هاجس مساعدة عائلاتهم في الوطن والعودة في ما بعد الى القرى التي هاجروا منها وظلّت ذكرياتها حسرة في قلوبهم. وفي سبيل توفير المال والمزيد منه، كانوا يمسكون عن الإنفاق ويكتفون من مهرجان الحياة بأبسط صوره ويلوذون في منازل متواضعة. لذلك كان وجودهم في أميركا يلفت الأنظار بينما كانوا -بحسب اعتقادهم على الأقل- يعتبرون إقامتهم مؤقتة وبالتالي لا يعيبها مثل هذه الأمور. وحدث أن اشتدّت مصاعب الأهل في بلاد المنشأ واستمرت الحروب والمشاحنات وانقطع هؤلاء المهاجرون عن أوطانهم فلم يعد أمامهم سوى تحويل إقامتهم المؤقتة في أميركا الى اقامة «حتى إشعار آخر». وبمعنى مختلف فقد تغيّرت إقامتهم من مؤقتة الى شبه دائمة وبالتالي فقد راحوا يبنون على هذا الأساس، لا سيما وأن خيارهم كان أحادياً: فبين البقاء في أميركا كمواطنين ولو

في بلاد الغربة، أو الرجوع الى الموطن الأصلي، ودون ذلك كلّ الصعوبات فقد اختاروا مكرهين البقاء وعملوا على ترسيخ أقدامهم منذ ذلك الحين.

والواقع أنّ هذه الذهنية «وطّنت» هؤلاء الأميركيين على فكرة البقاء في المهجر وربما دفعت الكثيرين منهم الى التعامل مع هذا المهجر على أنه الوطن البديل أو بالأحرى الوطن الثاني. لذلك فبعد أن انتهت أزمنة الحروب العالمية في بلادهم الأساسية التي هاجروا منها فقد حافظوا في معظمهم على نية البقاء في أميركا واعتبروها بلداً للإقامة وراحوا يتحوّلون من عابرين الى ثابتين ليصبحوا سنة بعد سنة، وعقداً بعد عقد، جزءاً أساسياً وفاعلاً ولا يتجزّأ من المجتمع الأميركي.

وبالطبع فإن إحدى أبرز القضايا التي كان على هؤلاء العرب الأميركيين التعامل معها كانت قضية الهوية. فهم عربٌ بقدر ما هم أميركيون، وليسوا مبدئياً في وارد التخلّي عن عروبتهم كما أنهم ليسوا مستعدين للتخلّي عن امتيازهم المستجدّ كأميركيين. من هنا كان اجتهادهم العام للموالفة بين وضعهم الثنائي من دون إلحاق أي أذى بصورتهم الذاتية أو بصورتهم الإجتماعية. إلا أن حسابات الحقل لم تكن دائماً متطابقة مع حسابات البيدر. فلئن كانت نوايا العرب الأميركيين إيجابية إلا أن ظروفهم كانت سلبية. ذلك أن الأثنيات الأخرى التي كانت متمكّنة داخل المجتمع الأميركي رأتهم مختلفين وبالتالي لم تقف منهم الموقف الذي كان يمكن أن يساعدهم على «الذوبان» في ذلك المجتمع. بل إن اشتداد حركة التمييز ضدّهم من قبل بعض الأثنيات الأخرى جعلهم يرتدّون الى ذواتهم ليتآلفوا مشكّلين بدورهم جماعة أثنية متميّزة. وهذا اضطرّهم في أحيان كثيرة «الى أخذ مسافة» من المجتمع (الاخر) الذي يعيشون فيه وذلك ردّاً على الجفاء الذي واجههم به ذلك المجتمع.

ولعلّ هذه المرحلة كانت بمثابة اللبنة الأساسية التي انطلقت منها البروباغندا الصهيونية فيما بعد لتبني سدّاً كبيراً بين المجتمع الأميركي-الغربي والعرب الأميركيين الموجودين فيه.

الجماعة العربية- الأميركية عام ١٩٩٠

بعد أكثر من قرن على هجرتهم يتبيّن بوضوح أن الأسباب الأساسية التي

دفعت بالعرب عموماً للهجرة الى أميركا لا تختلف بكثير ولا بقليل عن تلك التي حدت ببقية المجموعات الى الهجرة أيضاً. وغنيّ عن البيان أن المجتمع الأميركي الحالي، ما هو إلا نسيج مختلف الخيوط لقماشة واحدة عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة وثقافة السلطة والإدارة والشارع الأميركي على نسجها والمحافظة على تآلفها وانسجامها وتماسكها.

ذلك أن الجميع من عرب وطليان وإسبان وأرمن ويونان وروس وأوروبيين عموماً... إنما كانوا قصدوا أميركا لأسباب كثيرة تبدو للوهلة الأولى متنوعة كثيراً، لكنها في الحقيقة متشابهة تماماً: الهرب من الفقر، ومن الحروب ومن المشاكل، وطلب المغامرة، والحلم بتحقيق ثروة سريعة، وحبّ العيش في بلاد متقدّمة، ثم تذوّق الحياة بمجتمع سمعوا كثيراً عن احترامه للإنسان وقيم الحياة والحرية والعدل.

وللإنصاف لا بدّ من الإشارة الى أن العرب الأميركيين، واللبنانيين تحديداً، من بين كل الأثنيات الأخرى، حققوا مآثر هامة تسجّل لهم في كتاب الحياة الأميركية. فمنذ العام ١٩٦٠ وهم يتمثّلون كأميركيين بممثل واحد على الأقل داخل الكونغرس. واللائحة ليست خفية (جيمس أبو رزق، ماري روز عوكر، نك رحّال...)، كذلك توصّل آخرون منهم الى مناصب الحاكمية منهم مثلاً فيكتور عطية الذي كان حاكم ولاية، وتوصّل آخرون الى الإقتراب أكثر من مركز السلطة فصاروا أعضاء أساسيين ضمن فريق البيت الأبيض مثل جون سنونو. وهذا يعدّ شهادة ثقة متبادلة بين هؤلاء المهاجرين والبلاد التي هاجروا إليها.

الى ذلك يمكن القول أن العرب في البلاد الأميركية لم يتفوّقوا على أنفسهم وحسب، بل تفوّقوا أيضاً على أبناء العديد من الأثنيات التي سبقتهم الى تلك البلاد وذلك في مختلف الميادين من سياسية واقتصادية وعلمية أيضاً. وتشير دراسات أميركية المصدر الى أنه ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٠ بلغ العرب الأميركيون في مجال التربية مستوى يفوق ما بلغه سكان أميركا بأجمعهم. ولئن كان هؤلاء في العموم أكثر ارتباطاً بتقاليدهم الأولى التي ورثوها عن آبائهم المهاجرين الأوائل، إلا أن هذا الإرتباط لم يبلغ حدّ التزمّت، بل على العكس من ذلك فإن النسبة الأعلى من العرب-الأميركيين في أميركا صاروا أميركيين قالباً

وإن ظلّوا عرباً قلباً. وساعدتهم ظروفهم واهتماماتهم على الموازنة بين الحدّين.

وهذا أيضاً ما أحسنت البروباغندا الصهيونية استثماره حين واتتها الفرصة. فشنّت حملات واسعة وما تزال هدفها إيجاد شرخٍ بين العرب الأميركيين وأميركا من جهة وبين العرب عموماً والغرب الأميركي وغير الأميركي.

موقف الرأي العام الأميركي من العرب في ظلّ ١١ أيلول

تشير معلومات صحفية واسعة الإنتشار في الولايات المتحدة الى أن الرأي العام الأميركي خلال العقود الأخيرة كان مشحوناً بآراء بالغة السلبية تجاه العرب. والسبب الأساسي في ذلك ليس سوء العرب ولا سذاجة الأميركيين بل هو ما يمكن تسميته. وعن حقّ «المؤامرة الصهيونية». فالمنظمات الصهيونية كانت وما زالت تتآمر فعلاً وعملاً لتصوير المجموع العربي بصورة أسوأ نموذج فيه. والمعروف أن لا شعب على الأرض من الأنبياء بل إن في كل أمة الصالحون والطالحون. والأمم لا تتمثّل إلا بالصالحين فيها لأنها عموماً تتشارك مع الصالحين الآخرين في بقية الأمم لمحاربة الطالحين فيها. وكانت البروباغندا الصهيونية وما تزال تبحث عن المثالب التي تبدر في سلوك أي عربي لتعممها على العرب أجمعين. وإن عزّ عليها العثور على مثلبة من هذا النوع. «أنتجت» عربياً بمظهره ودفعته الى سلوك مشين هادفة الى وصم العرب عموماً بهذا السلوك. فالصهيونية كانت تعمل في المجتمعات الغربية عموماً وفي المجتمع الأميركي خصوصاً. لكنّ عينها كانت في فلسطين التي اعتبرتها «إسرائيل» وعملت بكلّ جهودها وقواها التي لا يستهان بها لتصوير أعداء اليهود في الشرق الأوسط وأقاربهم في الغرب عموماً. على أنهم أعداء للغرب وللحضارة ولقيم الحرية والنزاهة والإستقامة والعدل والإيمان.

لذلك فإن الرأي العام الأميركي لم يكن «واقعاً في حب العرب» إبّان أحداث ١١ أيلول الإرهابية. ولذلك أيضاً أكّدت الإحصاءات التي تمّت منذ ذلك التاريخ على ارتفاع الأصوات الأميركية المعادية للعرب في الأساس. ولوحظ أن آراء الأميركيين الأقل عدوانية والأكثر مسالمة وصداقة للعرب، صارت أقلّ إيجابية تجاههم. وفي استطلاع للرأي نشرته أكثر من صحيفة أميركية تبيّن أن ثلاثة من كلّ عشرة

أميركيين أكّدوا أنهم سمعوا خلال الأسبوعين الذين أعقبا حوادث ١١ أيلول بأخبار سيئة عن حوادث إجرامية تمّت بأيدي عرب. وأيّد ٦٠ بالمئة من هؤلاء فكرة تنفيذ تدابير أمنية متشدّدة تجاه العرب عموماً وتجاه كلّ أميركي من أصل عربي، حتى تثبت براءته.

والحال أن تاريخ استطلاعات الرأي الحديثة نسبياً في أميركا دأب على أن يعطي عن العرب عموماً صورة سلبية. فمنذ العام ١٩٩٣ دلّت دراسة استطلاعية أجراها مركز «غالوب» على أثر عملية التفجير ضد مركز التجارة العالمي في أميركا أن ٣٩ في المئة فقط من الأميركيين ما برحوا يؤيدون العرب. مقابل ٣٢ في المئة منهم يعادونهم ويقفون ضدّهم. وكان سبق لشبكة «اي.بي.سي» الإخبارية أن أجرت خلال حرب الخليج دراسة استطلاعية (شباط ١٩٩١) تبيّن لها من خلالها أن ٤٣ في المئة من الأميركيين ينظرون بعين إيجابية الى العرب مقابل ٤١ في المئة منهم ينظرون بنظرة سلبية. أما النعوت التي أطلقها الأميركيون على العرب فجاءت على سلّم النسب المئوية كما يلي:

متديّنون ٨١٪. إرهابيون ٥٩٪. عنيفون ٥٢٪. متعصّبون دينياً ٥٦٪.

وفي تموز ١٩٩٣ بيّنت دراسة استطلاعية أخرى لمركز «غالوب» أن حوالي ثلثي الأميركيين يعتقدون أن ثمة مهاجرين «كثيرين جداً» يؤمون أميركا من البلاد العربية. مقابل ٦٪ فقط يرون أن عدد هؤلاء القادمين من البلاد العربية ليس كبيراً. بينما رأى ٦٪ أخرون أن عدد المهاجرين العرب الى أميركا هو عدد اعتيادي ومناسب. وكانت أعلنت هذه الدراسة رداً على كتابات صحفية أميركية (معروفة بأنها تعكس الرأي الصهيوني المتشدّد) كانت أفادت بأن من الضروري وقف تدفّق الهجرة الى أميركا التي باتت أقلّ مقدرة على الإستيعاب في ظلّ حالة الكساد التي تضربها (...).

وفي حين جاء المهاجرون العرب على رأس القائمة، فقد تبعهم مباشرة المهاجرون من أميركا اللاتينية ومن البلدان الأسيوية، وكذلك المهاجرون من أفريقا والبلدان الأوروبية. وفي دراسة ميدانية نشرتها مجلة «نيويورك تايمز» صرّح ٦٠٪ من الأميركيين الذين طالهم الإستطلاع بأن «العرب الأميركيين يدينون بالولاء الى البلاد العربية التي جاءوا منها أكثر منهم للولايات المتحدة التي يقيمون فيها».

وحتى بعد انفجار أوكلاهوما، رأى العديد من الأميركيين أن «المجموعات الإرهابية المسلمة» هي المسؤولة عن هذا العمل الإرهابي وذلك حتى قبل بزوغ فجر نتائج التحقيقات التي أشارت كما هو معروف أن المسؤولية الحقيقية عن ذلك الإنفجار تقع على عاتق منحرف أميركي لا يمتّ بأيّ صلة لا إلى العرب ولا الى الإسلام ولا الى الشرق الأوسط برمّته.

وفي شباط ٢٠٠١ سأل مركز «غالوب» الأميركيين عن رأيهم بـ٢٦ بلداً مختلفاً، فجاءت أربعة بلدان عربية في رأس قائمة البلدان التي لا تحظى بثقة الذين طالهم الإستطلاع، وهي: ليبيا، العراق. إيران والسلطة الفلسطينية، في حين حظيت دولتان عربيتان بالثقة هما المملكة العربية السعودية ومصر.

وهنا لائحة بالبلدان التي طالها الإستفتاء المذكور:

	غير مؤيد	مؤيد		غير مؤيد	مؤيد
كندا	٧	٩٠	الهند	٣٠	٥٨
أوستراليا	٨	٨٥	أفريقيا الجنوبية	٣٣	٥٧
بريطانيا	٩	٨٥	روسيا	٤٢	٥٢
إيطاليا	١٢	٧٨	السعودية	٤٦	٤٧
فرنسا	١٧	٧٧	فيتنام	٤٤	٤٦
ألمانيا	١٦	٧٥	الصين	٤٨	٤٥
اليابان	٢١	٧٣	كوريا الشمالية	٥٩	٣١
البرازيل	١٧	٩٦	كولومبيا	٥٩	٣٠
المكسيك	٢٦	٦٧	كوبا	٦٨	٢٧
مصر	٢٣	٦٥	السلطة الفلسطينية	٦٣	٢٢
إسرائيل	٣٢	٦٣	إيران	٨٣	١٢
الفيليبين	٢٥	٦٣	ليبيا	٧٥	١١
تايوان	٢٢	٦٣	العراق	٨٥	٩

موقف الأميركيين من العرب بعد عملية أيلول

بعد أحداث أيلول، وبالتحديد في ١٤ و١٥ منه، عبّر ٣٥ ٪ من الأميركيين عن أنهم فقدوا ثقتهم بالعرب الذين يسكنون في أميركا، مقابل ٦٣ ٪ قالوا إن ثقتهم لم تتحوّل. إلى ذلك، قال واحد من كل ثلاثة أميركيين طالهم الإستطلاع إنه سمع جاراً أو صديقاً أو زميلاً له في العمل يذكر تعليقات سلبية تتناول العرب الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية. ويبدو أن الأحاديث التي تتناول العرب سلباً يتجاذبها الشباب الأميركي دون الخمسين من العمر، إذ أن أربعة من من أصل كل عشرة أميركيين دون الخمسين من العمر، قالوا إنهم سمعوا ملاحظات سلبية عن العرب الأميركيين، مقابل ١٨ ٪ فقط فوق هذه السن قالوا أنهم سمعوا مثل هذه الأقوال.

ودلّت إحصاءات أخرى على أنّ أقلية من الأميركيين باتت تفكر في العرب بطريقة سلبية أو تظن أن هذا الشعور سيتفشى في البلاد سريعاً، بينما اعترف ٢٧ ٪ من الأميركيين بأنهم باتوا يشككون بالعرب الأميركيين. ولا يأمنون لهم كما كانوا يأمنون قبل حوادث ١١ أيلول الإرهابية.

ومع أن الرئيس الأميركي أعلن أن الحرب الأميركية الجديدة ضد الإرهاب ليست حرباً ضد العرب ولا ضد الإسلام، إلا أنّ وزارة العدل الأميركية راحت تعامل العرب كما لو كانوا هدفاً لتلك الحرب. وهكذا راحت دوائر الشرطة الفيدرالية تحقق مع خمسة آلاف عربي في أحداث أيلول، علماً أن هؤلاء لم يخرقوا أيّ قانون بشكل مباشر، ولا كانوا متورطين بأي نشاط إرهابي، وبعضهم يعيش في الولايات المتحدة منذ سنين طويلة، لكن إخضاعهم للإستجواب كان لمجرد أنهم عرب، وليس لجرم محدّد إرتكبوه. ولقد جرى استجوابهم، بحسب الإتحاد الأميركي للحريات المدنية، حول معتقداتهم السياسية ومعتقدات أصدقائهم وأفراد عائلاتهم، وهي أسئلة تُطرح على المشتبه بهم لا على الشهود المحتملين. ومن المؤسف أنّ الإدارة الأميركية انتظرت أحداث أيلول لتطيح بالقيم كافة التي تدّعي النضال من أجلها، وترتكب ما يندفع الإرهابيون لارتكابه.

ردود الفعل العربية

كانت ردود الفعل العربية قريبة من المثالية في تصدّيها للعنف الإرهابي الذي استهدف المجتمع المدني الأميركي. ولم يوفّر مختلف القادة العرب الكلام الصريح والقاسي ضد هذا النوع من الجرائم. معربين في كلّ مناسبة عن معارضتهم الشديدة له وتنديدهم به. ولم يكن موقف العرب الأميركيين أقلّ صراحة وتنديداً ووضوحاً.

ففي ١٢ أيلول ٢٠٠١. إجتمع زعماء المجموعات العربية-الأميركية والأميركية المسلمة في واشنطن وخرجوا ببيان جاء فيه: إننا ندين بكل شدّة الهجمات الرهيبة التي ارتكبت ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ١١ أيلول، وإننا مصدومون وغاضبون من حصول عنف كهذا. ونشارك مشاعر مواطنينا حول هذه العمليات التي تطال الأميركيين دون تمييز. إننا نؤمن تماماً بأن ما من شيء يمكنه تبرير أعمال رهيبة كهذه. لذا فإننا نضمّ أصواتنا إلى أصوات الأمة في الدعوة إلى إحالة مرتكبي هذه الجريمة البشعة على القضاء. وإننا نُثني على تصاريح المدعي العام «جون أشكروفت» وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية «كولين باول» وجميع أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس الذين حذّروا من محاولة تحميل العرب مسؤولية الكارثة، ونحثّ إخواننا الأميركيين والحكومة في واشنطن ووسائل الإعلام الحرة في البلاد كافة على الإقتداء بهم وعدم تحميل المجموعات السكانية أية مسؤولية جماعية بسبب جرائم يرتكبها أفراد شاذون.

(وتلي التواقيع):

American –Arab Anti- Discrimination Committee

Arab American Institute

American Committee on Jerusalem

American Muslim Alliance

American Muslim Council

Center of Policy Analysis on Palestine

Council on American Islamic Relations
Islamic Institute

وفي ١٣ أيلول، أي بعد يومين من الإعتداء، وفي لقاء مع مساعد المدعي العام الأميركي «رالف بويد»، بلّغ مسؤولون في المنظمات المذكورة أعلاه عن حدوث ٢٠٠ عملية اعتداء موجّهة ضدّ أفراد عرب أو مسلمين، وهي تتدرج من رسائل بذيئة إلى تعديات على الممتلكات الى اعتداءات جسدية.

وعقب الإجتماع، صرح المدعي العام: «منذ يوم الثلاثاء، تلقت وزارة العدل تقارير عن حصول تعديات ضد عرب أميركيين وضد آخرين ذوي أصول شرق أوسطية الى أفراد من جنوب آسيا. إن علينا ألاّ نهبط إلى مستوى أولئك الذين ارتكبوا عمليات العنف المذكورة بتعرضهم لأفراد بسبب عرقهم أو دينهم أو أصلهم القومي. إن مثل هذه الأعمال تتناقض تماماً مع قواعد القانون الذي يحترمه رجل الشارع الأميركي كما تحرص السلطات على العمل به وحمايته وفرض احترامه.

وفي حين حاولت أقلية ضئيلة أن تنحي باللائمة على المسلمين الأميركيين من عرب وآسيويين بسبب أحداث أيلول، ذكّر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش الشعب الأميركي: «إننا فعلاً أمة واحدة». وحرص على التعبير عن ذلك مراراً وتكراراً هو وأفراد إدارته مؤكدين أن مثل تلك التجاوزات لا يمكن التغاضي عنها.

وفي ٢٦ أيلول، إلتقى الرئيس الأميركي المسؤولين عن الجاليات العربية والمسلمة في أميركا، وتركّز البحث على عواقب أحداث أيلول. وخلال اللقاء، حرص المسؤولون على شكر الرئيس بوش على الجهود التي بذلها لتوحيد الأمة وحماية حقوق الجاليات العربية والمسلمة في أميركا. فوعدهم الرئيس بأن المسؤولين الأمنيين لن يتوقفوا عن التنسيق مع المسؤولين في الجاليات العربية والمسلمة لمعالجة الأمور والحيلولة دون تفاقمها ووقف التعديات. وقد ذكّر هؤلاء رئيس البلاد بأن أبناء الجاليات العربية والمسلمة يخدمون أميركا سواء في الجيش أم في سلك القضاء أم في الدوائر الحكومية عامة أم على مستوى عجلة

الإنتاج الثقافي والإقتصادي... وأنهم فخورون بذلك وسوف يلبّون نداء الواجب على الدوام .

لماذا ينظر الرأي العام الأميركي سلباً إلى العرب؟

حتى أمسٍ قريب كانت، غالبية الأميركيين لا تفهم العرب كشعبٍ وحضارة. وهذا الأمر برأينا ليس نتيجة الجهل ولا مردّه إلى مشكلة الشرق الأوسط وما نتج عنها من خلافات ونزاعات، بل هو مشكلة متجذّرة لدى الشعب الأميركي ولها جذورها التاريخية فضلاً عن أسبابها المادية المتعلّقة بالبروباغندا المعادية للعرب في أميركا .

والواقع أن المجتمع الأميركي كان في الأساس يكنّ شيئاً من العداء للسامية. وذلك قبل أن يحتكّ هذا المجتمع بالعرب أو بالشرق أوسطيين عموماً، وذلك كردّ فعل مباشر على تعاطيه مع اليهود وعلى التأثير السلبي الذي خلّفه اليهود في اليقين الأميركي كما في يقين كلّ شعب عايشوه وعاشوا بين ظهرانيه. ولم يلبث هذا العداء الذي كان مكرّساً ضدّ اليهود أن شمل العرب أيضاً باعتبارهم ساميين. والمعروف أنه ومنذ العصور الوسيطة، كان يُنظر إلى الوجود العربي واليهودي كوجود معادٍ يشكّل خطراً على الغرب بأسره. ونتج عن ذلك أن الشعبين عانيا على مرّ التاريخ من هذا الموقف المعادي، ولا يزال هذا الأمر قائماً حتى الآن وإن بصورة أقل حدّة وصراحة. ويجري اتهام العرب واليهود بأنهم لا يشاطرون الغرب قيمه ومثله، ولا ينفكّون عن دسّ الدسائس عليه. ولكن في حين يُتّهم اليهود بأنهم بخلاء وفوضويون عنيفون ومشجعون للشيوعية، بات العرب يُتّهمون بشكل أساسي بالإرهاب وبالمسؤولية عن تشجيع الحركات الإرهابية الدولية.

ثم أن هناك بعض الإيديولوجيين الذين ينطلقون في حملة ترمي إلى تصوير الإسلام على أنه «فزّاعة خضراء» جاءت تحلّ محلّ الشيوعية كتهديد قومي للولايات المتحدة وللغرب عموماً. وبالنظر الى أن الرأي العام الأميركي (المتأثر بالدعاية الصهيونية) يخلط بين العرب والإسلام، فقد تواصلت عملية تصوير

الإسلام ككلٍّ غريب يتعارض مع القيم الأميركية ويشكّل تهديداً لنمط الحياة الأميركي والغربي عموماً. وهذا ما يمكن اعتباره أحد الأسس التي أقام عليها «هنتينغتون» نظريته في صراع الحضارات.

ثم إن الثقافة الشعبية تساهم في تعزيز هذه الصورة السلبية. فغالبية الكتب الدراسية المخصصة للطلاب الأميركيين في المرحلة الثانوية تستمرّ في عدم إيلاء التاريخ العربي والحضارة العربية أي اهتمام، وتعمل على تقديم الشرق الأوسط من وجهة نظر واحدة هي بالطبع معادية... لحقيقة الأمر. زد على ذلك أن الأفلام الأميركية والكتب والبرامج التلفزيونية وحتى أفلام الكرتون السياسية، لا تنفك ترسم عن العرب صورة سلبية تماماً وتساوي الكلّ بالمثل الأسوأ.

وغنيٌّ عن البيان إنَّ غياب أي مظهر إيجابي للعرب من وسائل الإعلام الأميركية، منع الرأي العام الأميركي من رؤية تلك المجموعة الأثنية بأوجهها الإيجابية المتعدّدة وبخصائصها الذاتية الحقيقية. فالناس في أميركا لم يروا سوى أوجه متماثلة وكلّها سيئة للعرب والمسلمين في ذلك المجتمع المتنوّع. ولهذا السبب سارع الرأي العام الشعبي، يوم كان عليه أن يحدد الإرهاب والمسؤولين عنه، إلى الحكم بأن هذه الظاهرة المرفوضة والتي ينبغي محاربتها، إنما هي القاعدة في الإسلام وفي حضارة العرب، لا الشواذ الذي يرفضه ويحاربه العرب والمسلمون. وهذا بالطبع ليس «عبقرية» أميركية بل هو ثمرة مباشرة لصناعة الرأي العام الأميركي، هذه الصناعة التي تتكفّل بها المؤسسة الصهيونية لصالح أطماعها.

ولقد جاءت الأكاذيب الإسرائيلية لتصبَّ الزيت على النار. ومتى علمنا أهمية وسائل الإعلام الإسرائيلية وتلك الأميركية التي تقع تحت تأثيرها، أدركنا مدى الضرر الذي كان بإمكان هذا الإعلام المحرّف للحقيقة أن يُنزله بصورة العرب والمسلمين على حد سواء. وأبلغ دليل على ذلك هو تلك المعادلة الغريبة التي طلع بها الزعيم اليهودي حاييم وايزمان في العام ١٩٣٦ عندما حاول التماثل بالغرب فقال عن الصراع الذي كانت تباشيره قد بدأت تلوح في المنطقة، إنه صراع ما بين «قوى الحضارة وقوى الصحراء» في إشارة لا لبس فيها الى أن قوى الصحراء

تتمثّل بالعرب والمسلمين.

وهذه هي الرسالة التي ما انفكّ الإعلام الصهيوني على مدى نصف قرن يعمل على بثّها وزرعها في الفكر الأميركي بخبث لا يخلو من البراعة. وهذا تماماً ما فعله «ليون أوريس» في كتابه «إكزودوس» الذي تحوّل إلى فيلم سينمائي ناجح. وفحواه موضوع الصراع الأميركي في الغرب، ذلك الصراع المليء بالعداء والذي شكّل جزءاً أساسياً من تاريخ إنشاء أميركا الحديثة. وكذلك مواجهة الرواد الأميركيين الأوائل و«أبطال الكاوبوي» للهنود «المتوحشين» وإسقاط ذلك على حالة الصراع في الشرق الأوسط حيث يتواجه «الإسرائيليون الشجعان» -كالأميركيين- مع العرب «المتوحشين كالهنود». وبالتالي يصبح الصراع العربي-الإسرائيلي مجرّد «عملية إبادة مبرّرة لمتوحشين تنبغي إزالتهم على أيدي أخيار شجعان» (!).

وبعد قيام إسرائيل، تواصلت هذه البروباغندا الكاذبة لتصوّر العرب إرهابيين أو داعمين لكل أنواع الإرهاب، واليهود شعباً خلاّقاً مسالماً وجديراً بالحياة. وحيث أن العرب لم يهتمّوا عملياً في دفع هذه التهمة ولا واجهوا البروباغندا الإسرائيلية ببروباغندا موازية، فقد انطبعت الصورة المزيّفة عن العربي والمسلم في الفكر الأميركي حتى باتت أمراً متعارفاً عليه. وصارت تحتاج الى جهد استثنائي متخصّص وطويل الأمد لإزالتها وتصحيح آثارها السيئة.

ولم يتوان الإعلام الإسرائيلي المضلّل عن التلاعب بالرأي العام العالمي والعربي بشكل خاص. ففي العام ١٩٨١ مثلاً وعقب قصف إسرائيل لمنطقة الفاكهاني السكانية في بيروت والتي ذهب ضحيتها ٣٨٣ مدنياً بين لبناني وفلسطيني، بثّت الوكالات الأميركية من العاصمة اللبنانية مشاهد الطرقات المهجورة كعلامة لاضطراب حبل الأمن من دون إظهار أيٍّ من الضحايا أو حتى من أقاربهم، مغيّبة السبب الأساسي لخلوّ الشوارع، ومغيّبة بالتالي المبرّر الحقيقي والواقعي لالتقاط تلك المشاهد والذي هو القصف الوحشي الإسرائيلي بالسلاح الأميركي المتطوّر لمنطقة سكنية مزدحمة، وذلك فقط لمجرّد أنّ «مسلحين خارجين على القوانين» يتواجدون فيها رغماً عن رأي السلطات الرسمية وعن رغبة المواطنين المدنيين.

وحصل في اليوم نفسه أن سقط في إسرائيل قتيل واحد وخمسة جرحى في عملية فدائية، فتبارت الوكالات الأميركية إياها في تصوير مشاهد مثيرة للعواطف تصوّر أهل القتيل يبكون وينتحبون، وسيارات الإسعاف تنقل الجرحى وسط عويل الحضور، ما يترك في النفس انطباعاً بالغ الإيجابية حيال «الإسرائيلي الضحية».

وحصل أمر مشابه يوم «مجزرة صبرا وشاتيلا» في العام ١٩٨٢، فقد نقلت الوكالات الأميركية الحادثة بشكل عرضي بسيط وبأقلّ قدر ممكن من وجه الحقيقة: فلا أسماء ولا شهود ولا جثث بالأكوام ولا بطون مبقورة ولا أطفالاً مضرّجين... بل حقولاً من الصفيح وزواريب مظلمة غير واضحة المعالم. وكان الدرس واضحاً وضوح الشمس: فكلّ ضحايا هذه المجزرة ليسوا أكثر من «زائدة تمّت إزالتها لشفاء الجسم»، والأمر كلّه لا يستحقّ حتى لقب المجزرة(!).

إلا أنّ هذه الصورة السلبية للعربي التي انطبعت في الذهن الأميركي لم تبقَ على ما كانت عليه، وثمة تغييرات طرأت عليها جعلتها أقل سلبية وساهمت في تغيير أو تعديل الرأي العام الأميركي تجاه العرب وإن بشكل جزئي. فمنذ كمب ديفيد، والتعديات الإسرائيلية متواصلة على لبنان، فضلاً عن أحداث يوميات الإنتفاضة الفلسطينية، ثم قبول العرب بالإشتراك في مؤتمر مدريد، كلّها جعلت صورة العربي أخفّ حدة وأقرب الى صورة المحبّ للسلام. وفي هذا الجو باتت الرئاسة الأميركية (كلينتون وبوش) «ملزمة» بأن تنظر الى العرب نظرة أقل عدوانية وصارت تهنّئهم بأعيادهم الإسلامية، وتتلقى زيارات شبه منتظمة يقوم بها قادة الجاليات العربية والإسلامية للبيت الأبيض في محاولات متواضعة لإقامة علاقات وديّة.

صحيح أن هذه الطريق لا تزال طويلة أمام العرب الأميركيين لكسب ثقة الرأي العام الأميركي، خصوصاً بعد أحداث أيلول وعملية التشويش المركّزة التي رمت إلى إقحام العرب والمسلمين كلهم في مسؤولية ما حصل. إلا أن هؤلاء استطاعوا ولو جزئياً، لفت وسائل الإعلام إلى قضيتهم ونجحوا في أن يبرهنوا أنهم صاروا

جزءاً من سياق عملية الحلّ السلمي في الشرق الأوسط، وأنهم كمجموعة بشرية، يحملون أفكاراً إيجابية ونوايا طيّبة واستعداداً للتعايش السلمي في المجتمع الذي «هربوا إليه»، وذلك عكس ما يصوّرهم به بعض قطاعات الصحافة الغربية، وبالنسبة للإرهاب، وخصوصاً ما جرى منه في ١١ أيلول ٢٠٠١. فقد نجح العرب في إبراز وجه مناهض للإرهاب ومدين له بشدة، ما يتناقض تماماً مع إدعاءات بعض الإعلام الغربي والأميركي على وجه التخصيص بشأنهم، وهو إعلام مسيّر بالآلة الصهيونية.

التحدّي: مساهمة العرب في أميركا

ماذا بإمكان العرب الأميركيين تقديمه لأميركا وماذا عليهم أن يأخذوا منها؟

ثمّة أمور كثيرة يستطيع العرب الأميركيّون مدّ الولايات المتّحدة بها، وأهمّها:

١- القيم الإنسانيّة والروحيّة

تحتاج الولايات المتحدة اليوم إلى زخم كبير من القيم الإنسانيّة والروحيّة لإنقاذها من دوامة الضياع والفوضى التي يتخبّط بها المجتمع الأميركي. وهذه القيم متوفّرة لدى المواطنين الأميركيين من ذوي الأصول العربية بقدر ما هي متوفّرة لدى شعوب كثيرة أخرى. فالأميركيون العرب قريبون الى الدين عموماً، بمسلميهم وبمسيحييهم، ويتمتّعون بقيم مشرقية مشهود لها ومن شأنها إذا نُقلت الى الشعب الأميركي أن تعود عليه بالخير، وهو بالضبط ما يحتاج اليه الأميركيون في الوقت الراهن لتتمكّن حضارتهم من الإستمرار وهي تحمل من القيم ما يكفيها للبقاء، إذ ليس أقدر على وأد الحضارات والأمم من الفراغ الروحي والشحّ القيمي.

٢- القيم العائليّة

يؤمن العرب بالروابط العائليّة وبالعلاقات المتينة التي تجمع جيل الآباء مع جيل الأبناء. وليست الروابط العائليّة عند العرب مجرد علاقات بيولوجيّة أو إقتصاديّة، بل هي هذا كلّه إضافة الى كونها أيضاً من جملة الفضائل الإيمانية

والأخلاقية عندهم. والمعروف أنّ العائلة الأميركية تفتقر غالباً الى هذا النوع من الروابط، وهو ما فطن إليه مؤخراً أهل الحلّ والربط في الولايات المتحدة. ما يفسّر الكتابات المتزايدة في هذا الإتجاه داخل أميركا.

٣- معنى الصداقة

تشكّل الصداقة أحد محاور الشخصية العربية. واليقين العربي مليء بالحكايا عن هذه القيمة بقدر ما هو مليء بالرغبة في تشجيعها والحثّ عليها، والصداقة عند العرب لا تكون مبنية على المصلحة بل على المزاج والرغبة وعلى كونها فضيلة اجتماعية ورسالة إيمانية في آن معاً. وما أحوج الأميركيين الى التقاط عدوى هذا النوع من الصداقة ليحلّ محل صداقات المجتمع «المتقدّم» والمبنية على المصلحة.

٤- ماذا يأخذ العرب من الأميركيين؟

يحتاج العرب الى سلة كبيرة من القيم الأميركية ليستفيدوا من العمل بها ومن تثميرها بما يمكّنهم من مجاراة روح العصر والتقدم حثيثاً على طريق الرقي. أول ذلك احترام العلم كقيمة إلزامية وضرورية لركوب مركب الحياة مع الأخذ بعين الإعتبار القدرة الإستثنائية للعلم على التغيير نحو الأفضل. فالعلم هو مصدر الغنى والثقافة وهو أيضاً باني الحضارة. وبروز أميركا كدولة أولى بصناعاتها وتكنولوجياتها وتقدّمها الإستثنائي لم يكن ليحصل لولا احترامها للعلم كقيمة ينبغي العمل بها.

والى احترام العلم لا بدّ من تعلّم احدى أبرز مقومات بناء النهضة الأميركية نعني بها العمل بروح الفريق. فالعربي يعيش وحدته الذاتية وقلّما ينجح إلاّ بصعوبة في مشاركة آخرين أعمالهم ضمن دائرة عملٍ واحدة. ومعروف كيف أنّ العرب ينجحون وينبغون كأفراد ثمّ يختلط عليهم النجاح ويمتنع النبوغ حين يتعلّق الأمر بالعمل ضمن فريق. وهذا ما ينبغي عليهم تعلّمه، وما يمكنهم التقاطه من الشعب الأميركي.

إلى هاتين القيمتين الأساسيتين لا بدّ من تعلّم فضيلة احترام الرأي الآخر وبالتالي لا بد من إتقان فنّ الإستماع. فالعربي يتّهم غالباً بأنه «يحبّ صوته» ولا

يحبّ أصوات الآخرين. وهذا عامل كابح للتقدّم بقدر ما هو مانع لفهم الآخر. والأميركي مدرسة في هذا المجال.

خلاصة

لا شك أنّ الكثير من الإيجابيات المسجلة للعرب الأميركيين من جهة وللعرب عموماً كأمة وللمسلمين كأصحاب وجهة نظر إيجابية، قد تعرّضت للإنهاك وربما للتدمير «بفضل» الجريمة الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول وسجّلت بإسم المسلمين وبالتالي العرب. وسيكون أمام العرب والمسلمين جهد هائل ومدروس للنجاح في غسل هذه التهمة وإعادة إنتاج سمعتهم على حقيقتها. بعيداً عن رائحة الإرهاب وتهمة العداوة للغرب وللحضارة عموماً.

صحيح أنّ الأميركيين عملوا في زمن ماضٍ على القضاء على سكان أميركا الأصليين (الهنود الحمر) لكن هذا لا يبرّر لأيّ شعب آخر أن يبتزّهم في هذه النقطة بالذات. وإذا كان الإسرائيليون اليوم يمارسون سياسة محاصرة الفلسطينيين ضمن «محميات» كما سبق للأميركيين أن فعلوا بالهنود الحمر، فإن هذه فرصة ينبغي على العرب استغلالها للفت انتباه الرأي العام الأميركي الى حقيقة ما يرتكبه الصهاينة، وبالتالي لجرّ هذا الرأي العام الى مساحة سلام مع أفكارهم المسبقة عن العرب.

والعرب وكذلك المسلمون ليسوا أبداً في وارد مناصرة ما يمكن تسميته بـ«اللادنية» نسبة لإبن لادن، وصحيح أنهم مع الحق الفلسطيني واللبناني والسوري والعربي عموماً في مواجهة الباطل العدواني الإسرائيلي، إلاّ أن هذا كلّه يحتاج الى أداة إعلامية فاعلة والى حملات متواصلة تصنع وجهاً جديداً وحقيقياً للعرب وللمسلمين على شاشة العالم. فالعرب والمسلمون المعادون للإرهاب بمختلف أشكاله ينبغي عليهم تقديم وجهات نظرهم هذه بوضوح وأيضاً بصراحة. ولا ينبغي احتضان الإحباط سلفاً على أساس أنّ البروباغندا الإسرائيلية أقوى، «فالحقّ أقوى» كما قال العرب منذ قديم الزمان. يبقى مواصلة هذه الطريق وخنق

حالات التعصّب في مهدها لأن ضررها الأساسي سيصيب بلد المنشأ قبل أن يصل الى أيّ بلد آخر.

إن العرب الأميركيين يشكّلون اليوم شريحة لا يستهان بها ضمن مجتمع الولايات المتحدة، ولهم ثقلهم العملي والمالي والإقتصادي والإجتماعي والإنتخابي، ومن المناسب جداً بل من المطلوب استثمار هذا الثقل لصالح الإنسانية والحقّ والقيم لأنه بذلك يكون استثماراً خادماً للعرب وللمسلمين وللأميركيين وللإنسانية جمعاء.

مراجع اجنبية

- HANANIA Ray, Observation on the Aftermath of the September 11 Attacks. 15 important points to fight terrorism, www.hanania.com.
- HUNTINGTON Samuel P..The Clash of Civilizations & the Remaking of World Order, Touchstone books, 1998
- Muslims Should be Good American Citizens, Middle East Quarterly, December 1996, Vol II, Number 4
- MUSTAPHA Nadia, Attacks on the US and World Future, islamonline.net, November 11, 2001
- SALEM Philip, Arabs in America. The crisis and the challenge, www. alhewar.com.
- SULEIMAN Michael, Arabs in America, Temple Univ Press, 1999
- Trois questions à... James Zogby, président de l'Institut américain arabe, Le Monde, 17 janvier 2002.
- ZOGBYJames, Are Arab Americans People like us?, Foreign Service Journal, May 2000.

مراجع عربية

الاعلام العربي في الولايات المحتدة. ألأهرام. ١٧ أيار ٢٠٠٢
ليسر اريك ,التمييز ضد عرب اميركا ,النهار 23 ,حزيران ٢٠٠٢. عن الموند. ترجمة جمانة حداد

مواقع الانترنت

www.aaiusa.org. (Arab American Institute)
www.adc.org. (American Arab Anti discrimination committee)
www.raaonline.org. (Republican Arab American Congress)
www.uasaonline.org (Union of Arab Student Associations)

الخصخصة: منظورات مستقبلية
قراءة بوليتولوجية في المفاعيل وفي الكيفية

الدكتور
وليد جميل الأيوبي *

مقدمة

الخصخصة هي انعكاس لحراك الاقتصاد العالمي، ولوضعية الاقتصاديات الوطنية "الماكرو إقتصادية" ولطبيعة العلاقات السياسية الدولية. وهي أيضاً نتيجةً لخيارات سياسية وأيديولوجية. تخضع الخصخصة أيضاً لتأثير ثقافات البلدان السياسية، للمؤسسات الدولية الإستشارية والنقدية، للأوساط الأكاديمية، للرأي العام، لوسائل الإعلام، ولموظفي الدولة الكوادر. والخصخصة هي أيضاً نتيجة لطبيعة العلاقة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي انعكاس لإرادة تغيير فوقية (النخب الحاكمة)، كما أنها انعكاس لضواغط تغييرية قاعدية المنشأ (عامة). وهي أيضا أسلوب إداري يرمي الى عقلنة موارد الدولة البشرية والمادية، وتشكل محاولة لإعادة التعريف بدور الدولة وبرسم حدودها من جديد.

شهدت العقود الأخيرة جملة من التطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية والديموغرافية والعمرانية التي كان لها وما يزال كبير الأثر على سياسات الدول الاقتصادية. كما حصل بموازاة هذه التطورات، تطوّر هام بالنسبة لدور الدولة. فبينما كان دورها سلبياً يقتصر على حفظ الأمن، صار له بعدٌ تدخلي، متميّز بحضور "إيجابي" يشمل مجمل قطاعات الحياة الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من القطاعات

(*) PHD في العلوم السياسية - إستشاري وأستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الحيوية. ويعزو أكثر من مهتم في هذا المجال السبب لتنامي دور الدولة، هذا إضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص على حلّ المشكلات "الماكرو- إقتصادية" الأساسية كالتضخّم والبطالة.

إن تدخل الدولة المتزايد في الشأن العام، اقتصادياً كان أو اجتماعياً، نتج عنه تكاثر متناظر في عدد الأجهزة كما في عدد الموظفين وفي القوانين والأنظمة. هذا التكاثر ساهم بظهور إدارة ضخمة مهيبة، ذات بنية تنظيمية وقانونية في غاية التعقيد، كما ساهم بازدياد استثنائي ومدهش في نفقات الدولة العامة. ولقد ساهمت أزمة ١٩٧٣ النفطية في انتفاخ حجم هذه النفقات مساهمة جدية، كما كانت أيضاً سبباً من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته في تلك الفترة إقتصاديات الدول الغربية على وجه الخصوص. وحصل بموازاة هذه التطورات السياسية و"الماكرو إقتصادية" تطور على مستوى البنية الإقتصادية الدولية، تمثل بتنافسية أسواق جنوب شرق آسيا الشديدة في مجالات اقتصادية، استراتيجية الموقع، كالسيارات والألبسة والإلكترونيات، كما تمثل بنمو تكتلات اقتصادية كالإتحاد الأوروبي واتفاق السوق الحرة الأميركية الشمالية (NAFTA)، وتكتلات قائمة على مبدأ حرية التبادل التجاري وحرية تنقل رؤوس الأموال والطاقات المادية والبشرية...

وشهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين أيضاً تحولاً نوعياً على مستوى "أتمتة" (Automation)الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات. هذا التحول شكّل بالنسبة للعديد من الدول دافعاً نحو العمل من أجل إنتاجية أفضل وأسرع، بكلفة أقل، بغية الوصول إلى درجة تنافسية أبقى على المستوى الدولي.

والجدير ذكره في هذا السياق أن القطاع الخاص كان في خضم هذه التحولات مطوّقاً بتدخلية الدولة القانونية والتنظيمية، الأمر الذي ساهم بتكاثر جماعات المصالح الاقتصادية، كما ساهم بازدياد ضغطها على المسؤولين الرسميين، سياسيين وموظفين، بغية التقليل من هذه القيود.

وحصل بموازاة هذا التطور، تطور آخر على مستوى الرأي العام، نتيجةً، ليس فقط لتدخلية الدولة هذه، إنما أيضاً لإدراك المواطن عدم أهمية وفعالية هذه الأخيرة في أداء دورها، ولإحساسه بأنه لا يتلقى من الخدمات بالقدر الذي يساهم فيه بإنعاش خزينة الدولة.

هذه العناصر مجتمعة ساهمت في إحياء النقاش حول دور الدولة في الاقتصاد، كما ساهمت بمجيء أحزاب سياسية على رأسها شخصيات بارزة (ريغن وتاتشر) مثّلت رؤية جديدة بالنسبة لهذا الدور. هذه الرؤية التي تتناقض تماماً مع تلك التي راج سوقها منذ الثلاثينات، تستلهم منطلقاتها الأيديولوجية من الفلسفة "النيو-ليبرالية" التي تقول في لا تدخلية الدولة، أي في انسحاب هذه الأخيرة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات الحيوية. وقد عزّز هذه الرؤية على المستوى الدولي التغيير الجذري الذي طرأ على مستوى بنية العلاقات الدولية الديبلوماسية-الإستراتيجية، والذي تمثّل بانهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. هذا الإنهيار الذي اعتُبر انهياراً سياسياً وانهياراً لإيديولوجية اشتراكية قائمة على مبدأ الاقتصاد الموجّه، وعلى إلزامية تدخل الدولة، ساهم مساهمة فاعلة بنشر الخصخصة كسياسة اقتصادية وكمفهوم أيديولوجي على المستوى العالمي.

أما بالنسبة للعالم العربي فقد شهد في مضمار الخصخصة تجارب ذات دلالات سياسية واضحة، وشكّلت مسألة تاميم قناة السويس في الخمسينات أول محاولة تحرّر إقتصادية ذات طابع سياسي-سيادي شهدها القرن الماضي. بالمقابل، من البدهي اعتبار "سياسة الإنفتاح" التي اتّبعت في مصر أيضاً خلال السبعينيات والمعتمدة في أكثر من دولة عربية الآن، سياسة انسحابية لاتأميمية تسعى، من حيث المبدأ، الى تعزيز القطاع الخاص على حساب الدولة.

أما بالنسبة للبنان، فهو لم يكن بمنأى عن مفاعيل مجمل التحولات آنفة الذكر. فقد شهدت القطاعات العامة للدولة تضخّماً لافتاً ترافق وما يزال مع تدهور على مستوى الأداء، وبالتالي على مستوى العلاقة بين الإدارة والمواطن. ولقد أسهمت مرحلة الحرب، الى أسباب أخرى حصلت بعدها، في ترتيب أعباء كبيرة على مالية الدولة العامة، وهي أعباء أضحت اليوم مديونية عامة تبرّر للحكومة تبنّي مجموعة من السياسات الإقتصادية في مقدمها سياسة الخصخصة.

الفصل الأول: منهجية البحث

الغاية من هذا البحث هي تقييم مفهوم الخصخصة في ضوء بعض التجارب الدولية. بمعنى آخر، فإن الهدف هو تقويم مسلّمات نظرية مركزية ترتكز عليها

الخصخصة في ضوء تجارب حصلت في بعض البلدان بغية التحقق من مدى انطباق هذه المسلمات على الحالات موضع البحث. وللقيام بهذه المهمة اعتمدنا استراتيجية البحث الموثّق أي تلك التي ترتكز على دراسات تناولت موضوع الخصخصة.

ونستعرض في إطار هذا البحث بعض التجارب التي حصلت في مرحلة السبعينات والثمانينات في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا ومصر. واختيارنا لهذه المرحلة الزمنية بالذات يعود لأهميتها التاريخية كونها تشكل المفصل المركزي لهذه التجربة.

أما اختيارنا لبريطانيا فيعود لضخامة تجربتها ولريادتها حركة الخصخصة على المستوى الدولي، كما يعود لشراسة الخطاب الأيديولوجي الذي رافق هذه التجربة.

واختيارنا لفرنسا يعود الى أن الفرنسيين مقتنعون إجمالا بجدوى وأهمية الملكية العامة، فما الذي يفسّر إذن تبني الطاقم الحاكم لسياسة الخصخصة؟

واختيارنا للولايات المتحدة الأميركية يفسّره عدم وجود مؤسسات غير مخصخصة فيها بالأصل. فما الذي يفسّر إذن تبني الإدارة الأميركية لسياسة غير ذات مضمون إقتصادي؟ إضافة الى انه وبعكس الفرنسيين، فإن ثقافة الشعب الأميركي السياسية هي ثقافة ليبرالية تقول في لا تدخلية الدولة وتعمل بها.

واختيارنا لكندا يعود لمعاصرتنا الشخصية لتجارب عديدة حصلت في هذا البلد، ولإلمامنا بخصوصية كندا السياسية والثقافية والإقتصادية.

أما اختيارنا لمصر فيعود لريادتها حركة الخصخصة على المستوى العربي عبر سياسة "الانفتاح" في أواسط السبعينات.

وإذ نتوقف حسب سياق البحث عند بعض جوانب تجارب الدول المختارة، فلا نرمي الى معالجة كل حالة بشكل مستقل عن الحالات الأخرى، إنما نبغي التوقف عند بعض جوانب هذه التجارب بشكل متداخل بحسب العنوان الذي ينطوي تحته البحث.

ونقوم بدراسة تحليلية لتجربة كندية في مجال الخصخصة، وهي خصخصة قطاع النقل في مقاطعة أونتاريو الكندية. أما السبب في اختيارنا لهذه التجربة

فيعود لكونها تطرح إشكالية العلاقة بين الملكية العامة والملكية الخاصة بخصوص إدارة شؤون مؤسسة ذات اهداف إجتماعية/سياسية وتجارية في آن معاً. إضافة الى ذلك، فإن دراسة هذه الحالة ستعرّف القارئ بكيفية خصخصة مؤسسات من هذا النوع، وباعتبارات أخرى من غير المفيد استباقها الآن.

نعتمد في سياق البحث مصطلح خصخصة، أما مصطلح بوليتولوجي فنعني به الأفكار (Ideologies)، ولعبة المصالح والنفوذ، كمنطلقات لدراسة الأبعاد السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

ومصطلح دولة في البحث يحمل معنى سوسيولوجياً وليس قانونياً، ونعني بذلك السلطة السياسية المتمثلة بالطاقم الحاكم. أما دور السلطة الاشتراعية أو السلطة الإدارية فتتم الإشارة الى كل منهما بمعزل عن السلطة السياسية، إلا اذا قصد عكس ذلك.

من ناحية أخرى، فقد اعتمدنا بالنسبة لتوثيق المراجع المعتمدة الطريقة التي تقترحها الـ American Psychological Association. أي تلك التي تدمج المرجع في النص، مع ذكر كنية الكاتب والسنة، وعند الضرورة رقم الصفحة بدلاً من ذكر المرجع بالكامل في هامش الصفحة.

أما استعمال الهوامش فيقتصر، كما هو معمول به، على تزويد القارئ بمعلومات. الهدف منها تعزيز الفكرة الواردة في المتن دون التأثير على السياق العام الذي يرد فيه. أما اذا أراد القارئ قراءة المرجع بكامله فيمكنه الرجوع الى لائحة المراجع.

وبالعودة الى سياق البحث نباشر بطرح التساؤلات: ما هي الخصخصة؟ ما هي المسلّمات التي تستند اليها؟ ماذا تقول؟ والى ماذا تهدف؟

الفصل الثاني: الإطار النموذجي للخصخصة

ماذا تعني الخصخصة[1]؟

في المعنى المحدود للكلمة تعني الخصخصة إنتقال الملكية الكلّي أو الجزئي من القطاع العام إلى القطاع الخاص. إلا أن لهذا المصطلح معنى أشمل يستمد منطلقاته من النظرية الاقتصادية النيوليبرالية التي تقول بتعزيز القطاع الخاص على حساب دور الدولة، بغية تطوير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني على

المستوى الدولي، وفي تحرير القطاع الخاص من القيود القانونية (Deregulation)، وفي حرية التبادل التجاري (Trade Liberalization) وتكييف النظام الضرائبي مع وضعية الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وفي استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والعمل على تكوين رأسمال وطني قادر على المنافسة عالمياً، وعلى تشجيع الصادرات الوطنية، والإسقاط التدريجي للدعم الحكومي للاقتصاد الوطني، وعلى العمل على الحدّ من الاحتكارات من خلال التحكّم بأسعار السلع والمنتوجات الوطنية، وفي العمل على إعادة هيكلة وعقلنة القطاع العام.

في عقلنة أداء الإدارة:

الغاية من انتقال الملكية إلى القطاع الخاص هي تفعيل أداء المؤسسات العامة المخصخصة على المستوى الإداري. فالعلاقة بين الفعالية الإدارية (Managerial Efficiency) والملكية (Ownership) هي، بحسب دعاة هذا المبدأ، علاقة متلازمة. فبعكس ما هي الحال في القطاع الخاص، فإنّ الموظف في القطاع العام لا يكترث لمسألة إرضاء الزبون بسبب غياب الحوافز اللازمة لذلك.

وبانتقال الملكية يتم التخلص من سلبيات العقلية السياسية والعقلية البيروقراطية. ذلك أنه ليس من مصلحة السياسي ولا من مصلحة الموظف التخلص من المؤسسات العامة، لما تدرّه عليهم من فوائد سياسية-إنتخابية في الحالة الأولى (السياسي)، ومن امتيازات ونفوذ في الحالة الثانية (البيروقراطي).

وتنطلق الخصخصة على هذا المستوى من جملة مسلّمات هي التالية:

١) تكامل المستوى التقريري-الإستراتيجي مع المستوى التنفيذي-العملياتي، اذ ليس من فصل بين هذين المستويين، انما تماسك تنظيمي بين العناصر المؤلفة للإدارة.

٢) التعويل على النتائج بدل الوسائل. بمعنى أن يتم التقييم أو المحاسبة على أساس النتيجة، وليس على أساس الالتزام بالقوانين والأنظمة.

٣) التركيز على التغيير والإبداع والحركية والتكييفية.

٤) لا مركزية القرار بحيث يتم العمل على تبسيط السلّم الهرمي الى أقصى حدود ممكنة، بهدف اختزال المسافة بين المستوى التقريري والمستوى التنفيذي بغية تسريع سير وتبادل المعلومات. وينادي هذا المبدأ بأن يكون للموظف أكبر قدر

ممكن من الحرية، لأنه، بقدر ما يكون هذا الأخير مسؤولاً عن أدائه بقدر ما يكون متحمساً لرفع مستوى إنتاجيته.

٥) الشفافية (أو اللاسرّية)، التي تضمن بحسب هذا المنحى إنتاجية أفضل، وثقة متبادلة بين الموظف والزبون.

وتشكل المشاركة أحد أركان الخصخصة بشرط ان توفّر كمّاً ونوعاً من المعلومات للقرار يضمنان فعاليته. يمكن ان تكون المشاركة عمودية أي على مستوى هرمية الإدارة، وأفقية أي على مستوى علاقة الإدارة بالأوساط الفاعلة في المجتمع. ان فائدة المشاركة الفاعلة-المنتجة تكمن في انها تنسجم مع القاعدة الاقتصادية التي تتطلب البحث عن أكبر قدر من المنفعة مقابل الاضطلاع بأقل كلفة ممكنة.

في فعالية المنافسة

ترتكز الخصخصة على مبادئ "ميكروإقتصادية" بحتة. فهي نقيض للاحتكار لانها تقول بالمنافسة الحرة في بيئة اقتصادية تتميز بانسياب حرّ وكامل للمعلومات.

تهتم هذه النظرية بدراسة السلوك الاقتصادي لكل من المستهلك وأصحاب الموارد والشركات الخاصة، في بيئة إقتصادية تنافسية حرّة، خالية من القيود، بعيدة عن تدخلية الدولة. إلا ان ما يهمّ نظرية التنافس الحرّ هذا هو تحرير المنافسة من تدخلية هذه الأخيرة، أكثر مما يهمها عدد أو كثافة المتنافسين في السوق.

الغاية من الخصخصة هي إشراك المواطن أو الموظف في العملية الإنتاجية، عن طريق التملّك (People's Capitalism) كما ترتكز على مبدأ الفعالية (Efficiency) الذي يقول في رفع مستوى الإنتاجية بأقل كلفة ممكنة. أما الغاية من المنافسة الحرة التي تقول بها الخصخصة، فهي تقضي بتوفير أفضل السلع بأفضل الأسعار للمستهلك. وبالنسبة للمواطن-المستهلك، فإن علاقته بالمؤسسة العامة إلزامية، بينما هي، بحسب هذه النظرية، علاقة غير إلزامية إزاء المؤسسة الخاصة، أي ان بإمكانه اختيار أو رفض ما يعرض عليه (ومتى يعرض عليه) من منتوجات. إذن فإن للمستهلك، بحسب قانون السوق، ملء الحرية باختيار ما يشاء

من الخدمات، ومتى يشاء، وكيفما يشاء وبالكمية التي يشاء. بمعنى آخر، فإن قانون السوق يقول بحرية الإختيار وبالمبادرة الفردية. وبقدر ما تكون القيود المفروضة من قبل الدولة على المستهلك قليلة، بقدر ما يكون السوق فعّالاً، أي مربحاً للمنتج وللمستهلك على حد سواء. لكن نظرية التنافس الحرّ هذه، كونها تعوّل بشكل ملحوظ على ضرورة إرضاء الزبون، إن بالنسبة للكمية أو بالنسبة للنوعية أو للسعر مهما تدنت الإمكانيات المتاحة، فإن الخصخصة تعتبر في هذا المضمار آلية لتحسين وضعية العرض الإقتصادية (Supply-Sides Economics).

في عدم فعالية المؤسسات العامة

تقول هذه النظرية أيضاً بعدم فعالية المؤسسات التجارية العامة وبجنوحها، بسبب عملها في مناخ غير تنافسي، نحو نتائج رديئة. أما الفوائد الاجتماعية التي توفرها المؤسسات العامة فلا مبرّر لها بسبب التكاليف الباهظة التي تتسبب بها، مما يستوجب خصخصتها. والمؤسسات العامة تؤثر سلباً وبحسب القطاعات على بنية الأسعار وبالتالي على بنية العرض والطلب، وذلك بسبب عدم اعتماد تسعيرة واحدة تطبّق على كل المستفيدين من الخدمات التي توفرها المؤسسة العامة. فاعتماد تسعيرة أقل من التسعيرة المعتمدة عادةً في قطاع من القطاعات، ينتج عنه ازدياد في الإستهلاك وخلل في الإستثمار.

تقضي الملكية العامة اذا، بحسب هذه النظرية بالتدخل بخيارات المستثمرين الخاصة، مما يؤثر سلباً على وضعية هذه الإستثمارات التسويقية كما يؤثر على الوضعية الإقتصادية للدولة المستقطبة لهذه الإستثمارات.

وللخصخصة مبرر له صلة بوضعية المؤسسات العامة المالية. هذه الوضعية تكمن في عدم قدرة هذه المؤسسات على إيفاء ما عليها من ديون بسبب عدم تنافسيتها وبسبب محدودية موارد الدولة المالية. أما هذا السبب الأخير فهو يفسّر، بحسب هذه النظرية، تحفّظ المؤسسات الدولية المُقرضة والشركات المستثمرة في التعامل معها. أما إذا استطاعت هذه الأخيرة الإقتراض، فإن هذه الحالة ستساهم بانتفاخ مالية الدولة العامة وبدون ضمانة أكيدة إن هذه الاموال ستُصرف بشكل فعّال. زد على ذلك إن المؤسسات المالية المقرضة أصبحت تحدد سقوفاً ذات علاقة بوضعية أداء الدولة الماكرو إقتصادي وخصوصاً المالي منها

مقابل السماح لها بالإقتراض.

تحمّل الملكية العامة أيضاً خزينة الدولة أعباء كبيرة بسبب تخصيص شرائح ومؤسسات إجتماعية وشركات خاصة بمنافع نوعية بواسطة آليات عدة كالتقنين والفوائد الضرائبية والدعم المالي والقروض الميسرة الخ. هذا العبء يمكن توفيره عن طريق انتقال الملكية إلى القطاع الخاص أو عن طريق تفويض-تلزيم (Contracting-Out) هذا الأخير بتوفير الخدمات التي يقوم بتوفيرها القطاع العام عادةً.

في مضاعفات قانون السوق الإجتماعية

تساهم الخصخصة في حلّ مشاكل الدولة الماكرو إقتصادية كالعجز في الموازنة والدين العام والتضخم في الأسعار والبطالة. إلا أنّه تكمن باعتراف مؤيّدي هذه النظرية نقاط ضعف في قانون السوق (Market Failures) أهمها ما اصطلح على تسميته (Externalities) أو مضاعفات الإنتاج غير المضبوط، كالمضاعفات ذات البعد البيئي والإستهلاكي. إلاّ أنّ هذه المضاعفات ليست برأي هؤلاء إلا شواذاً بالنسبة للقاعدة، بينما المضاعفات التي تنتج عن تدخلية الدولة في الإقتصاد، هي برأيهم بنيوية، وهي القاعدة وليست الإستثناء. أما نقطة الضعف تلك فيمكن معالجتها بالتوافق مع المعنيين عن طريق التشريع أو عن طريق أية آلية أخرى تضمن حقوق الجميع. بمعنى آخر. فإنّ قانون السوق هو الآلية التي يمكن من خلالها التوفيق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، كما أنه الضمانة للحريات الإجتماعية والسياسية.

وبما أن الخصخصة قادرة على تحقيق كل النتائج الاقتصادية آنفة الذكر، فليس برأي دعاة هذا المبدأ من حاجة لنقابات تدافع عن حقوق العمال والموظفين وتُرهق بالتالي خزينة الدولة بالتزامات مالية باهظة. فالعامل أو الموظف محفّز وهو يتقاضى بقدر ما ينتج.

إن المنفعة العامة (Public Goods) هي، بحسب الفلسفة النيو-ليبرالية التي ترتكز عليها الخصخصة، شأن القطاع الخاص وقانون السوق. وقانون السوق هو أيضاً الضامن للحريات السياسية... أما بالنسبة للإدارة فيجب العمل على أن تكون في ظل نظام اقتصادي حرّ، إدارة مصغّرة، فاعلة، آخذة بعين الإعتبار وجود

القطاع الخاص وعاملة على قاعدة الإدارة بحسب الأهداف والتقويم بحسب الإنتاجية.

ما هي الدروس التي يمكن الإستفادة منها في ضوء تجارب آخرين في مجال الخصخصة؟ هذا ما سيكون موضع بحث في الفصل التالي.

الفصل الثالث: آراء في الخصخصة في ضوء التجارب

ذكرنا ان الخصخصة هي نتيجة لتأثيرات شتى منها الدولي والسياسي والإقتصادي والأيديولوجي والإداري-التكنوقراطي..والإعلامي. وهي تخضع لاعتبارات سياسية ذات علاقة بالسيادة الوطنية على موارد الدولة. وقد شهد العالم العربي في هذا المضمار تجارب ذات دلالات واضحة، فكانت مسألة تأميم قناة السويس أول محاولة تحرّر اقتصادية ذات طابع سياسي-سيادي شهدها القرن الماضي. بالمقابل، فمن الطبيعي اعتبار "سياسة الإنفتاح" التي انتهجتها الحكومة المصرية في أواسط السبعينات سياسة انسحابية لا تأميمية، تسعى من حيث المبدأ، الى تعزيز القطاع الخاص على حساب دور الدولة.

نستعرض في هذا الفصل آراء في بعض التجارب التي حصلت في مجال الخصخصة في غير بلد من بلاد العالم، ونتوقف عند تجارب بعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وكندا، وعند بعض التجارب العربية كمصر. ونقوم عند الضرورة ببعض المقاربات مع بعض التجارب اللبنانية في هذا المجال، ونهدف من ذلك إلى إبراز النتائج التي تمخّضت عن هذه التجارب والعوامل التي أثّرت فيها.

يقسم هذا الفصل الى ثلاثة اجزاء. يخصص الأول لمناقشة مسألة إنتقال الملكية، والثاني للعلاقة بين الملكية وفعالية الأداء الإداري. أما الثالث فيكرّس لدراسة النفوذ المتبادل لكل من العام والخاص.

في انتقال الملكية

تختلف التجارب في مجال الخصخصة باختلاف ثقافة الطبقة السياسية وتوجهات الطبقة التكنوقراطية. وهي تخضع ايضاً لتأثيرات حركة رأس المال العالمي. يقول Ayubi (1990) في التجربة المصرية في مجال الخصخصة إنها

سياسة عامة تقع في إطار سياسة الإنفتاح الإقتصادية التي انطلقت في مصر منذ منتصف السبعينيات، وتهدف هذه السياسة برأيه الى استقطاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية. وهي ليست غاية بحدّ ذاتها. فعلى الرغم من قطع مصر أشواطاً متقدمة في هذا المجال، فإن الدولة المصرية ما تزال برأيه تضطلع بدور اقتصادي واجتماعي توسعي. فأجهزة الدولة ما تزال في ازدياد على الرغم من محاولات تقليص النفقات والإختزال في عدد الموظفين. الى ذلك فإن الضوابط البيروقراطية لم تتأثر بموجة الخصخصة، بل ذهبت باتجاه معاكس لهذا المفهوم. ولم تنسحب الدولة المصرية لصالح القطاع الخاص إلا في مجالي التجارة والمال. أما في المجالات الإجتماعية كالصحة والتربية، فلم يتأثر دور الدولة بهذه السياسة. وما تبدل، برأي الكاتب، هو ذهنية الدولة التي تحولت من ذهنية تنموية الى ذهنية نفعية-ربحية. وما يفسّر توسع القطاع العام يعود برأيه (ص ٩٧) الى: ١) عدم اقبال رأس المال الوطني للإستثمار في قطاعات الدولة الإنتاجية. ٢) مقاومة موظفي الدولة لمحاولات الإستيعاب الرأسمالية. ٣) عدم رغبة الدولة والبورجوازية البيروقراطية في التنازل عمّا لديهما من نفوذ وامتيازات. ٤) رغبة بورجوازية الدولة في إشراك القطاع العام مع رأس المال الدولي (International Capital) على حساب شراكة بين القطاع العام ورأس المال الوطني. وينطبق موقف الكاتب من الموضوع على واقع دول نامية إجمالاً وعلى واقع دول أخرى متقدمة صناعياً. إلا ان الضواغط المتمثلة بظاهرة العولمة تدفع اليوم أكثر من ذي قبل نحو تقليص حجم الدولة وبالتالي نحو انسحابها من القطاعات التي كانت تديرها تقليدياً، على الرغم من معارضة قوى مستفيدة من الإبقاء على الوضع القائم. وما يهم هنا هو الإشارة الى أنه يترتب على كل عملية شراكة أو إنتقال للملكية، سواء كان رأس المال وطنياً أم أجنبياً، أكلاف تكون باهظة في بعض الأحيان. وتعود كلفة انتقال الملكية الى تلزيم شركات خاصة مسؤولية إدارة عملية الإنتقال. لقد كلّفت عملية توزيع أسهم المنشأة الكندية British Colombia Resources Investment Corporation المواطنين مبلغ ٤٠ مليون دولار كندي (Munro, 1989, 27): على الرغم من انها اعتبرت بنظر البعض عملية ناجحة، إن بالنسبة لعدد المساهمين الذي بلغ ٨٦ ٪ من عدد سكان المقاطعة (أي بمعدل خمس حصص للشخص الواحد) أم بالنسبة للإقبال

المضطرد على شراء الحصص والذي تمثل بشراء ١٧٠ ألف شخص حوالى ٧٧ مليون و٥٣٠ ألف و ٣٨٠ حصة اضافية (Gow, 1994, 184).

اما انتقال ملكية Teleglobe Canada الكندية الى القطاع الخاص، فقد كلّفت الحكومة الفيديرالية مبلغ ٧ ملايين دولار كندي بدل استشارات (Munro, 1989, 27). إضافة الى ذلك، فإن Teleglobe Canada كما British Telecom البريطانية قد حظيتا بتعهّد من قبل حكومتيهما بضمانات تسمح لهما بالإحتفاظ بامتيازهما التجاري لعدة سنوات (Brooks, 1989, 44). ومن ناحيتها، استطاعت Airways British ايضاً إقناع السلطات الرسمية البريطانية بعدم الأخذ بتوصية British Civil Aviation Authority التي كانت قضت بتغيير بنية خطوط الملاحة الجوية بغية تشجيع المنافسة وذلك بهدف الحفاظ على قيمة الشركة الشرائية (Munro, 1987, 27).

إذن فإن انتقال الملكية لا يتم من دون ثمن. وهو يتم في بعض الأحيان من دون مبرر اقتصادي مقنع. وتدل بعض التجارب في الغرب على ان المنشآت العامة المخصخصة كانت في مجملها مربحة قبل انتقال الملكية. لقد دعمت الحكومة البريطانية British Aerospace قبل خصخصتها بمبلغ قدره ١٠٠ مليون ليرة استرلينية لإيفاء ديونها، كما حصلت على ٢٥٠ مليون ليرة استرلينية لمساعدتها على الإنخراط في اتحاد لشركات الطيران. Canadair وتلقت ايضاً مبلغ ١,١ مليار دولار كندي دعماً من الحكومة الكندية قبل انتقال الملكية الى القطاع الخاص. وأدى هذا الدعم الحكومي الى تحسين كبير في مستوى تنافسية هاتين الشركتين. وبرأي Bishop & Kay (1989) كان بإمكان المؤسسات البريطانية التي تمت خصخصتها ان تكون بنفس الربحية لو بقيت في إطار الملكية العامة. إن المعطيات المتوافرة تدل على ان ارباح شركات بريطانية مثل British Aerospace & Britail & Cable & Wireless وأخرى كندية مثل Canadair بعد انتقال الملكية، لم تكن دائماً أفضل مما كانت عليه قبلها.

ان انتقال ملكية منشآت عامة مربحة الى القطاع الخاص يمكن ان يؤدي الى ارتفاع في مستوى الإستهلاك لدى منشآت عامة أخرى. وهو معطى من شأنه دفع الحكومة الى البحث عن مصادر تمويلية بديلة. ومن شأن عملية انتقال الملكية ان تؤثر على بنية نفقات الدولة العامة عوضا عن الإختصار من هذه النفقات. فبدل

أن تغذى المنشآت غير المربحة بأموال المنشآت المربحة، فإن على الحكومة ان تبحث عن موارد أخرى بعد خصخصة المنشآت المربحة. كما أنه من شأن انتقال الملكية الإسهام سلبياً في عملية اعادة توزيع الموارد العامة بسبب الفراغ الذي يتسبب به هذا الإنتقال (Williams, 1987, 201, 203). ان بيع منشآت عامة مربحة ليس فعلاً مقنعاً حتى من وجهة نظر اقتصادية صرفة.

ان انتقال الملكية لا يؤثر برأي Williams (1987, 196) إيجاباً في اداء الشركات المخصخصة. وليس من المؤكد بأن المنافسة التي تعتمد على سلوك المستهلك او المستثمر على المدى المحدود تتلاءم وتوجهات شركات ضخمة تخطط على المدى المتوسط والبعيد. وليس من شيئ يضمن بأن شركة خاصة ستعمل على تخفيض مستوى أسعار الخدمات التي توفرها اذا ما تدنت كلفة إنتاجية هذه الخدمات. ان نوعية الخدمات في بريطانيا لم تتحسن عمّا كانت عليه قبل الخصخصة. وهذا ما أكد عليه استطلاع للرأي حصل بين سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ قام به Telecommunications Office البريطاني. كما صدر بهذا الخصوص تقرير عن مؤسسة حماية المستهلك البريطانية يطالب الحكومة بالعمل على توفير مناخ تنافسي فعّال وعلى ضبط الأسعار وتقويم الأداء (Dunsire, 1990, 56) هذه الإشكالية تستدعي إذن تعزيز الرقابة على التبدّل الذي يطرأ على العلاقة بين أكلاف الإنتاج والأسعار. إن تدخل الدولة عبر آلياتها الرقابية والقانونية هو الضمان لمنافسة أكثر توازناً وبالتالي أقل ضرراً بالمستهلك.

وللمنافسة عقابيل أهمها إفراز ظاهرتي التركيز الإقتصادي والبطالة الناتجتين عن تعزيز موقع المنافسين الأقوياء على حساب المنافسين الضعفاء (Rioux & Beauregard, 1987). صحيح ان المنافسة تشكل حافزاً للشركات المتنافسة لعقلنة إنتاجها، لكن من المؤكد بأن شركات صغيرة ومتوسطة الحجم لا تستطيع عقلنة بنيتها الإنتاجية بمعزل عن تدخل الدولة الذي يتناقض بدوره مع قاعدة العرض والطلب. ويقول الباحثان في هذا المضمار أن شركات كيبيكية (كندا) كالمؤسسة العامة للإستثمار، استطاعت بفضل دعم الدولة ان تحقق إنجازات نوعية بالغة الأهمية، ناهيك عن الدور التنموي الإقتصادي الذي تضطلع به. كما تدل التجربة الكندية في هذا المضمار على ان رأس المال العام الموظف في المنشأة كان العنصر الضاغط للإحتفاظ بحق المشاركة الرسمية في إدارة المنشأة العامة بعد انتقال

الملكية الى القطاع الخاص. ويعود السبب في ذلك برأي (Laux, 1987, 168) الى رغبة كبار إداريي المنشآت العامة في المشاركة في رسم سياسات وتوجهات الشركة المخصخصة حفاظاً على الأهداف العامة التي انشئت من أجلها. واستطراداً، فإن بيع الدولة منشآتها لمستثمرين محدودي العدد، سواء كان الشاري شركة او مجموعة اجتماعية، أثنية او ثقافية معينة، هي سياسة تستهجنها العامة. وبالتالي فإن السياسة التي تقضي ببيع أسهم مع تحديد سقف مئوي معيّن عبر البورصة هي سياسة تبغي من الناحية السياسية الى إستقطاب اكبر قدر ممكن من الدعم الشعبي-الأمر الذي دلّت عليه التجربة البريطانية-كما تهدف من الناحية الإقتصادية الى الحدّ من ظاهرة التركيز الإقتصادية Economic Concentration او الأوليغوبول Oligopol.

يوجد بين الملكية العامة والخصخصة هامش تتحرك من خلاله الدولة. يكمن هذا الهامش في الضوابط الحكومية القانونية والتنظيمية على أنشطة القطاع الخاص. وبرأي (Moore, 1985 in Dunsire, 1990, 55) فإن الضوابط الحكومية على الملكية الخاصة هي أفضل بكثير من التأميم او الملكية العامة حتى في حالات الإحتكار الطبيعية. لكن الخوف من تنافسية الشركات المحصّنة تكنولوجياً ومالياً ومهنياً هو خوف ملازم لكل من يريد ان ينخرط في لعبة المنافسة. وما يهم برأي الكاتب هو ألاّ ترفع الشركة الأسعار بغير مبرر لكي لا يترتب على المواطن-المستهلك أعباء اضافية. والمنافسة ليست متجانسة العناصر. فالمنافسة على صيانة الأبنية أو جمع النفايات هي غير المنافسة على قطاعات حيوية كالملاحة الجوية او الكهرباء. فحجم المتنافسين في الحالة الأولى هو اكبر بكثير من حجم المتنافسين في الحالة الثانية. ان اسعار شركة مثل British Telecom تتمتع بامتياز تجاري على مستوى كل بريطانيا، تحدده الدولة وليس السوق. وهي تساهم باستقرار الإقتصاد عن طريق الإستهلاك الذي يشكل ضخاً مؤثراً في الدورة الإقتصادية. زد على ذلك اهمية هذه الشركة الإقتصادية التي تُكسبها ثقة الأسواق المالية والمستثمر على حد سواء. وشركات بهذا الحجم لا تكسبها الخصخصة إمتيازات إضافية ولا تساهم في تحسين ربحيتها. وما يهم هنا برأي (Dunsire, 1990, 55; Williams, 1987, 197) ليس انتقال الملكية انما أداء المنشأة الإداري Managerial Skill.

في استعراضهما لبعض الدراسات عن فعالية بعض المؤسسات الحكومية العاملة في قطاعات سكك النقل الحديدية والهاتف والنقل العام والملاحة الجوية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، يقول كل من (Barry Boothman & Stanford Borin, in Brooks (1989 بأن التقليل من إيجابيات ومنافع المنشآت الإجتماعية العامة هو أمر تتم ملاحظته في غير دراسة. ان عدم مردودية المنشأة العامة، كما السياسة التعريفية غير المنسجمة مع قاعدة العرض والطلب، لا يعنيان بأن هذه المنشأة هي غير فعّالة. فالدور الإجتماعي والسياسي الموكل الى هذه المنشآت أو الى مثيلاتها هو دور ضروري لا يمكن، بل لا ينبغي التعاطي معه رقمياً. بالمقابل، فقد توصلت دراسة قام بها المجلس الإقتصادي الكندي شملت القطاعات آنفة الذكر، الى أن الملكية العامة تتسبب بتكاليف اقتصادية اكبر من المنافع الإجتماعية التي توفرها للمواطن (Boothman & Borin). ان ما يفسّر هذا التناقض في النتائج والآراء برأي (Brooks, 1989, 38)هو تقليل المجلس المذكور من أهمية المنافع الإجتماعية التي توفرها هذه المنشآت على الرغم من ان المجلس آنف الذكر يقر بمشروعية هذه المنافع. ان توصية المجلس بخصخصة AirCanada مثلا تستند الى الفائض الذي سجلته هذه المنشأة. وهذا الفائض الذي يستعمل لتغطية كل مناطق كندا بمعزل عن ربحية او عدم ربحية الرحلات التي تقوم بها المنشأة الى بعض المناطق الكندية هو فائض يوظف لغاية وطنية واضحة من خلال همزة الوصل التي تمثلها هذه المنشأة بين كل المناطق الكندية. أضف الى ذلك ان المجلس لم يحاول برأي الكاتب معرفة مختلف المنافع التي توفرها المنشأة لو اعتمدت الحكومة سياسات أخرى عبر الدعم الحكومي او النظام الضريبي. ان الحماية الإجتماعية التي توفرها المنشأة عبر حمايتها للأجراء العاملين فيها هو أمر جدّ حيوي. اما الخصخصة فهي تؤدي الى الإزدياد في نسبة البطالة والى إضعاف نفوذ نقابات العمال التي تشكل صمّام أمان لحقوق هؤلاء الأجراء. يقول Brooks (1989, 50) في هذا المضمار بأن انتقال العمال من القطاع العام الى القطاع الخاص يضعف موقع اليد العاملة ازاء أرباب العمل. ومن شأن الملكية الخاصة ايضا إضعاف ضمانات العمل وإضعاف قدرة النقابات على التفاوض. وتشير الإحصاءات في هذا المضمار انه بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ خُصّصت في بريطانيا حوالى ٦٠٠ ألف وظيفة. ما يمثل اكثر من ٣٠ ٪ من مجموع وظائف

القطاع العام. وما راج في إطار التجربة البريطانية هو بيع ملكيات عامة بالكامل الى القطاع الخاص (Hening, 1988) علماً بأن الخصخصة عبر التلزيم (contracting-out) والتي كانت شكلت إحدى سياسات الدولة الأكثر رواجاً بغية الحدّ من تضخم القطاع العام، وكانت اضحت بمثابة عقيدة في بريطانيا، وهي وفرت على الدولة بحسب (Dunsire, 1990, 34) عبء عدد كبير من الموظفين.

أما في فرنسا فقد توقع برنامج حكومة شيراك بشأن انتقال الملكية انتقال حوالى ٩٥٠ الف وظيفة الى القطاع الخاص.

من ناحية اخرى، تقول Hurl (1984, 397) في دراستها لخصخصة نظام الخدمات الإجتماعية في مقاطعة أونتاريو الكندية بأن بعثرة موظفي القطاع العام بين عدة منشآت غير حكومية تحول دون توحيد هؤلاء العمال في اطار نقابي، كما يساهم ذلك في تدني نوعية الخدمات بسبب لجوء المنشأة الخاصة الى عمال ذوي كلفة رخيصة، ما يؤكد صحة العقلانية الإقتصادية التي تقول في الإضطلاع بأقل قدر ممكن من الأكلاف مقابل تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاجية، مع كل ما يستتبع ذلك من مضاعفات على حساب الفعالية.

اما بالنسبة لـ Williams (1987, 204) فإن للمسألة وجه آخر. إن إضعاف الخصخصة لدور النقابات يمكن أن يساهم في تقليص الضواغط التضخمية على القطاع العام لكنه يتناقض مع رؤية الحكومة البريطانية لآليات التضخم التي لا تستند بالضرورة الى الخصخصة، وما يساهم بتخفيض عدد المستخدمين في القطاع العام هو زيادة مطّردة في الأجور، وهو عامل تعزّزه برأيه الخصخصة ولا تتناقض معه.

في فعالية الأداء الإداري

يعالج Brooks, (1987) in (Tupper & Doern, 1988) مسألة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. أي الشراكة في إدارة شؤون المؤسسة (Policy Instrument). إن الشراكة في إدارة شؤون المنشأة هي احد أوجه الخصخصة. وبرأي Brooks فإن هذه الشراكة غير مفيدة بسبب الخلفيات غير المتلائمة بل المتناقضة التي ينطلق منها كل من العام والخاص. فبينما ينطلق الأول من خلفية اجتماعية-وطنية ينطلق الآخر من خلفية تستند الى الربحية.

وتخضع فعالية الأداء الإداري لاعتبارات ميكرو إدارية وميكرو سياسية محضة. يثير يوسف لحود مدير عام MEA سابقاً (L'ORIENT LE JOUR, 1998 اشكالية إدارية ملازمة للملكية العامة. هذه المشكلة التي تنعكس سلباً على مستوى اداء المنشأة الإداري كما على مالية المنشأة تكمن برأيه في: ١) تسييس المؤسسة عبر إخضاعها لاعتبارات طائفية-زبائنية. ٢) عدم توفر الحوافز اللازمة للموظفين. ٣) قوة ضمانات العمل.

تنعكس هذه الإشكالية سلباً على أداء الموظفين النشيطين وبالتالي على مستوى انتاجيتهم، إضافة الى ان قوة ضمانات العمل، بغياب المراقبة والمحاسبة، تدفع الى الكسل الإداري بل قل الى بقرطة BUREAUCRATIZATION سلوك الموظف. ولا تتم الترقية برأيه بحسب الكفاءة، كما أنه من المستحيل فصل أية عوامل مهما كانت مبررات الفصل منطقية. وهو يقترح في هذا المضمار ان تتم خصخصة الشركة عبر بيع أسهم وليس عبر بيع الشركة بالكامل الى شركة اجنبية، لأن ذلك يحفز المساهمين من خلال إشراكهم في أرباح الشركة. إلا ان الخصخصة ليست برأينا الحل الأوحد للآفات البيروقراطية آنفة الذكر. وتدل التجربة البريطانية على انه بدل أن تساهم الخصخصة في تصغير حجم قطاعات الدولة بإزالة الضواغط البيروقراطية عنها، فإنها ساهمت في ظهور أجهزة بيروقراطية جديدة بروتينها والعبء المالي الذي تمثّله، وكمثال على ذلك فإن فتح باب المنافسة أدّى في بريطانيا الى ظهور اجهزة جديدة مثل: Office of Telecommunications & Office of Gaz Supply &Office of Fair Trading & Monopolies and Mergers Commission. اما التجربة الكندية فتدل برأي Laux (1987) على ان الحواجز البيروقراطية مصطنعة إذ يلاحظ انها تبرز في الوقت الذي يقوى فيه الخطاب الأيديولوجي لصالح الخصخصة. ويعود ذلك الى خوف الموظفين من فقدان امتيازاتهم ونفوذهم نتيجة انتقال الملكية.

وبما ان اللامركزية تعتبر أحد أركان الخصخصة وبالتالي أحد آليات تفعيل أداء المنشأة فقد اتخذت على هذا المستوى مبادرات حكومية تقضي بإنشاء أجهزة[٢] شبه حكومية اختصاصية واستشارية شبه مستقلة عن منطق عمل القطاع العام. اما الهدف من إنشاء هذه المؤسسات فيقضي بتوفير خدمات محددة وواضحة المعالم بفاعلية اكبر مما كانت توفره تقليدياً وزارات الدولة التي

تضطلع بمهام متعددة ومتشعبة الأبعاد. أما ما يفسر هذه الفعالية المرجوة وما يبرّر وجود هذه المؤسسات فهو بعدها عن رقابة وتدخل السلطة التنفيذية وبالتالي بعدها عن العقلانية السياسية التي تحكم أداء هذه الأخيرة. أما الإشكالية التي تطرحها هذه الأجهزة فهي من ناحية، محدودية مساءلتها من قبل الجمهور بسبب الإستقلالية التي تتمتع بها، ومن ناحية أخرى إضعافها للدور التقليدي الذي كانت تلعبه مؤسسات الدولة التقليدية إن على المستوى المحلي أم على المستوى المركزي.

اما بالنسبة لعنصر الإستقلالية فإن هذه الأجهزة ليست معدومة المنافذ على السياسيين الذين وإن ابدوا تحفظاً في التعاطي معها إلا أنهم يمسكون بها من خلال تخفيض أو زيادة موازنتها، إضافة الى إلزامها بالتوجّه العام لسياسات الدولة العامة. أما بالنسبة للمساءلة، فإن هذه الأجهزة التي تتمتع باستقلال نسبي في إدارتها لشؤونها، ليست مسؤولة امام البرلمان، انما من يخضع للمحاسبة Accountability امام هذا الأخير هو الوزير. ففي بريطانيا يقول (Turner, 1997 in Axford et al 1997) إن هذه الأجهزة لا تخضع بمعظمها للمحاسبة البرلمانية. ولو كان الحال عكس ذلك لتدخل السياسي حتماً في عملها ولفقدت بالتالي مبرر وجودها. بالمقابل، فإن تكاثر عدد هذه الأجهزة في غير دولة من الدول المتقدمة صناعياً أثار جدلاً كبيراً لجهة عدم الحيادية التي رافقت عملية تعيين أشخاص فيها من قبل السلطة التنفيذية. هذا التسييس الذي يتناقض كلياً مع مبدأ حياد الإدارة، خصوصاً في دول كبريطانيا، وفّر للحكومة إمكانية التأثير على عمل هذه الأجهزة ودفع بالتالي الـ Commite on Standards in Public Life البريطانية الى القول بضرورة وضع حدّ للأموال التي تصرف على العاملين في هذه الأجهزة وعلى ان يكون الإقتناع بأهمية خدمة الشأن العام هو المبدأ المعمول به وليس البحث عن تحقيق مصالح نفعية. أشارت اللجنة أيضاً الى الخطورة التي تتمثل في بروز ظاهرة تعارض المصالح نتيجة لهذا التدخل[٣]. ودفعت هذه الإشكاليات أنصار الخصخصة في بريطانيا الى الترويج لمبدأ المنافسة لتفعيل أداء القطاع العام. يقول هؤلاء بأن مبدأ المنافسة الذي اعتمدته الحكومة البريطانية والذي شجّعت عليه، أدى الى تطوير أداء السلطات المحلية من خلال توفير الأكلاف المترتبة على توفير الخدمات للمواطن. وذلك على الرغم

من محدودية الخدمات التي انخرط في التنافس عليها القطاع الخاص. بمعنى آخر فإن البيئة التي ساهمت المنافسة في خلقها هي التي أدت الى هذه النتيجة. لقد عملت الحكومة البريطانية على تقليص دور السلطات المحلية من خلال الحدّ من حجم الخدمات التي توفرها وأيضاً من خلال شراكة اكبر مع القطاع الخاص والمنشآت غير الحكومية والمنظمات الطوعية. ذلك ان الجهاز البلدي كان سيعمل في الحالة المعاكسة على توظيف الوقت للتحقق من تقيّد الخدمات بالأنظمة والقوانين المرعية أكثر من اهتمامه بنوعية الخدمات التي يوفرها للمواطن. بالمقابل فإن النزعة الإلزامية التي اتّسمت بها عملية التلزيم من قبل الحكومة كانت غير عادية، وهي أدت الى تقليص دور السلطات المحلية على مستويات عدة كالتعليم ما بعد الثانوي والتعليم الجامعي، إضافة الى أنها ساهمت في تكاثر منظمات غير حكومية لا تتمتع بالمشروعية الدستورية كونها منظمات غير منتخبة (Grant, (1997, 363, 364 in Axford et al, 1997 . لكن اذا كان لتغييب العنصر النقابي عن هذه المعادلة التي أرستها السياسة التاتشرية على مستوى الحكم المحلي، مبرراته السياسية والإيديولوجية، إلا أنه ليس له برأي كل من McDavid & Shick(1987) مبرراته الإقتصادية أو تلك ذات العلاقة بالفعالية الإدارية، وتدل دراسة قام بها الباحثان أنه من الممكن للقطاع النقابي كما للإدارة المحلية المتمثلة بالبلديات أن تتعاون تعاوناً مثمراً. وتدلّ الدراسة أيضاً على أن الإدارة البلدية ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص. كما أن المنافسة هي حافز أساسي لتحسين إنتاجية العام والخاص على حد سواء. وتبرز الدراسة نتائج تجربة حصلت في بلديتين: بلدية شمال فانكوفر وبلدية غرب فانكوفر. إحدى هاتين البلديتين تعتمد بشكل دوري عن طريق المناقصة، على تلزيم شركة خاصة مهمة جمع النفايات المنزلية. اما البلدية الثانية فهي تعتمد على الطاقم البلدي المتوفر لديها للقيام بالمهمة نفسها. ودلّت الدراسة على أن البلديتين إستطاعتا، بفضل المنافسة، ضبط إرتفاع كلفة جمع النفايات كما استطاعتا رفع مستوى الإنتاجية.

وتخلُص الدراسة الى القول بأن اندفاع موظفي البلدية المكلفين جمع هذه النفايات ساهم في توفير خدمة أفضل للمواطن بكلفة أقل، داحضاً في الوقت ذاته النظرية التي تعتبر الخصخصة كحل أوحد لمعالجة مشاكل الدولة الخدماتية.

وبرأي الباحثين (ص ٤٦٨) فإن ما يفسر مقاومة بلدية شمال فانكوفر لموجة الخصخصة هو تأثير النقابة على المجلس البلدي بفضل روحها النضالية وقوتها التنظيمية. وهذا لا يعني بأن النقابة كانت تتصرف إنطلاقا من خلفية ايديولوجية، انما بدافع الواقعية. ان ظروفاً ماكروإقتصادية ضاغطة تتمثل بشراسة منافسة القطاع الخاص حمل هذه الأخيرة على تبني موقف اتسم بالبراغماتية من خلال موافقتها على الإختصار من عدد العاملين البلديين لكي تستمر البلدية بمنافسة الشركة الخاصة، وأيضاً لتفادي احتكار هذه الأخيرة لعملية جمع النفايات في كل المنطقة.

بالمقابل، تقول النظريات الإقتصادية للسياسة والإدارة Economic Theories of Politics and Bureaucracy بعدم فعالية أداء موظفي القطاع العام بسبب غياب الحوافز المنهجية وبسبب عقلانية الفرد القائمة على البحث عن اكبر قدر ممكن من المنافع الشخصية مقابل الإضطلاع بأقل الأكلاف الممكنة. وقادت هذه المسلّمة الى تفسير العجز المالي الذي تعاني منه قطاعات الدول الغربية الرسمية بالإعتماد على دراسة سلوك الموظف الإقتصادي أي ذلك السلوك القائم على تبرير أكبر قدر ممكن من النفقات من أجل توسيع رقعة النفوذ والمحافظة على الإمتيازات (Niskanen, 1971 & 1975) وهذا ما اصطلح على تسميته في لبنان بالإهدار او هدر المال العام والذي يمكن ان يعود لأسباب إضافية. يقول احد موظفي وزارة الصحة اللبنانية الكوادر ان المؤسسات الإستشفائية التي تتعاقد مع الوزارة تنتهج سلوكاً يثير كثيراً من الشكوك، إذ تنتفخ الفواتير بشكل يثير الشك. اما الوزارة فهي عاجزة عن ضبط هذا السلوك بسبب طبيعة الدور العلاجي التي تستند اساساً الى تقديرية واستنسابية المنشأة المعالجة.

يحذر رئيس لجنة الخصخصة الأميركية من هذه العقلانية ويقول بالتلزيم كإحدى أدوات الخصخصة ويضيف ما مفاده انه اذا افترضنا ان الشركات المتعاقدة تتصرف بحسب العقلانية الإقتصادية المعرّف بها آنفاً، فإن هذه الشركات ستعمل خلال تنفيذها للعقود على إخفاء أيّ نقص يحصل خلال عملية التنفيذ من دون ان تتمكن الحكومة من محاسبتها (Seidman, 1990, 25).

باختصار فإن للبيئة العامة المتمثلة برقعة المنافسة وبطبيعة التقنين الحكومي

وبالإطار العام المتعلق بمحاسبة وتحفيز قياديي المؤسسات العامة وبدرجة التعاون بين كل من العام والنقابي... وليس لطبيعة الملكية، أثر كبير على فعالية المنشأة.

في الملكية ونفوذ العام والخاص

يقول Seidman (Ibid) في تعقيبه على الحالة الأميركية بأن الشركات الخاصة تشكّل جماعات ضغط تتمتع بنفوذ سياسي يؤثر على الأداء الرسمي في مجال المراقبة والمحاسبة. وللخصخصة في الولايات المتحدة مضاعفات من نوع آخر. يقول Seidman بأن مسألة تملّك القطاع العام لقطاعات حيوية ليس على حساب القطاع الخاص كما انه غير ذي علاقة بأي بعد عقائدي أو جدلي. ان المنشآت العامة في الولايات المتحدة لا تهدف الى منافسة القطاع الخاص، والعلاقة بين هذين القطاعين هي علاقة متداخلة متكاملة تخدم مصالح الطرفين. يوفّر القطاع العام في الولايات المتحدة للقطاع الخاص خدمات كثيرة كفرص الإستثمار والقروض والتلزيم. ما هو موضع بحث واهتمام هو مسألة كيفية تطوير ادارة الشأن الخدماتي وليس مسألة تحديد ما الذي يجب تطويره. وما هو موضع جدل في الولايات المتحدة، هو درجة توغّل القطاع الخاص في القطاع العام، أي درجة تأثّر سياسات هذا الأخير بهذا التوغل. يستشهد Seidman (p,20) بـ Federally Funded Research and Development التي تربطها علاقة خاصة بالحكومة الفيديرالية. ان هذه العلاقة الخاصة البعيدة عن المحاسبة البرلمانية أعطت مراكز الدراسات، برأي مكتب المحاسبة العامة، نفوذاً متعاظماً على سياسات الدولة وبرامجها الإستراتيجية، ما يتعارض مع التعليمات الحكومية التي تمنع القطاع الخاص من القيام بمهام ذات طابع حكومي. لقد اشتكت من جهة أخرى لجنة التمليك البرلمانية The House of Representatives Appropriations Commite من ضخامة أجور موظفي مراكز البحوث ومن المصاريف العامة التي تترتّب على هذه العقود. كما رأت اللجنة في التعاقد مع هذه الشركات طريقة غير مباشرة لتجنّب تقليص جدول أجور موظفي القطاع العام، وأوصت بمزيد من الرقابة الحكومية على عمل هذه الشركات.

إلا ان السلطة السياسية ليست بمنأى عن الإعتبارات المصلحية، إذ تتحكم في أدائها عقلانية سياسية في أولوية اعتباراتها الخسارة والربح السياسي. في دراستهم المقارنة لسياسات الخصخصة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا

وفـرنسـا، يرى كل من Jeffery R. Hening & Chris Hammet & Harvey B. Fei-genbaum (1988) في الخصخصة استراتيجية حكومية وأداة إنتخابية تهدف الى التأثير على مصالح الناخب وعلى سلوكه. وبرأي هؤلاء، فإن البيئة السياسية وليس الإقتصادية هي التي كان لها كبير الأثر على سياسات هذه الدول في مجال الخصخصة. ومن الدلائل على ذلك تواضع المبالغ التي جلبتها سياسات الخصخصة في كل من الولايات المتحدة وفرنسا. أما في بريطانيا حيث جلبت الخصخصة مبالغ مهمة نسبياً لخزينة الدولة، فإن دلائل تشير الى انه حصلت صفقات خاسرة لأسباب سياسية. زد على ذلك ان المنافسة كما الفعالية لم يُعمل بهما في بريطانيا بشكل منهجي، بل ان الحكومة اعطت امتيازات تجارية شبه إحتكارية quasi-monopoly form لبعض الشركات مثل British Telecom محررة إياها كلياً تقريباً من الضوابط الحكومية. كذلك فإن الحكومة لم تفتح باب المنافسة في غير حالة كما حصل مع British Gaz حفاظاً على قيمة المنشأة الشرائية[٤].

اما في الولايات المتحدة فإن الإدارة الأميركية لم تتمكن من خصخصة اكثر قطاعات الدولة عبئاً على الخزينة -نظام الضمان الإجتماعي- بسبب ضغوطات جماعات المصالح. والخصخصة في الولايات المتحدة الأميركية التي هي انعكاس لخيارات الحكومات المحلية، أقل تسييساً من مثيلاتها الفرنسية والبريطانية بسبب المضمون الإداري الذي تتميز به Policy Management. لكن على الرغم من هذه المعطيات فإن البعد السياسي للخصخصة في الولايات المتحدة كان برأي Henig et al (1988) كلّي الحضور حيث كان للعدوى البريطانية اثر كبير على الخطاب السياسي هناك.

اما في فرنسا فإن الحكومة لم تحرر المنشآت المخصخصة من الضوابط خوفاً من تحكم رأس المال الأجنبي بالسوق. ولتجنيب المواطن شتى عقابيل الإنتاج غير المضبوط الذي يمكن أن ينتج عن السوق. وفي فرنسا أيضاً كانت الخصخصة استراتيجية انتخابية الهدف منها إيجاد حلول للأزمة المالية القائمة ولتحسين فعالية المنشآت العامة ذات الطابع التجاري. وما هو مثير للغرابة في التجربة الفرنسية، إنتخاب حكومة ذات برنامج سياسي يحثّ على تبني مفاهيم السوق بينما غالبية الشعب الفرنسي برأي الكاتب هي مناهضة لهذه المفاهيم.

بالمحصّلة فإن استراتيجية الخصخصة السياسية تستند الى منطق اقتصادي والى منطق ايديولوجي. ان أزمة المشروعية التي تعاني منها الحكومات دفعتها الى تبنّي خطاب ايديولوجي نيو-ليبيرالي من اجل إقناع الناخبين بحسن إدارتها للشأن العام من جهة، ومن جهة اخرى، لإغراء الأسواق المالية بهدف التمكّن من الإقتراض. وبما ان استقطاب الإستثمارات يؤدي الى خلق فرص عمل والى تحسين مالية الدولة، فإن هذه الإستراتيجية شكّلت بالنسبة للحكومات أداة استقطاب شعبية مكّنت الطاقم الحاكم من البقاء في السلطة Laux (1987).

ما هو مدى أهمية الأبعاد التي تم تناولها في هذا الفصل على الحالة التي سنتوقف عندها في الفصل الآتي؟ وهل من دروس أخرى يمكن الإستفادة منها؟

الفصل الرابع: المؤسسة العامة لتطوير النقل العام في مقاطعة أونتاريو-كندا

نتوقف في هذا الفصل عند حالة كندية تعالج إشكالية العلاقة بين العام والخاص بشأن خصخصة قطاع النقل العام في مقاطعة أونتاريو الكندية. يقسم هذا الفصل الى أربعة أجزاء رئيسية: نستعرض في الفصل الأول نشأة المؤسسة وأهدافها. نبرز في الجزء الثاني مواقف الأحزاب السياسية من الموضوع. نستعرض في الجزء الثالث خصوصية المبادرة الحكومية وكيفية إتمام هذه العملية، ونتوقف في الجزء الأخير عند الإستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

نشأة المؤسسة وأهدافها[٥]

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٧٤ وتمت خصخصتها عام ١٩٨٦. لقد أرادت حكومة أونتاريو أيضاً إشراك الحكومة الفيديرالية في المنشأة، إلا ان هذه الأخيرة ترددت في مشاركة لن تكون منصفة لها بسبب تشظّي قطاع النقل في كندا بين حكومة أونتاريو وحكومة كيبيك الداعمة لشركة Bombardiers وحكومة ألبيرتا التي تستفيد من خدمات توفرها شركة المانية في هذا المجال. لكنها كانت ترى بعين إيجابية ما توفّره تجهيزات قطاع النقل من إمكانيات تصدير الى الخارج.

تُعنى هذه المؤسسة بصنع التجهيزات التكنولوجية الخاصة بالنقل العام. كما تُعنى بتوفير الأسواق لهذه التجهيزات. أما الدعم السياسي والمالي الذي كانت تحظى به فقد ساهم بإعطائها قدراً كبيراً من الإستقلالية. لقد تبوّأت هذه

المؤسسة موقعاً إحتكارياً بالنسبة لكل ما له علاقة بالنقل العام في المحافظة. اما مسألة خصخصتها فلم تحصل دون إثارة جدل. فقد أُثير جدل حول إهدار أموال تعود لهذه المؤسسة في سبيل منافع ذاتية إستفاد منها بعض الموظفين، كما أُثير جدل حول عدم جدوى بعض المشاريع التجارية التي قامت بها.

كانت علاقة الحكومة بالمنشأة مميزة، اذ سبق لها سنة ١٩٧٧ ان أرغمت مجلس تورنتو للنقل الذي هو جهاز حكومي يعمل على المستوى البلدي، على رفض عرض Bombardiers الأفضل سعراً لصالح شركة محلية عرضت سعراً اكثر ارتفاعاً مقابل الإلتزام بدفع الفارق للمجلس. وكان لموظفي المجلس تحفّظ على الأسعار المعروضة، اذ سبق للمنشأة ان عرضت، بحسب المجلس، على Santa Clara, California، سعراً أقل، ما أدى الى عرض الخلاف على التحكيم الذي نجهل عمّاذا تمخّض. لقد دعمت الحكومة المنشأة من خلال عقود ذات طابع استشاري Research Contracts لزّمتها لوزارة النقل والإتصالات مقابل إتاوة Royalty على بيع ICTS ومن خلال دعم مجموعة من الأجهزة الحكومية منها Board of Industrial Leadership and Development كما دعمت المنشأة بصورة غير مباشرة عبر تغطية ٥٠٪ من العجز الجاري في مجال النقل على المستوى البلدي، و ٧٥ بالمئة من النفقات، فضلاً عن الـ ٥٠٠ مليون دولار ضمانات مالية على المبيعات. لقد كانت هناك ضمانات مالية ايضاً لكل من ديترويت وبوسطن وسانتا-كلارا-كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية وتورونتو-كندا. ان مجموعة هذه السلوكيات هي التي دفعت بالدرجة الأولى الحكومة الليبرالية باتجاه خصخصة المنشأة.

مواقف القوى المعنية

بالنسبة للحزب الديموقراطي الجديد المعارض وهو اشتراكي النزعة، كما بالنسبة لنقابات العمال، كانت المواقف معارضة لخصخصة المؤسسة وذلك لدوافع أيديولوجية وسياسية.

اما موقف الحزب الحاكم المحافظ، فكان وعلى الرغم من منطلقاته الأيديولوجية النيوليبرالية، ضد خصخصة هذه المؤسسة بسبب مردوديتها المالية ولأسباب سياسية أيضاً، علماً بأن الحكومة لم تكن موحدة الموقف في هذا المضمار. اما بالنسبة للحزب الليبرالي، فقد كان ولأسباب سياسية وعملية ايضاً

مع خصخصة المؤسسة. لقد كانت لديه رغبة بالتمايز عن المنحى الذي اتخذه آنذاك الحزب الحاكم أزاء هذا الموضوع خصوصاً وان الرأي العام كان مهيأ لتقبّل هكذا فكرة. مع العلم بأن الحزب الديموقراطي الجديد كان متآلفاً سياسياً مع الحزب الليبرالي.

أما على المستوى الإداري، فقد كان لرئيس المنشأة موقف مناهض بالمبدأ للخصخصة، الا أنه غيّر رأيه في ذلك لأسباب نستعرضها لاحقاً. بالمقابل، كان هناك تحفظ من قبل بعض الأجهزة البيروقراطية الحكومية للدعم الحكومي غير المشروط للمنشأة.

أما بالنسبة للرأي العام، فقد كان متحفظاً على الطريقة التي تمّت بها إدارة المنشأة والتي كانت تسبّبت بهدر أموال عادت بالنفع لبعض العاملين فيها.

المبادرة الحكومية

عزّز الميل الرسمي باتجاه الخصخصة دراسة جدوى اقتصادية للمنشآت العامة بعنوان The Gracy Report، وقام وزير مالية الحزب بتفويض Donald Gracy مسؤول الحزب عن الإدارة والإتصالات، القيام بها. توصّل صاحب الدراسة في تقريره الى نتيجة مفادها ان المنشآت العامة تؤثر سلباً على الإنتاجية الإقتصادية، وبأن الخصخصة تساهم، إضافة الى تحسين الإنتاجية، بجعل النظام الضريبي أكثر مرونة من خلال تخفيض النفقات العامة، وبتطوير الأداء الإداري وتحقيق أفضل لسياسات الدولة العامة.

الا انه تبيّن بأن استمرار الحكومة بدعم المنشأة يعود الى المسؤولية المالية وبالتالي القانونية عن ٥٠٠ مليون دولار كندي أودعت في المنشأة لقاء ضمانات عن عقود بيع. هذا المبلغ الذي يفوق بكثير أي مبلغ يمكن أن تتقدم به أية شركة خاصة، دفع الحكومة الى الإستمرار بدعم المنشأة.

أبرز تقرير Gracy فوائد الخصخصة وتطرق في أحد أجزائه السرية لـUTDC. وحدد المفوض الحكومي مجموعة من المعايير لكيفية التعاطي مع موضوع الخصخصة ولمسألة توقيت هذه العملية، كما يلي:

- إتمام الخصخصة بشكل انتقائي وليس بشكل شامل. إذ يجب ان تتم خصخصة كل منشأة على حدة أي بمعزل عن غيرها.
- عدم قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها التي انشئت من اجلها أي: ١) تنمية

التكنولوجيا المتطورة. ٢) إيجاد اسواق ملائمة لمنتجات المؤسسة. ٣) توفير فرص عمل وحمايتها.

- نضوج الصناعة في هذا القطاع الذي يتمثل بمقدرة المنشأة على تصدير منتوجها الى أسواق غير محلية.

- العبء المالي الذي تتسبب به المؤسسة لخزينة الدولة.

اما John Kruger المستشار في شؤون الخصخصة الذي تم تعيينه من قبل الحكومة الجديدة والمعروف بخبرته الإدارية وبجزمه في التعاطي مع المشاكل التي تعاني منها المنشآت البلدية، فقال أمام هيئة الحسابات العامة Public Accounts Commite جواباً على سؤال وجّه اليه من قبل المعارضة بأن خصخصة المنشأة تمت بناء لمعيارين: ١) إمكانية تحقيق أهداف المنشأة السياسية بفعالية أكثر من قبل القطاع الخاص. ٢) نضوج الصناعة في الحقل المتخصصة فيه المنشأة أي صناعة تجهيزات خاصة بالنقل العام.

اما الدافع باتجاه الخصخصة فهو يعود برأيه الى: ١) الحدّ من المسؤولية المالية التي تضطلع بها الحكومة ازاء المنشأة العامة. ٢) الإستفادة من سياسة دعم الصادرات التي توفرها الحكومة الفيديرالية. ٣) حماية فرص العمل التي توفرها المنشأة.

بالمقابل، كانت الحكومة السابقة -حكومة الحزب المحافظ- ترى انه من غير المجدي خصخصة المنشأة لا سيما وانها أصبحت مربحة بعد سنوات من الدعم المتواصل. إلا ان هذه المردودية اعتبرت لاحقاً مفتعلة. لقد تمّ التشكيك من قبل الشركة المزايدة او الشارية بصحة هذه المردودية بسبب الطرق المحاسبية التي اعتمدتها المنشأة.

أما بالنسبة لرئيس المنشأة Kirk Foley فقد كان له موقف مبدئي متحفظ على الخصخصة لأسباب يفسّرها برأينا المنطق البيروقراطي المقاوم لتغيير يمكن ان يكون على حساب المصالح والنفوذ والإمتيازات التي توفّرها المنشأة العامة. الا انه اتخذ في النهاية موقفاً متجاوباً من خصخصة المنشأة خصوصاً وان الدعم الحكومي لها تضاءل برأيه دراماتيكياً مع مجيء الحكومة الجديدة التي ألغت بالفعل مشروعاً[١٠] يقضي بتكييف ICTS مع حاجات قطاع النقل في جنوب مقاطعة أونتاريو، وليس فقط في مدينة تورونتو. كما يعود تجاوبه لأسباب

براغماتية إذ انه لم يكن بالإمكان مواجهة تصميم الحكومة الجديدة على خصخصة المنشأة باعتبار أنها حكومة مناهضة للحكومة السابقة التي عمل في ظلها وبرعايتها.

شدد Kruger على أهمية الشفافية التي تمتّعت بها خصخصة المنشأة في ظل الحكومة الجديدة مقارنة بما حصل في عهد سالفتها، اذ تمّ في ٢٨ كانون الثاني وفي ٢٤ آذار ١٩٨٦ إستجواب كل من Foley وبعض موظفي مكتب المفوض المالي في المقاطعة، كما جرى استطلاع آراء الفعاليات النقابية المعنية وآراء سياسيين محليين، وجرى في آذار ١٩٨٦ وضع كل المعلومات بتصرف الجمهور[٦]، مع العلم بأن هذه الهيئة كلّفت المفوّض الحكومي في أونتاريو القيام بتقييم مستقل لقيمة المنشأة تحفّظ في خلاصته على القيمة التي حددتها شركة المحاسبة التي وقع اختيار الحكومة عليها لدراسة عملية خصخصة المنشأة. علماً بأن ما قدّمته الشركة لشراء المنشأة العامة كان سعراً أفضل بكثير مما اقترحه رئيس المنشأة الذي تمّ استجوابه من قبل المفوض الحكومي.

شدد Gracy على ضرورة إنجاح عملية الخصخصة القائمة لكي تسهل مشاريع الخصخصة اللاحقة. في الحالة المعاكسة، ستتعقد الخصخصة بسبب الرأي العام الذي سيتكوّن نتيجة هذا الفشل.

واقترح من أجل ذلك ما يلي:

- التعاقد مع شركة خاصة تعمل في مجال الإستثمارات او في مجال المحاسبة على ان تكون الأفضلية للشركة التي لها خبرة في مجال الخصخصة.
- ان يتولى عملية الخصخصة جهاز حكومي واحد وذلك بهدف تجنّب تكاثر وتشابك الأدوار والصلاحيات.
- ان تتم الخصخصة بسرعة معقولة تجنباً لأية أعباء إضافية.
- تفويض هيئة حكومية باستطلاع آراء المعنيين وباستجوابهم عند الحاجة.

ودخلت في عملية المناقصة ثلاث شركات: هي شركة Versatile Corporation of Vancouver، وشركة Lavalin الكيبيكية، وشركة Bombardiers الكيبيكية.

على من وقع الخيار ولماذا؟

طلب من كل متقدّم إيداع مليون دولار كندي كضمانة مالية، مع الإلتزام بإرجاع

المبلغ بالكامل اذا تقدّمت الشركة للمناقصة بنزاهة ، أما في الحالة المعاكسة فيتمّ حسم ١٠٠ الف دولار من الضمانة المالية المودعة. وقد طُلب من هذه الشركات التوقيع على اتفاق يتمّ بموجبه التعهد بعدم تسريب أية معلومة ذات علاقة بعملية المناقصة.

إنسحبت Versatile Corporation of Vancouver من المناقصة، ووقع الخيار على شركة Lavalin للأسباب التالية:

- الفارق الملحوظ في العرض.
- تكامل صناعة Lavalin مع صناعة شركة UTDC بينما صناعة شركة Bombardiers غير متكاملة مع صناعة هذه الأخيرة بل تعتبر نسخة عنها.
- ليونة موقف شركة Lavalin النسبي بخصوص وضع الموظفين، مع العلم بأن الشركتين تحفّظتا على هذا الموضوع.
- تجنّبت الحكومة باختيارها Lavalin إعطاء امتياز احتكاري لـ Bombardiers يشمل كل كندا بخصوص تصنيع عربات المترو.
- التزام الشركة التي وقع عليها الإختيار بتنويع منتوجها جعل العرض الذي تقدّمت به اكثر اغراء.

ونقول أيضاً انه وقع الخيار على Lavalin ربما لأن علاقة حكومة أونتاريو بالشركة الأخرى لم تكن علاقة ودية، إذ سبق للحكومة سنة ١٩٧٧ ان أرغمت مجلس تورنتو للنقل Toronto Transit Commission على رفض عرض Bombardiers الأفضل سعراً لصالح UTDC التي عرضت سعراً أعلى. والتزمت بدفع الفارق للمجلس.

بالمقابل كان لـ Bombardiers مآخذ على المنشأة أبرزها: ١) عدم صلاحية مصنع ومعدات المنشأة في منطقة Thunder Bay. ٢) التزام المنشأة بعقود رتبت عليها مسؤوليات كبيرة تجاه زبائنها في الوقت الذي لا تترتب فيه على مموّنيها مسؤوليات كبيرة ٣) طلبت الشركة من الحكومة الإلتزام بتوظيف ١٥ مليون دولار من أجل تحديث التجهيزات، على ان يتم حسم هذا المبلغ من أي مساعدة فيديرالية لاحقة.

اما الفائدة التي كانت ترجوها الشركة من كل هذا المشروع فكانت تقضي بـ: ١) توحيد سوق أونتاريو وكيبيك. ٢) الإستفادة من دعم الحكومة الفيديرالية

والحكومة الإقليمية في مجالي تشجيع صادرات الشركة وتحديث بنيتها التكنولوجية، الأمر الذي كانت تشاطرها إياه الشركة الأخرى. ٣) الإستفادة بعد الخصخصة من وضع المنشأة الإحتكاري على مستوى المقاطعة والذي شاطرتها ايضاً فيه الشركة الأخرى.

على ماذا تمّ الإتفاق؟

أعلن وزير النقل والإتصالات بتاريخ ٧ آذار ١٩٨٦ قبول عرض Lavalin على ان يجري إتمام الإتفاق في الأول من أيار ١٩٨٦ تجنباً لإطالة المفاوضات. وحصل الإتفاق في ١٤ تموز ليصبح ساري المفعول في ١٧ أيلول ١٩٨٦.

وتم الإتفاق على إلغاء الإمتياز الإحتكاري للسوق الأونتارية في مجال التجهيزات المتعلقة بالنقل العام خصوصاً من قبل Toronto Transit Commission على ان تكون حماية فرص العمل التي توفرها المنشأة مرتبطة بعقود العمل التي يتم الحصول عليها لاحقاً، وهذا ما التزمت به Bombardiers أيضاً.

وتم الإتفاق على تقسيم الأصول والحسومات، وعلى ان تقسّم المنشأة الى جزأين، تمتلك الشركة الجزء التجاري منها وهي UTDC Inc التي اصطلح على تسميتها (New UTDC) وتعود الى شركة Lavalin تكنولوجية المنشأة ومصانعها وكل البيانات غير اللازمة لإتمام العقود الجارية. اما الجزء الآخر فيبقى ملك الدولة وهو عبارة عن منشأة محدودة المسؤولية أو ما اصطلح على تسميته (Existing UTDC) وهي منشأة مسؤولة عن تنفيذ العقود الجارية تلتزم في اطارها الحكومة بالإضطلاع بمسؤوليتها عن ٥٠٠ مليون دولار كندي liabilities وُظفت في المؤسسة لضمان إتمام مشاريع تم الإتفاق عليها سابقاً.

كما تم الإتفاق أيضاً على ان تدفع الحكومة للشركة مبلغ ١٠ ملايين دولار بدل أتعاب لقاء إدارة العقود الجارية، وعلى ان يتم دفع ٢,٧٥ مليون دولار شهريا على فترة ١٨ شهراً لقاء مصاريف عامة، ومبالغ اخرى لقاء مصاريف اخرى لم تتضح لنا معالمها. اما الحكومة فتحصل مقابل ذلك على الأرباح المترتبة على هذه العقود.

بالمقابل، تدفع New UTDC الى الحكومة مبلغ ١٠ ملايين دولار وتدفع أيضاً سندات بقيمة ٢٠ مليون دولار تقسّط على عشر سنوات. أما بالنسبة للفائدة المترتبة على هذه المبالغ فقد استبدلت بدفع ٢٥ ٪ من الأرباح تلتزم بها الشركة

امام الحكومة. هذا يعني انه في حال عدم تحقيق ارباح لن تتلقى الحكومة شيئاً بالمقابل. مع العلم بأن الحكومة لم تتمكن من اقناع الشركة بضمان حق الموظفين في الإحتفاظ بوظائفهم بشكل دائم. الا انها التزمت باستخدام أجراء بالساعة لمدة اربع سنوات،[٧] كما التزمت بعدم نقل الموظفين خارج مقاطعة أونتاريو وبدفع ١٠ ٪ اضافية الى الحكومة من ارباح المنشأة اضافة الى ال ٢٥ ٪ المتفق عليها مسبقاً في حال عدم تنفيذها لهذا البند.

وتم الإتفاق أيضاً على ان توظف الحكومة في البحث والتنمية في المنشأة خلال السنوات الثلاث التي تلي التوقيع، مبلغاً يساوي ذلك الذي وظّفته خلال السنوات الثلاث التي سبقت الخصخصة، وعلى ان توفر الحكومة للشركة الجديدة عقداً مع المنشأة الحكومية الفيديرالية في مجال النقل Via Rail كشرط لإتمام العقد[٨].

بالمقابل تلتزم الشركة بإنفاق مبلغ ١٠ ملايين دولار على المنشأة في السنوات الخمس التي تلي السنوات الثلاث آنفة الذكر، وعلى أن تعيّن الحكومة ٢٥ ٪ من أعضاء مجلس الإدارة، مع إعطائها أفضلية first refusal on New UTDC shares.

إستنتاجات

ما يجب التأكيد عليه هو ان خصخصة المؤسسة هي عملية تغيير في أدوات إدارتها، وهي تمثل انتقالاً جزئياً للملكية لصالح القطاع الخاص. فبينما كانت الإدارة وأدوات الإنتاج تعود الى الدولة قبل الخصخصة أضحت بعدها مزيجاً من ملكية حكومية وملكية خاصة. وتعكس هذه العملية تسوية بين مصالح مشتركة قائمة بين الفريقين. فقد تبين انه ليس من مصلحة الحكومة الإنسحاب الكلي من المشروع لصالح الفريق الآخر، ولا من مصلحة الشركة تملّك المنشأة بالكامل. فالحكومة توفر من ناحيتها سوقاً مضموناً للشركة. اما الشركة فتلتزم من جانبها بإدارة العملية الإنتاجية وبتوفير وحماية فرص العمل.

ماذا على المستوى التقني؟

تم أعلاه استعراض معايير خاصة بتوقيت الخصخصة وبشروط إنجاحها لن نعود اليها مجدداً. ما يهمنا الآن هو ما يلي:

- يمكن القول بأن Bombardiers (الشركة التي لم يقع الخيار عليها، بطلبها من حكومة أونتاريو الإلتزام بتوظيف ما قدره ١٥ مليون دولار لتطوير وتنمية

المؤسسة) أظهرت رؤية نوعية، اذ ان مسألة تطوير وسائل الإنتاج تشكل أحد أهم شروط المنافسة. إلا ان السعر الذي تقدمت به كان أقل من ذلك الذي تقدمت به الشركة الأخرى.

- ان التكامل والتنويع في الإنتاج وفي أدواته يساهم أيضاً بتوسيع سوق الإنتاج وبالتالي بتحسين مردوديته. لقد شكل هذا العامل حافزاً للحكومة لاختيار Lavalin، بينما إن تجهيزات الشركة الأخرى لا تتكامل مع تجهيزات المنشأة، لا بل تعتبر نسخة عنها.

- إن اختيار Wood Gundy بصفتها شركة مختصة بالمحاسبة بدل شركة مختصة بالإستثمار هو خيار جيد. ولو تم اختيار شركة متخصصة بالمجالين معاً لكان أفضل. إلا اننا لا نعلم ما اذا كان لهذه الشركة خبرة في مجال الخصخصة أم لا. والجدير ذكره ان اختيار هذه الشركة كلّف الحكومة مصاريف باهظة لم نستطع الإطلاع عليها وهي تعود برأي البعض الى بطء عملية الخصخصة.

- أبدت Lavalin الشركة التي وقع الخيار عليها تحفّظاً على الأرقام التي كانت تفيد بها UTDC بشأن مردوديتها، اذ كانت تعزو السبب في ذلك الى الإجراءات المحاسبية التي كانت المنشأة تعتمدها والتي كانت تساهم برأيها في انتفاخ هذه الأرقام. وهذه الإشكالية هي في غاية الأهمية لأنها تؤثر سلباً على عامل الإستثمار وعلى السعر الذي يجب ان يرتكز على قاعدة العرض والطلب، في مناخ يجب ان يتّسم بانسياب طبيعي وكامل- أي غير مصطنع- للمعلومات.

- أشرنا الى ان الفريقين التزما بتوظيف أموال في مجال البحث والتنمية، كما أبديا رغبة في الإستفادة من المساعدات الفيديرالية بهذا الخصوص. يطرح ذلك مسألة مركزية ذات علاقة بالنظام الضريبي. وما يهمنا بهذا الخصوص هو العمل على تطوير هذا النظام بشكل يساهم بتطوير القطاع الخاص لجعله تنافسياً على المستوى الدولي. ان مسألة تطوير الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، بمساعدتها على عقلنة أدوات عملها وتصريف إنتاجها، هي مسألة في غاية الأهمية. إلا انه لا ينبغي إغفال البعد الرقابي لهذه المساعدات.

ماذا على المستويين السياسي والأيديولوجي؟

سبق لـ Lavalin ان وقعت عقود عمل مع الحكومة قبل خصخصة المنشأة، ويمكن أن ينتج عن هذه العلاقة مفاعيل جدية أهمها: ١) مراعاة بالسعر للشركة المتقدمة للشراء. ٢) مراعاة من قبل الشركة المتعاقدة للشراء، لوضع الحكومة المالي او السياسي من خلال اعطائها هامشاً هاماً من التحرك مقابل عقود مستقبلية. ٣) تعاقد الحكومة المسبق مع الشركة التي وقع الخيار عليها في مجالات عدة، يعطي الحكومة هامش مناورة أو وسيلة ضغط.

ان خصخصة المنشأة لا تستند الى خلفية ايديولوجية. لقد كانت الـ UTDC المنشأة الوحيدة التي تمت خصخصتها في عهد الحزب الليبرالي على الرغم من مواقفه الإستعراضية المعارضة للخصخصة بصورة عامة، وعلى الرغم أيضا من موجة الخصخصة التي كانت سائدة في الثمانيات في الدول الغربية. إذ كيف يمكن تفسير سلوك حكومة "محافظة" الداعم مالياً وسياسياً لمنشأة صناعية عامة، في الوقت الذي نرى فيه حكومة ليبرالية أقل تقبلاً أيديولوجيا لفكرة الخصخصة، تسعى جاهدة للخصخصة؟

ولو كان للأيديولوجيا دور في ذلك لكانت تمّت خصخصة منشآت كثيرة أخرى خصوصاً وان Donald Gracy أشار في تقريره الى أن مجموع عائدات المنشآت الأونتارية يمثل فقط ٣,٩ بالمئة من مجموع رأس المال الموظف، مستنتجاً بأن الملكية العامة تضعف الإنتاجية الإقتصادية على مستوى المنشأة كما على المستوى الماكرو-إقتصادي. اما السبب في خصخصة المنشأة فهو سياسي ومالي في آن: السبب السياسي يكمن في رفع يد الحزب المحافظ عن المنشأة. اما السبب المالي فيعود الى إيقاف الهدر المالي الذي تسبّبت به منشأة عبر سنوات طويلة من الدعم الحكومي لها.

لقد تمت عملية الخصخصة لأسباب سياسية وليس فقط مالية. وشكّل تنحّي رئيس الوزراء Davis عن السلطة سنة ١٩٨٥ أهم مفصل في تاريخ المؤسسة حيث تضاءل دراماتيكياً الدعم المالي والسياسي الحكومي لها.

وطرحت عملية الخصخصة ثلاث إشكاليات رئيسية:

الأولى تكمن في تشابك وتداخل الأهداف لا بل وتناقضها، اذ كيف يمكن العمل على خلق وحماية فرص عمل في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الى خصخصة

المنشأة؟ هنا كانت تكمن الصعوبة بإقناع الحكومة بالإنسحاب الكلّي من المؤسسة.

اما الإشكالية الثانية فكانت تكمن بدورها في قدرة المؤسسة قبل عملية الخصخصة على تصدير صناعاتها الى المقاطعات الكندية الأخرى. هذا المعطى كان عكس مستوى هاماً من النضوج كانت تتمتع به المنشأة، وشكّل بالمقابل حجة قوية لمعارضي مشروع الخصخصة، اذ كيف يمكن تبرير خصخصة المنشأة في الوقت الذي اصبحت فيه مربحة؟

اما الإشكالية الثالثة فقد تمثلت بالدعم الحكومي المالي الكبير. هذا الدعم الذي ساهم الى حد كبير في رفع قيمتها التجارية وحال في الوقت ذاته دون قبول الحكومة بالإنسحاب كليا من المنشأة لصالح القطاع الخاص.

في العقد الأول من الثمانينات تقبّل الرأي العام فكرة الخصخصة ولا سيما ان الدعم المالي-السياسي المتزايد لهذه المنشأة كان موضع جدل. وقد انتهجت الحكومة الجديدة بعكس سالفتها التي لم تكن موحدة الموقف[٩]، منحى إتّسم بالشفافية من خلال وضعها كل ما يلزم من معلومات بتصرف الشركات المنخرطة في عملية المناقصة، وأيضاً بتصرف الجمهور. ومنحى كهذا ساهم، على الرغم من تعارضه مع عقلانية السوق الإقتصادية، في دقرطة عملية خصخصة المنشأة من خلال جعل مساءلة العامة للحكومة أمر في المتناول. وإضافة الى استجواب إداريين كرئيس الـ UTDC، جرى استطلاع آراء ممثلين نقابيين وسياسيين محليين في Kingston & Thunder Bay حيث يوجد مجموع المنشآت والمباني والتجهيزات التابعة للـ UTDC ما أشرك الجميع بشكل او بآخر في عملية اتخاذ القرار، وذلك بعكس الحكومة السالفة. واستطراداً الحكومة الفيديرالية.

والمثير للملاحظة هو رغبة المنخرطين في عملية المناقصة الإحتفاظ بوضعية هذه المنشأة الإحتكارية. ويمكن الإستنتاج بأن الغاية من خصخصة المنشأة لم تكن تعزيز قانون السوق ولا كان خياراً أيديولوجياً، انما استراتيجية سياسية-مالية تهدف الى تعزيز مالية الدولة. اما عمل الحكومة على الإبقاء على حضورها في المنشأة (٢٥ ٪ من اعضاء مجلس الإدارة) فهو ذو خلفية "وطنية"(إقليمية) واجتماعية سياسية، ويعود الى رغبة الحكومة بإبقاء السوق الأونتارية للصناعات الأونتارية ولليد العاملة الأونتارية. كون الشركة التي وقع الخيار عليها هي شركة كيبيكية، أي انها تنتمي الى مقاطعة أخرى وهي مقاطعة كيبيك الفرنكوفونية.

والإضرار بهذه المسألة الحيوية يقود الى مضاعفات اجتماعية وسياسية-انتخابية جدية. ان رغبة الحكومة بعدم التخلي كلياً عن المنشأة يحمل نوعاً من المدلول التنموي-المناطقي، الى مدلول سياسي-ثقافي تفسرهما طبيعة النظام السياسي الذي هو نظام فيديرالي، وأيضا الى الثنائية الثقافية الإنكليزية-الفرنسية التي تشكل إحدى أهم سمات هذا النظام. والجدير ذكره في هذا المجال أن أحد أهم أهداف خصخصة المنشأة يكمن باعتراف الفريقين في الإستفادة من الدعم الحكومي الفيديرالي في مجال البحوث والتنمية بالإضافة الى المساعدات التي توفرها الحكومة الإقليمية في هذا المجال. أضف الى ذلك سياسة الحكومة الفيديرالية الداعمة للصادرات. ذلك ان الصناعات التي تنتجها المنشأة هي معدة أساساً للتصدير.

استنتاجات عامة ومنظورات مستقبلية

الخصخصة هي انعكاس لحراك الاقتصاد العالمي ولوضعية الاقتصاديات الوطنية الماكرو-إقتصادية، ولطبيعة العلاقات السياسية الدولية. وهي أيضاً نتيجةً لخيارات سياسية. وتخضع الخصخصة لتأثير ثقافات البلدان السياسية وللمؤسسات الدولية الاستشارية والنقدية وللأوساط الأكاديمية وللرأي العام ولوسائل الإعلام، ولموظفي الدولة الكوادر. والخصخصة هي أيضاً نتيجةً لطبيعة العلاقة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

انها فعل سياسي وانعكاس لإرادة تغيير فوقية (النخب الحاكمة)، كما انها انعكاس لضواغط تغييرية قاعدية المنشأ، وهي شمولية المحتوى ومتشعبة الأبعاد. فهي أسلوب يرمي الى عقلنة موارد الدولة البشرية والمادية، وتشكل محاولة لإعادة التعريف بدور الدولة وبرسم حدودها من جديد.

لا بد من القول إن انتقال الملكية عبر الخصخصة ليس دائماً الحل لمشاكل الدولة المالية او الإقتصادية او الإدارية العالقة. وبما ان الخصخصة ليست دائما فعلاً اقتصادياً، فهي لا تخضع فقط لقانون السوق او لاعتبارات إيديولوجية. انما أيضاً لحسابات سياسية، وتهدف من هذه الزاوية الى:

- إستقطاب أكبر شريحة من الناخبين من خلال إقناعهم بجدية الطبقة الحاكمة في حلّ المشاكل التي تعاني منها الدولة.

- إرضاء الأوساط النقدية بهدف ضمان الحصول على السيولة الضرورية عبر الإقتراض لسدّ الديون وللتمكن من الإقتراض لاحقاً.
- إرجاع حدود الدولانية -DEETATISM- إرضاءً للطبقة الإقتصادية التي تخشى الضواغط القانونية وغير القانونية التي تقيّد أنشطتها.

وفي الوقت ذاته وبشكل متناقض ظاهرياً، فإن العقلانية السياسية التي تأبى اتخاذ قرارات غير مربحة سياسياً، لا تسمح مثلاً بالشروع بإلغاء مؤسسات او بتسريح موظفين، لأن قراراً كهذا له مضاعفات سياسية جدية. من هنا فإن الحكومات في الدول الديمقراطية، تواجه إشكالية العلاقة بين تقليص القطاع العام والرأي العام، اذ كيف يمكن لها إختزال عدد موظفي هذا القطاع من دون إثارة نقمة شعبية ومن دون وضع مشروعيتها على المحك؟ من هنا يستوجب الأخذ بالإعتبار عند كل عملية انتقال للملكية، مصالح المعنيين كافة.

في تقويم عناصر مؤثرة في الملكية العامة والملكية الخاصة

الخصخصة هي عبارة عن مجموعة عناصر متجانسة يمكن في الميسور الإنتقال باستمرار من واحد الى آخر فيها. وهي تعني الإنتقال الكلي أو الجزئي للملكية العامة لتصبح ملكية خاصة. وتعني أيضاً تبنّي القطاع العام لمنطق القطاع الخاص في ادارة شؤون منشأة عامة بهدف تحسين الإنتاجية. اما مبررات ذلك فهي تعود برأي دعاة النيوليبرالية الى ضرورة تحرير الإقتصاد من الضواغط التقنينية ومن الملكية العامة اللتين تؤثران سلباً على الإنتاجية والفعالية الإقتصادية. ومن الممكن للدولة برأي هؤلاء تحقيق سياساتها العامة بفعالية أكبر عبر القطاع الخاص، وأيضاً من خلال الدعم المباشر لهذا القطاع، ما يسمح استطراداً بتقويم أكثر عقلانية للأكلاف والمنافع، ما يجعل الأكلاف المترتبة على هذه السياسات أكثر وضوحاً للجمهور. وبإمكان الحكومات الإستمرار بالعمل على تحقيق أهداف المنشأة بعد حصول الخصخصة من خلال شراكة مع القطاع الخاص في إدارة شؤون هذه الأخيرة أو من خلال تلزيم القطاع الخاص إدارة شؤون منشآت عامة. وبإمكان الحكومات أيضاً تحقيق سياساتها بإشراك الجمهور من خلال بيعها أسهم المنشأة مع حجب حق التصويت عن الجمهور (Non-Voting Shares) أو إعطائه هذا الحق، أو من خلال تصفية (winding up) المنشأة العامة وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لملء الفراغ الحاصل، او من خلال حوافز توفّرها

الحكومة كعقود يلزم القطاع الخاص تنفيذها أو أيضاً عبر الدعم المباشر أو عبر ضمانات مالية. لكن سعي الحكومات للحصول على افضل العروض لشراء المنشأة قد يتعارض مع مبدأ المنافسة. ذلك ان لطبيعة الأنظمة والقوانين المعمول بها أثرهما الكبير في تحديد مستوى مردودية المنشأة وفي تحديد قيمتها. وبمعنى آخر فإن منشأة عامة تتمتع بموقع احتكاري وفّرته لها الدولة يعطيها قيمة شرائية اكبر بمعزل عن عدد المتنافسين في السوق ويستوجب اذن الأخذ بعين الأعتبار، قبل اية عملية انتقال للملكية، فعالية الملكية الأداتية-INSTRUMENTAL EFFICIENCY- أي تحديد آلية التدخل الحكومي التي تسمح بتحقيق الأهداف الوطنية والإجتماعية بأقل كلفة ممكنة.

لا تضمن الخصخصة خدمة أفضل في جميع الحالات وذلك لأسباب أيديولوجية وإقتصادية، ويتجنب مؤيدو الملكية الخاصة الأخذ بالإعتبار البعد الإجتماعي والوطني للمؤسسات العامة، ويعزون ذلك الى لا ربحية هذه الأخيرة بسبب انعدام الجوّ التنافسي وبسبب سلوك الموظفين البيروقراطي. ان تبنّي الحكومات لأسلوب الـ BOT، أي تلزيم شركات خاصة إدارة واستثمار قطاعات غير منتجة، على ان تعاد الى الدولة بعد تفعيلها بعد فترة زمنية يتفق عليها. او ان يترك للقطاع الخاص مهمة إدارة منشآت أو مهمة تولّي قطاعات انتاجية معينة، يعطي المبادرة الحكومية البعد العقلاني البريء من الخلفية الأيديولوجية. وهذا ما هو شائع في الولايات المتحدة الأميركية والى حد ما في بريطانيا. إلا ان لهذه الآليات سلبيات عدة أهمها العقلانية الإقتصادية للشركات الملزّمة والقائمة على البحث عن أكبر قدر ممكن من المنافع مقابل الإضطلاع بأقل التكاليف. هذه الإشكالية دفعت بالإدارة الأميركية وبمجلس النواب الى إتخاذ إجراءات تدبيرية- إحترازية أهمها تعزيز الرقابة الحكومية على العقود التي يتم توقيعها بين الإدارة والقطاع الخاص من ناحية. وتعزيز المساءلة البرلمانية للحكومة بهذا الخصوص من ناحية أخرى. أما في بريطانيا حيث الخلفية يغلب عليها الطابع الأيديولوجي، فقد تم الإنتقال الكامل لملكيات عامة عديدة، ما أخرج الموضوع من دائرة الرقابة الحكومية والمساءلة البرلمانية.

واذا اردنا تقويم مستوى فعالية شركة خاصة مقارنة بمستوى فعالية مؤسسة عامة، ينبغي عدم عزل أهمية مردودية المؤسسات العامة الإجتماعية عن مجموع

ارباحها. ولو تم دمج البعد الإجتماعي في عملية التقويم لكانت اختلفت النتائج جذرياً. ان الشركة الخاصة غير ملزمة بالإضطلاع بمسؤوليات من هذا القبيل، الأمر الذي يساهم في الإيحاء بأن حجم ارباحها هو اكبر بكثير من حجم ارباح المؤسسة العامة. وللمؤسسات العامة وقع ايضا على الإنماء الإقتصادي يتم من خلال توفير فرص عمل ومن خلال توفير عقود عمل للقطاع الخاص، ومن خلال دعم القطاعات النامية، ما يوفر لها مقومات النمو ويطور قدراتها التنافسية.

ويجب الأخذ بعين الإعتبار كلفة عملية انتقال الملكية. فقد دلت الدراسة على ان كلفة انتقال الملكية العامة الى القطاع الخاص كانت باهظة في غير حالة، ان بالنسبة لقيمة الدعم الحكومي لعمليات "التطهير الإدارية" من اجل "نفخ" القيمة الشرائية للمؤسسة العامة، أم بالنسبة لكلفة الإستشارات عبر وكالات السمسرة، أم بالنسبة للأكلاف الناتجة عن التسويق الإعلامي. إن اعطاء شركات معينة امتيازات تجارية بشكل يحدّ من التنافس، يستوجب أخذه بالحسبان خلال عملية التقويم.

ولتقويم الخصخصة يجب الأخذ بالحسبان، ليس فقط العناصر التي يمكن تقويمها إحصائياً أو رقمياً كالموجودات، ورأس المال، والمردودية، وعدد العاملين في المؤسسات الاستراتيجية، والإمتيازات التجارية التي تتمتع بها بعض المؤسسات، والأنشطة الإقتصادية التي توفرها، انما يجب الأخذ بعين الإعتبار أيضاً العناصر غير القابلة للتقويم الرقمي او الإحصائي، والتي هي بالغة الأهمية، كالإستقرار الإقتصادي القطاعي، بل أهمية ممارسة دور قطاعي ريادي، والإنماء المناطقي، والإستقرار السياسي والأمني والتشريعي والقضائي. وبيروقراطية الدولة، والنظام الضريبي المحفّز للأنشطة الإقتصادية والإستثمارية... والثقافة السياسية والعدالة الإجتماعية.

ان انتقال الملكية عن طريق بيع أسهم للمواطنين تزداد شعبية. وإيجابية عملية انتقال الملكية بهذه الطريقة تكمن في انها اجتماعية الخاصية ولاسيما عندما يُحدد سقف لا يمكن تخطيه (١٠ أو ١٥ ٪ مثلاً) بغية محاربة ظاهرة التركيز المالية. ولهذه العملية إيجابية أخرى تكمن في إقبال المساهمين على المشاركة من اجل رفع مستوى ربحية الشركة. بالمقابل، فإن لهذه العملية خلفية أيديولوجية تقضي بجعل الشروع في أية عملية انتقال للملكية بالإتجاه المعاكس- أي باتجاه

القطاع العام- مستحيلة. وهذه الإستحالة تكمن في توسيع رقعة المشاركة والمساهمة الشعبية في المؤسسة، وهو ما اصطُلح على تسميته بالرأسمالية الشعبية، إلا ان للمسألة وجهاً آخر أيضاً، اذ تدل المعطيات المتوافرة على ان الإقبال الجماهيري على شراء الأسهم اضمحل في غير حالة كـ British Telecom حيث باع أكثر من ٢،٢ مليون مساهم الأسهم التي يمتلكون (يوازي هذا الرقم حوالى ربع عدد المساهمين) على الرغم من محاولات السلطات الرسمية إغراء هؤلاء بالإحتفاظ بحصصهم. كذلك حصل مع British Aerospace حيث لم يبقَ بعد عشرة اشهر من عملية عرض الأسهم إلا ٢٧ ألف مساهم من أصل ١٥٠ الفاً. ويعود السبب في ذلك الى قيام الحكومة بتخفيض قيمة الأسهم إصطناعياً في اول عملية بيع حصلت، لدفع المواطنين إلى الإقبال على الشراء، الأمر الذي جعل الراغبين في المشاركة في عمليات البيع اللاحقة يشعرون بالغبن بسبب ارتفاع بل رفع أسعار هذه الأسهم اصطناعياً. والخوف من سوء مردودية الشركة الناتج عن اضطراب الأسواق المالية العالمية، يساهم أيضاً بالتأثير سلبا على ثقة المساهم بالشركة كما بغيرها من الشركات الخاصة.

ان انتقال الملكية او عدم انتقالها يتعلّق بالثقافة السياسية للشعوب. ان لبنان مثلاً لم يعرف دولة عناية او دولة حامية بالمعنى الدقيق للكلمة - Welfare State Etat Providence- منذ استقلال الجمهورية، واعتاد العيش في ظل نظام اقتصادي حرّ غير مدعوم منهجياً من قبل القطاع العام والسلطة السياسية، واستطاع أيضاً من خلال مجتمع مدني فاعل، سدّ حاجات إجتماعية بالغة الأهمية. إن الإقتناع بأهمية الملكية العامة هو ملك نخبة مثقفة وشرائح اجتماعية لا إمكانيات مادية لديها تخوّلها إيجاد بدائل افضل. ويتعزز الإقتناع بجدوى الملكية العامة بقدر ما تترسخ العدالة ممارسة، لتنعكس سلوكاً ونهج حياة لدى المواطن.

ان توقف مؤسسة عامة عن إنتاج المنافع العامة، أي عندما يفتقد وجودها مبرره الإجتماعي يجعل خصخصتها أمراً مطلوباً. إلا ان الإشكالية تكمن، كما أشرنا، في تقويم الأهداف والوظائف غير ذات النفع المادي، كالإنتماء الوطني او العدالة او الأمن الإجتماعي. ولرفع مستوى انتاجية المؤسسات العامة وجعلها بالتالي مربحة تجارياً، يجب اخضاعها للمنافسة وتطوير أدائها الإداري. ولقد

دلت الدراسة على ان المنافسة ساهمت بجعل العام «غير» أقل ربحية من الخاص، كما دلّت على ان انتقال الملكية لا يؤثر في الإنتاجية، انما اداء هذه المؤسسات الإداري هو الذي يؤثر في ذلك. ودلّت الدراسة أيضاً على ان تعاوناً او توافقاً بين القطاع العام والجسم النقابي هو أمر ممكن بل ايجابي. وقد اتاح هذا التعاون- التوافق فرصة الإبقاء على العديد من فرص العمل التي كانت ستضيع لو لم يحصل التعاون، وبالتالي فإن عقداً اجتماعياً بين هذين الطرفين -القطاع العام والقطاع النقابي- يتّسم بالواقعية، يبدو اليوم أكثر إلحاحاً من ذي قبل. اما اذا اردنا التخلص من المؤسسات العامة غير ذات المردودية اجتماعياً وتجارياً، فيجب عندئذ اختيار تلك التي ليس لها قيمة رمزية واضحة، أي تلك التي ليس لها حضور راسخ في الذاكرة الجماعية.

اما بالنسبة للشراكة بين العام والخاص فينتج عنها توتر في العلاقات ونزاعات حادة. ويعود ذلك الى التفاوت البنيوي بين المفهوم العام والمفهوم الخاص للمنفعة. فبينما يرتكز المفهوم الخاص على اعتبارات ذات نفع مادي، فإن المفهوم العام يهدف الى تحقيق أهداف إجتماعية ووطنية، أي أهداف غير ذات نفع مادي، بمعزل عن الكلفة التي يتطلبها تحقيق هذه الأهداف. ان شدة التوتر بين العام والخاص يؤدي، إما الى انسحاب العام لصالح الخاص، وإما الى انسحاب المساهمين تاركين العام يدير المؤسسة بناء لخلفيته واعتباراته. لكن هل من تأثير لغير العام والخاص على دينامية وبُنى الإقتصاد والإدارة والمجتمع؟

في الإقتصاد الوطني الشرعي وغير الشرعي

تتأثر بنية الإقتصاد الوطني بالأنشطة الإقتصادية غير الشرعية. ومن المضاعفات الإقتصادية الناتجة عن ذلك الإختلال في تنفيذ الدولة لسياساتها العامة. اما بشأن السياسة الضريبية فتصبح الدولة ملزمة برفع سقف الإلزام الضريبي على الأنشطة الإقتصادية المصرّح بها من أجل تغطية العجز الناتج عن الأنشطة غير الشرعية. ومن الشائع في الإحصائيات الرسمية للبطالة، عدم تحديد عدد الذين يتعاطون بالإقتصاد غير الشرعي، وبالتالي، فإن ما ينتج عن ذلك هو تضخم في الإحصائيات يتبعه تضخم على مستوى سياسات الدولة العامة. اما على مستوى سياسة الدولة الإقتصادية فالأمر لا يقل خطورة وتعقيداً. ذلك ان وجود الإقتصاد غير الشرعي بما يمثله من تأثير على النشاط الإقتصادي

العام[١٠]، يحول دون السماح للدولة باتخاذ قرارات خالية من الإرباك. فلو افترضنا ان نمو الأقتصاد غير الشرعي هو اسرع من نمو الإقتصاد الشرعي. وان اسعار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإقتصاد غير الشرعي، هي اقل من اسعار السوق الرسمية، فإن نسبة التضخم ستكون حتماً أعلى مما هي عليه، مع ما ينتج عن ذلك من تضخم في قدرة المستهلك الشرائية. وللإقتصاد غير الشرعي انعكاسات سلبية على وضع الباحثين عن عمل في السوق الرسمي او الشرعي بسبب ملء العاملين غير الشرعيين الأماكن الشاغرة في السوق الشرعي. ويؤدي ذلك ايضاً الى اختفاء وظائف رسمية بالجملة بسبب إرهاق أصحابها بأعباء ضريبية إضافية لسد العجز الحاصل على مستوى واردات الدولة العامة، وهي الظاهرة التي يمكن ان تفرز. إذا ما تنامت. صراعات اجتماعية خطيرة بين طبقتين: واحدة تتعامل بالإقتصاد الشرعي وأخرى بالإقتصاد غير الشرعي.

ان هذا القطاع لا يشكل قطاعاً خاصاً ولا قطاعاً مخصخصاً، انما يشكل وضعية إقتصادية شاذة يجب التعامل معها بكل جدية، لأن من شأن هذا القطاع اذا ما تم تنظيمه وقوننته من خلال دمجه بالإقتصاد الشرعي، ان يشكل رافداً لهذا الأخير وبالتالي للخزينة.

في الديمقراطية ومنطق العمل الجماعي

تساهم الخصخصة عبر أدواتها المختلفة في التأسيس لعلاقة امتيازية بين القطاع الخاص من ناحية والنخب السياسية والبيروقراطية من ناحية اخرى. لقد شكلت عملية انتقال الملكية تاريخياً أرضاً خصبة للمراعاة والمحاباة بين هؤلاء (Henig et al, 1988, p.465)، كما ساهمت في جعل جماعات الضغط الإقتصادية ذات تأثير متعاظم على سياسات الدولة العامة. هذه النتيجة-الظاهرة التي أبرزتها الدراسة اعتبرت بنظر غير اختصاصي خطراً على الديموقراطية (Lindblom, 1977; Lowi, 1969). ان تساؤلاً كهذا هو ضروري في ضوء الجدل القائم حول الخصخصة. ماذا لو انحصرت عملية الخصخصة ببعض الشركات التي يمتلكها سياسيون؟ إن وضع يد الطبقة السياسية او بعض عناصرها على المؤسسات المعروضة للبيع، يعطي هؤلاء هامشاً متعاظم الأهمية ازاء المواطن، لكن من خارج مؤسسات الدولة الرسمية. بالإضافة الى ذلك فإن فرضية تملّك الطبقة

السياسية او بعض عناصرها لقطاعات اقتصادية استراتيجية، يعطيها من النفوذ والقدرة على التأثير، ما يجعل مؤسسات الدولة أداة بيدها ويضع هذه المرة مؤسسات الدولة، وليس فقط الإدارة، في خدمة منطق إقتصادي رأسمالي تسلّطي. ان فرادة بعض الدول كلبنان على سبيل المثال تعود الى «شرعنة» تعاطي رجل السياسة بالأعمال التجارية. هذه «الشرعنة» تجعل عملية الفصل بين الطبقة السياسية والطبقة الإقتصادية، بين النفوذ السياسي والنفوذ الإقتصادي، عملية صعبة بل مستحيلة، كما تجعل الإقتصاد يتحكم سلطوياً بالسياسة وبالمجتمع من دون ان يتفاعل معهما تفاعلاً متناغماً. تبقى الإشارة الى انه من شأن انتقال الملكية، الذي هو أحد أدوات الخصخصة، المساهمة في رفع يد الطبقة السياسية المستفيدة خدماتياً وسياسياً من قطاعات الدولة، لصالح ملكية خاصة لا ترهق المواطن ولا تستنزف الخزينة.

في التأثير على الديموقراطية يعالج (١٩٦٥) Mancur Olson في كتابه الشهير The Logic of Collective Action إشكالية العلاقة القائمة بين طبيعة المنافع التي تنتجها المؤسسات وسلوك الفرد الإقتصادي المرتكز على الإستفادة من هذه المنافع دون المساهمة في كلفة هذه المنافع. هذه الإشكالية تؤدي برأي الكاتب الى انهيار المؤسسات، عامة كانت أم خاصة، دستورية أم ملكية... برلمانية أم جمهورية. ولمعالجة هذه المسألة، يقترح الكاتب صيغتين: الإلزام والمنفعة القابلة للتجزئة (Biens Divisibles) أي تلك التي تعود بالفائدة على أعضاء المؤسسة المساهمين في أكلاف الإنتاج.

والصيغة الثانية لا تنطبق على المؤسسات العامة بسبب طبيعة المنافع التي لا يمكن تجزئتها. ان الصيغة الأولى صحيحة. إلا ان الإلزام الذي يقول به الكاتب لا يسهّل التأكد من فعاليته خصوصاً اذا كان هذا الإلزام مكرهاً. وتدلّ دراسات في علم الإدارة (Crozier, 1963; Crozier & Friedberg, 1977) انه كلما ازداد فرض مبدأ الإلزام حدّة، ازداد إقبال الفرد على البحث عن الطرق التي تجنّبه الإضطلاع بالأعباء الناتجة عن مبدأ الإلزام هذا، ما يضع الإدارة في دائرة مفرغة اصطلح على تسميتها "الدائرة البيروقراطية المفرغة. وبناء على ذلك، يجب تعزيز ثقافة الإنتماء الى المؤسسة مع إيجاد الوسائل والآليات المحفّزة على الإنتاجية والضابطة لسلوك الأفراد والجماعات.

في تملّك رأس المال الأجنبي

تطرح الخصخصة عبر انتقال الملكية مسألة مركزية تتعلق بالمفاعيل السياسية والإقتصادية الناتجة عن تملّك رأس المال الأجنبي. ان الخوف من هيمنة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلد يحول دون نجاح الخصخصة ويحثّ على ضرورة فرض شروط على أنشطة رأس المال بغية الحفاظ على المصلحة الوطنية عبر تحديد الحصص، والتقصّي عن خلفيات المستملكين الجدد السياسية، والتشديد على احترام قواعد المنافسة والنظام الضريبي وقانون العمل. ويتم ذلك أيضاً عبر تحديد حجم مساهمة رأس المال الأجنبي في تنمية الإقتصاد الوطني والتنبّه خصوصاً الى حجم الأرباح المعادة او الخارجة من البلد، والى أهمية وضرورة توفير تقارير سنوية عن أنشطة هذه الشركات الإقتصادية والمالية المحلية والخارجية للمسؤولين في البلد المضيف. هذا مع التنبه الى الأنشطة الإقتصادية المختلفة التي لا تغطيها دائما الإحصائيات الرسمية مثل الإمتيازات الحصرية واستثمار براءات اختراع تعود لشركات أجنبية. ويمكن الإستفادة أيضاً مما توفره المنظمات الدولية الحكومية (كالمجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة) من ضمانات للدول النامية بخصوص أنشطة الشركات متعددة الجنسية في البلد المضيف. ان اموراً كهذه ترتبط بالطبع بثقافة البلد السياسية وبشروط العقد وببنية النظام الضريبي وبالخلفية الفلسفية التي يرتكز عليها.

من ناحية أخرى، فإن عدم استقرار الوضع الإقليمي في ظل تعثّر الإقتصاد الوطني، وفي ظل الشروط الدولية المعلنة وغير المعلنة، من شأنه تعزيز ثقافة الإنتماء الى مؤسسات الدولة لما تمثله من ضمانة للمواطن. وقد يحول ذلك دون الإنخراط في مشروع خصخصة وانفتاح اقتصادي على نطاق واسع. بالمقابل، فإن الهوة الإنمائية القائمة بين المركز والأطراف تعزز موقع القوى النابذة للملكية العامة، أي الذهاب باتجاه الخصخصة.

واستطراداً فإن صحة كلا الفرضيتين تدفع باتجاه اقامة علاقات تعاون إقتصادية عربية-عربية وعربية-أجنبية أكثر عمقاً وتوازناً، تأخذ بعين الإعتبار بنية الإقتصاد المحلي والأبعاد الإجتماعية والتنموية على حد سواء. إلا ان تحقيق هذه الأهداف يصطدم بالمفاعيل السياسية والإجتماعية الناتجة عن الأزمات المالية التي تعاني منها الإقتصادات الوطنية.

في الإقتصاد السياسي

النظرية الإقتصادية النيو-ليبرالية او النيو-كلاسيكية التي ترتكز عليها الخصخصة تقول بالتبادل التجاري على قاعدة المفاضلة بالتناوب في الأكلاف. وتأخذ النظرية الإقتصادية النيو-ليبرالية بعين الإعتبار المفاضلة على أساس كلفة اليد العاملة والعامل النقدي والحواجز الجمركية والعامل التكنولوجي. وهذه عوامل مؤثرة جداً في العملية التنافسية. إلا أن الأخذ بالحسبان للتأثير الدراماتيكي للحواجز غير الجمركية على مردودية التبادل التجاري هو امر هام، كما ان الأخذ بالحسبان لمهنية واحترافية اليد العاملة هو أمر في غاية الأهمية أيضاً.

وترتبط الخصخصة عضوياً بسياسات الحكومات المالية التي تخضع بدورها لسياسات المؤسسات الدولية التسليفية وخصوصاً صندوق النقد الدولي. وتشمل السياسة النقدية، السياسة التسليفية، الإستثمارات الأجنبية، سياسة الموازنة والسياسة الأجرية. ولكل من هذه السياسات آليّاتها ونتائجها المسبقة او المرجوة، ولها أيضاً مضاعفاتها. فإذا كان المبتغى من السياسة الأجرية عبر حصر معاشات الموظفين، تخفيض أكلاف الإنتاج واستقطاب الإستثمارات الأجنبية، فإن لهذه السياسة عبر هذه الآلية مفاعيل خطيرة على المستوى الإجتماعي والإقتصادي. فعلى المستوى الإجتماعي، تؤدي هذه السياسة الى اضطرابات اجتماعية جدية. والتمرد الشعبي الذي حصل في تونس خلال الثمانينات، وفي الأردن خلال التسعينيات بسبب رفع الدعم الحكومي عن بعض المنتوجات الحياتية الأساسية، وبسبب عصر الحكومة للنفقات العامة تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، يقدمان أدلة واضحة على مضاعفات هذه السياسات الإجتماعية. اما على المستوى الإقتصادي، فإن تبنّي سياسة كهذه يؤدي الى كبح الأنشطة الإقتصادية بسبب تقليص الكتلة النقدية، وبالتالي مستوى الإدخار والإستهلاك. ان محاربة العجز لا تتم بطريقة ميكانيكية من خلال انتقال الملكية او من خلال الخصخصة على اختلاف آلياتها. ولا عبر حصر أو عصر المعاشات، انما عبر عقلنة الأداء الإداري. ان الإصلاح الإداري هو أحد أركان الإصلاح الإقتصادي الأساسية وهما مترابطان عضوياً. اذ لا يمكن الإنخراط في إصلاح إقتصادي دون ان تكون هناك إدارة مواكبة لهذا الإصلاح، لا ترهق خزينة الدولة ولا ترهق نفسها والمواطن

والمستثمر بالحواجز التنظيمية والبيروقراطية والقانونية المعروفة.

ما هو مطلوب في خضم التحديات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها الدول النامية على وجه العموم، والعالم العربي على وجه الخصوص، هو عقد حقوقي إجتماعي-إقتصادي-سياسي جديد يتّسم بالواقعية ويرتكز على المشاركة الجماعية في إيجاد حلول لا تساوم على المسلّمات، وتمكّن من مواجهة الأزمات التي تتهدد الأمة والتحديات.

مراجع باللغة الأجنبية

Axford, Barrie; Gary K. Browning; Richard Huggins; Ben Rosamond; John Turner (1997), Politics: An Introduction, Bath, UK, Bath Press PLC.

Ayubi, N. Nazih (1990), ?Etatism versus Privatization: the Case of the Public Sector in Egypt?, International Review of Administrative Sciences, 56, 89-103.

Bishop, Matthew & John Kay (1988), Does Privatization Work? Lessons from the United Kingdom, London, London Bussiness School.

Brooks, Stephen (1989), ?Evaluation des arguments en faveur de la privatisation? (article traduit en français par Philippe de Lavergne), Politique et Management Publics, 7, 1, 35-55.

Crozier, Michel (1963), Le phénomène bureaucratique, Paris, Seuil.

Crozier, Michel & Erhard, Friedberg (1977), L?acteur et le système, Paris, Seuil.

Crenson, M (1987), ?The Private Stake in Public Goods: Overcoming the Illogic of Collective Action?, Policy Sciences, 20.

Dahl, Robert (1982), Dilemmas of Pluralist Democracy, New Haven & Yale University Press, USA.

Downs, A (1959), ?An Economic Theory of Democracy?, New York, Harper and Row.

(1957), ?An Economic Theory of Political Action in Democracy?, Journal of Political Economy, Vol 65, April, p. 135-150.

Dunsire, Andrew (1990), ?The Public-private Debate: some United Kingdom Evidence?, International Review of Administrative Science, 56, 29-61.

Fournier, Pierre (1990), ?La Privatisation au Canada: une analyse critique de la situation dans la province de Québec?, Revue Internationale de Sciences Administratives, 56, 1, 121-142.

Gow, James. Iain (1994), Learning from Others: Administrative Among Canadian Governments, The Institute of Public Administrative of Canada, Ontario, Canada.

Grant, Alan (1997); Politics Below the Nation-State (343-367) in Axford, Barrie; Gary K. Browning; Richard Huggins; Ben Rosamond; John Turner (1997), ?Politics: An Introduction?, Bath, UK, Bath Press PLC.

Henig, J. R; Hamnett, C; Feigenbum, H. B (1988), ?The Politics of Privatization: A Comparative Perspectives?, Governance, 1, 4, 442-468.

Hurl, Lorna. F (1984), ?Privatized Social Service Systems: Lessons from Ontarion Children"s Services", Analyse des Politiques, 10, 4, 394-405.

Iskandar, Marwan (1996), The Lebanese Economy: 1995, 16th yearly Eddition, M. I. Associates.

Iskandar, Marwan (1996), Lebanese Banking and the Financial Markets, M. I. Associates.

Laux, Jeanne. Kirk (1987), ?La Privatisation des Sociétés d?Etat au Canada?, Interventions Economiques, 18, 3, 157-172.

Lindblom, Charles (1977), Politics and Markets, Basic Books, New York.

Lowi, Theodor J (1969), The End of Liberalism, New York, Norton.

McDavid, James; C. Shick; K. Gregor (1987), ?Privatization versus Union-Management Cooperation: the Effect of Competition on Service Efficieency in Municipalities?, Canadian Public Administration, 30, 3, Fall, 472-488.

Merle, Marcel (1988), Sociologie du Système International, 4e edition, Paris, Dalloz.

Niskanen, William (1977), Bureaucracy and Representatives Government, Chicago, Chicago University Press.

Niskanen, William (1975), ? Bureaucrats and Politicians?, Journal of Law and Economics, 18, December, 617-644.

Olson, Mancur (1965), The Logic of Collective Action, Cambridge, Mass, Harvard University Press.

Paquet, Gilles (1988), The Underground Economy, University of Ottawa, Working Paper 88-33, 1-13.

Rioux, Claude; Beauregard, Robert (1987), ?La Privatisation de Dofor: Impact sur l?économie Québecoise?, Interventions Economiques, 18, 3, 231-222.

Salvadore, Dominick (1982), Economie Internationale, Paris, McGraw-Hill.

Salvadore, Dominick (1982), Macroeconomique, Paris, McGraw-Hill.

Seidman, Harold (1990), Public Entreprise versus Privatization in the United States", International Review of Administrative Sciences, 56, 15-28.

Société Financière Internationale (1995), Les Leçons de l?Expérience-la Privatisation: Principes et pratiques, Banque Mondiale, Whashington.

The Europa Year Book (1996), A World Survey, Vol II, Kampuchea-Zimbabwe.

Tanzi, Vito (1983), ?l?économie souterraine: causes et conséquences de ce phénomène mondial?, Finances & Développement, Décembre, 10-13.

Tupper, Allan; Doern, G. Bruce (1988), ?Canadian Public Enterprise and Privatization? in ?Privatization and Public Policy and Public Corporations in Canada?, The Institute for Research and Public Policy, Halifax, Canada.

Turner, John (1997); The Politics of National Government (315-341) in Axford, Barrie; Gary K. Browning; Richard Huggins; Ben Rosamond; John Turner (1997), ?Politics: An Introduction?, Bath, UK, Bath Press PLC.

United Nations Development Programs (1997), Development Cooperation: Lebanon, prepared by the Office of the United Nations Resident Coordinator in Cooperation with the Council for Development and Reconstruction.

Williams, Mike (1987), ?Privatization?s Progress: What is the British Government?s Denationalization Program for?? Intervention Economiques, 18, 3, 193-211.

مراجع باللغة العربية

وليد جميل الأيوبي، "العقلانية البيروقراطية والعقلانية الأقتصادية واثرهما على الأداء الأداري"، مجلّة الأدارة اللبنانية، العدد الثالث، خريف ١٩٩٨، ٢٤-٣٠.

"القرار التنظيمي: خلفيات وأبعاد وحلول"، مجلّة الأدارة اللبنانية، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠٠، ٥٤-٦٤.

"الأقتصاد الأسود: أسبابه ومضاعفاته"، الأمن، العدد ٤٢، حزيران ١٩٩٥، ٦٨-٦٩.

"الفرد والمؤسسة ومنطق العمل الجماعي: مسؤولية العقلانية عن استمرار المؤسسات وانهيارها"، الأمن، ت١ ١٩٩٤، ٧٤-٧٥.

الهوامش

١- يستند هذا الفصل الى قراءة نقدية شميلة لجمل المراجع الإختصاصية المذكورة في لائحة المراجع.

٢- يوجد عدة أنواع من هذه الأجهزة: منها ذات طابع تنفيذي -executive bodies- ومنها ذات طابع استشاري -advisory bodies- ومنها ذات مهام قضائية -tribunals- وادارية -administrative agencies- ومنها منشآت عامة -public corporations- توفر خدمات معينة للجمهور ومنها ما يعمل على المستوى الإداري المحلي -local administrative bodies- او المناطقي -regional administrative bodies-.

3- According to The Guardian (11 April 1996) the Chairman of the Port of London Authority received a payment of L4000 a day for twelve days (work)(sic) a year and the Chairman of the Dover Harbour Board received L1500 a day for ten days work a year. The Conservative landowner Lord De Ramsay is reported in The Guardian as receiving L50000 per year salary for a two-and-a-half day week, with the former Conservative Environment Minister Lord Bellwin receiving L27380 a year for a two-day weeks as Chairman of the North Hull Housing Action Trust (Turner, 1997, 340 in Axford et al, 1997)..

4- According to Dunsire (1990, p.31). British Telecom was privatized until the post 1983 elections. But its franchise was not respected in many ways: ?second supplier of trunk lines was allowed to compete, and the supply and installation of subscriber equipment (telephone instruments and private branch exchange) was opened up. BT was obliged to provide facilities for commercial ?value added? services (weather forcasts, stock exchange information ect.)

٥- اعتمدنا في تناولنا لهذه الحالة على الدراسة التالية:

Gary Munro (1989), ?Ontario?s Urban Transportation Development Corporation: a case study in privatization?, Canadian Public Administration, Volume 32, N0 1, Spring, PP. 25-40.

6- (intermediate capacity transit system ?that is, a system between that of low-capacity buses and high capacity subways ? using magnetic levitation (suspending the train on a magnetic field) and linear motors)

CLRV هو عبارة عن عربات للنقل تصنعها المنشأة.

٧- عرف هذا المشروع بإسم GO-ALRT (Advanced or Automated Light Rapid Transit) . وهو نسخة مطورة لـ ICTS.

٨- مما تضمنته هذه المعلومات الدراسة من قبل الشركة التي وقع عليها الأختيار لدراسة خوصصة المنشأة والمراسلات بين الشركات التي تقدمت لشراء المنشأة والمستشار الحكومي Kruger وبين هذا الأخير ورئيس المنشأة Foley.

٩- التزمت الشركة بالأحتفاظ ب٤٥٠ عامل في Thunder Bayوب ١٠٠ عامل في Kingston لمدة اربع سنوات.

١٠- يمثل الأقتصاد غير الشرعي ٢٠ ٪ من معدل نمو الأقتصاد الكندي وحوالي ٣٣ ٪ من مجموع واردات الدولة المحصلة عن طريق الضريبة المفروضة على مداخيل الأفراد (Paquet, Working Paper 88-33, p.6). اما في الولايات المتحدة، فتفيد الأحصائيات ان البطالة يمكن ان تكون اقل ب ٢ ٪ من المعدّل الرسمي (Tanzi, 1983, 12). استطرادا فإن التحايل على الضريبة على القيمة المضافة في دول كإيطاليا والأرجنتين يمثل حوالى ٥٠٪ من مجموع المبالغ المحصلة من قبل الدولة (Ibid, 11).

Notes:

1 Méditerranée: Vingt Ans Pour Réussir, édition : institut de la Méditerranée, 2000, p1.
2 Méditerranée : vingt ans pour réussir, sous la direction de Jean-Louis Reiffers, édition economica, 2000, p.383.
3 Idem.
4 La Coopération technologique internationale, DURAND Claude, édition De Boeck-Wesmael s.a.,1994, p.269.
5 La Coopération technologique internationale, DURAND Claude, édition De Boeck-Wesmael s.a.,1994, p.270.
6 La Coopération technologique internationale, DURAND Claude, édition De Boeck-Wesmael s.a.,1994, p.248
7 Idem, p.267.

d) Les services :

- o L'import-export des services devrait attendre en principe l'adhésion du Liban à l'OMC. Les dispositions qui font partie de cette adhésion, seront appliquées alors entre le Liban et l'Europe.
- o Mais, en fait, ceci n'empêchera pas les deux parties à chercher des « libéralisations » intermédiaires. De toutes les façons, elles feront en sorte de ne pas alourdir davantage les restrictions qui existent déjà.

e) La concurrence :

- o Selon l'accord conclu, la concurrence libre devrait en fait, prévaloir. Ceci, bien sûr, en évitant par exemple une « position dominante » d'une entreprise quelconque sur un secteur donné chez l'une ou l'autre des deux parties.
- o A la fin de la cinquième année, après la mise en application de l'accord, il ne doit plus y avoir un monopole d'Etat à caractère commercial, de sorte que la libre concurrence puisse prévaloir pour l'échange des produits.
- o La protection de la propriété intellectuelle, industrielle et commerciale devra être réelle et effective, selon les standards internationaux (le texte officiel contient une annexe spécifique consacrée à cette question).
- o Les deux parties devront œuvrer pour la libéralisation progressive et réciproque des marchés publics de fournitures.

f) Les Capitaux :

Une dernière précision à faire concernant l'accord d'association qui se rattache cette fois-ci aux capitaux et autres dispositions. En principe, tel qu'il a été signalé dans l'accord, aucune restriction sur les mouvements des capitaux n'a été souligné, ni aucune discrimination, fondée sur la nationalité, pour les investissements directs.

Mais les restrictions qui existent déjà pourraient être maintenues, comme par exemple : Les restrictions sur la propriété immobilière pour les étrangers au Liban.

- o Certaines dérogations pourraient être acceptées et à ce moment, le Liban peut retarder à une date ultérieure préalablement fixée, l'application de cet échéancier. Mais ceci ne peut avoir lieu généralement qu'après l'obtention de l'aval d'une commission d'association conjointe libano-européenne. Ce report devrait être bien justifié, comme par exemple, une nouvelle industrie locale qui doit être protéger temporairement Mais même avec l'accord de ces quelques dérogations, l'échéance finale de 12 ans doit être obligatoirement respectée. A présent, pour ce qui est des cas jugés vraiment comme exceptionnels par la Commission, l'échéance peut aller jusqu'à 15 ans au lieu de 12 ans.

b) Les produits agricoles :

- o Le principe général est dans ce cas une « plus grande libéralisation des échanges ». Les droits de douane sur les produits agricoles européens seront levés ou réduits à partir de la cinquième année de l'application de l'accord.
- o Des listes de produits ont été établies et chacune d'elles est soumise à des dispositions spéciales d'import-export entre le Liban et l'Europe.
- o Cinq ans après la mise en application de l'accord, une réévaluation sera effectuée par les deux parties.

c) Les dispositions communes à tout genre de produit :

- o Mis à part les dispositions concernant les taux douaniers, aucune quota de plafond n'est prévue sur les échanges des produits, excepté pour certains produits spécifiques, généralement agricoles.
- o En cas d'adhésion du Liban à l'OMC, les taux appliqués suite à cette adhésion, s'appliqueront au présent accord.
- o Les deux parties pourront prendre des mesures anti-dumping telles que définies dans le GATT.
- o A noter de même, que d'autres mesures pourront être prises contre d'éventuelles subventions ou discriminations qui pourraient fausser la concurrence.

niveau » les secteurs économiques libanais, de manière à ce qu'il y ait le moins de disparités possibles entre l'Europe et le Liban ainsi que bien sûr, les autres pays concernés par l'Euromed.

La coopération telle que présentée dans le texte officiel publié, comprend les secteurs suivants : l'éducation, les sciences, l'environnement, l'industrie, l'investissement, la standardisation, les services financiers, l'agriculture, le transport, l'informatique, les télécoms, l'énergie, le tourisme et la protection du consommateur.

Un autre chapitre de l'accord d'association est consacré au volet social et culturel, à savoir, les politiques d'émigration, l'amélioration du système de santé, de sécurité sociale, l'insertion des femmes et des programmes culturels communs. Sans pour autant oublier les fondements même de l'accord que représentent le dialogue politique, la démocratie et les droits de l'homme.

Revenons à présent, aux modalités de l'accord et au système intégré qui devrait être instauré au Liban :

Le principe de fond est l'instauration d'une zone de libre-échange commerciale entre le Liban et les 15 pays de l'Union Européenne, sur une période de 12 ans, à compter de la date d'application de cet accord. A préciser que différentes mesures seront prises pour chaque type de produits :

a) Les produits industriels.
b) Les produits agricoles.
c) Les dispositions communes à tout genre de produit.
d) Les services.
e) La concurrence.
f) Les capitaux.

a) Les produits industriels :

- o Les produits libanais seront admis en Europe, dès la signature, sans droits de douane, ni autre taxe équivalente, ni restriction quantitative.
- o Par contre, les produits européens ne seront acceptés au Liban sans droits de douane, qu'au bout de 12 ans. En fait, les taxes douanières libanaises devraient diminuer progressivement vers la fin de la cinquième année qui suit l'application de l'accord, à savoir, à la fin de l'année 2006 en principe. Cette baisse sera de 12% tous les ans, sur les taux actuellement en vigueur.

énormes. A cet effet, elle prévoit de concentrer les interventions sur le remplacement des infrastructures et le secteur privé.

A préciser qu'à la fin des années 90, la majorité des projets d'infrastructure entrepris au sud du Liban, étaient financés en grande partie par la Commission européenne.

3. Programme de réforme et de réhabilitation du secteur public.

Dans le contexte de la réhabilitation des performances du service public, le ministre libanais de l'économie ainsi que celui des réformes administratives ont conclu un accord qui permettrait de restructurer et de rénover le département de technologie et de savoir-faire au ministère de l'économie.

Le projet fait initialement partie du programme d'aide du partenariat européen au Liban et plus particulièrement au secteur économique du pays. Son objectif est avant tout, d'améliorer l'image du pays et de renforcer les propriétés technologiques qui aideraient au développement du secteur en question.

A noter que le ministre de l'économie a signalé au moment où l'accord fut signé, les efforts déployés par le Liban, pour contrer la piraterie qui sévit dans le pays comme partout ailleurs, sauf que le taux atteint au Liban est le plus élevé de tous les pays arabes ; il fut évalué en fait en 2000, à 83%.

- Les aspects juridiques et économiques de l'intégration.

Ces projets entrepris par le partenariat, pour soutenir économiquement surtout, le Liban, verront leur continuité dans le cadre de l'accord d'association qui sera très prochainement en application et instaurera implicitement le système intégré à la place de celui existant déjà. Que dit donc l'accord établi entre le Liban et les 15 pays d'Europe sur le double aspect économique et juridique ?

La convention établie mise avant tout, sur la coopération économique et sociale. A noter qu'aucune enveloppe financière spécifique n'a été précisée dans l'accord. L'explication qui figure à ce sujet, se résume à l'aide qu'assurera l'Europe au Liban pour réduire les effets négatifs de l'accord d'association sur son économie. Ces effets seront détaillés dans la suite de l'exposé, une fois l'aperçu général terminé.

Il n'est pas à nier que les pays européens, mis à part le fait d'instaurer dans les pays en voie de développement comme le Liban un système qui soit le leur ou similaire au leur, ont intérêt à « mettre à

intérimaire pour permettre l'implantation immédiate des échanges commerciaux. L'application de l'accord intérimaire est envisagée au printemps 2002.

Le Liban et l'Union Européenne viennent de signer un protocole d'accord sur une aide européenne de 80 millions d'euros. Cet accord correspond à la première phase de soutien européen, à la mise en œuvre de l'accord d'association. Ce protocole définit le cadre stratégique de la coopération entre l'Union européenne et le Liban pour la période qui s'étendra de 2002 à 2004.

Ce projet comporte quatre priorités urgentes, à savoir :

- o Soutenir le développement économique et commercial dans la perspective de l'application de l'accord d'association qui sera signé fin avril à Valence, en Espagne.
- o Soutenir le développement rural et social.
- o Protéger l'environnement.
- o Développer les échanges et la coopération en matière d'enseignement supérieur.

Une vaste campagne de communication sera lancée entre avril et juillet, prévue par la Commission européenne, à Beyrouth, pour sensibiliser et attirer au maximum les libanais à la réussite de ces quatre grands chantiers, avant le lancement effectif des projets à l'automne.

Cette campagne de sensibilisation comportera des conférences, des réunions d'information, dans les principales régions du pays ainsi que des débats télévisés.

2. Création d'une banque euro-méditerranéenne

La Commission européenne a annoncé de même, la création d'une banque euroméditerranéenne (Bem) qui ne serait pas en fait, une nouvelle institution mais une filiale de la Banque européenne d'investissement (BEI).

Cette filiale, la Bem comptera parmi ses actionnaires, les 15 pays de l'Union Européenne et ceux des 12 pays de la Méditerranée associés, à savoir : Maroc, Algérie, Tunisie, Egypte, Israël, la Syrie, la Jordanie, le Liban, la Turquie, Chypre, Malte et l'Autorité palestinienne.

La BEI a prévu de prêter jusqu'à 6,4 de milliards d'euros à ces pays cités précédemment, et ceci sur la période s'étendant de 2000 à 2006. Le montant de l'an dernier s'étant établi à 1,2 milliards d'euros.

La Commission souligne que les besoins d'investissements sont

leur apprenne à maîtriser l'évolution des techniques, non seulement au niveau de leur application industrielle, mais aussi, au niveau de la recherche qui la précède. Ils désirent à présent, un accès direct à la connaissance technique.

En conclusion, l'insertion des transferts de technologies dans les politiques de développement était la meilleure forme de contrôle exercée par le pays récepteur. « Le tournant politique opéré vers la déplanification, la déréglementation et une libre économie du marché risque de priver, à l'avenir, les pays qui libéralisent leur économie, d'atouts importants dans le contrôle des transferts et la maîtrise de leur développement »(7).

1. Programme européen de soutien au Liban.

Avant de définir les modalités à suivre et la mise en place du système intégré, il serait bon de passer en revue les différents projets envisagés par le partenariat concernant le Liban et déjà mis en application, précédé d'un bref aperçu historique sur les relations qui lient le Liban au Partenariat européen.

A noter que la dernière rencontre qui a réuni les membres du partenariat avec le représentant libanais, fut le 10 janvier dernier à Bruxelles. L'aboutissement fut l'accord d'association de l'Union Européenne et du Liban. Les deux négociateurs qui ont conclu l'accord à Bruxelles, étaient l'adjointe du directeur général des relations extérieures de la commission européenne et le ministre libanais de l'économie.

Les relations d'entente et de coopération de la Commission européenne et du Liban datent déjà de 1978 et les liens créés, ont toujours été considérés comme solides et profonds. Le premier pas entrepris en vue d'un accord d'association et de développement des relations bilatérales était en 1995. Les négociations bilatérales s'intensifièrent et prirent une autre envergure à la fin de l'année 2000, tout au long de l'année 2001 pour être conclus finalement, en décembre 2001. L'accord sera signé, en principe, en été, par les deux parties et devra être, à ce moment, ratifié par le parlement libanais et européen ainsi que par les parlements nationaux des 15 membres de l'Union Européenne.

Comme ce processus risque de prendre un laps de temps assez important, les deux parties ont accepté de conclure un accord

puissant de la stratégie de coopération : « la coopération industrielle fournit des appuis locaux dans la négociation des grands contrats, voire des appuis politiques ».

Voici, à présent, les objectifs du récepteur qui le poussent à adhérer à pareille opération :

Deux idées directives, à savoir :

- o Rattraper le retard et réduire l'écart qui sépare des pays industrialisés.
- o Assurer le développement du pays, ce qui introduit une dimension politique des stratégies.

L'enjeu du transfert pour le récepteur, c'est tout d'abord l'acquisition d'une technologie qu'il ne maîtrise pas encore. Cette volonté d'un développement appuyé sur le progrès technique n'exclut pas les problèmes, à savoir : l'appréhension d'un contexte d'échange inégal, le besoin d'ajustements structurels, la division internationale du travail, les répercussions sur l'emploi et le mode de vie, l'endettement et finalement l'emprise du capital étranger.

Les politiques de développement qui encadrent les transferts exigent de la part des états receveurs des choix difficiles entre une stratégie qui concentrerait tous les efforts sur le développement des industries de base ou un choix de croissance plus favorable à la satisfaction des besoins de consommation, « choix entre un développement protégé et introverti ou l'insertion incontrôlée dans le marché mondial ».

L'une des principales raisons de ces exigences est le désir de parvenir rapidement, à combler l'écart avec les pays industrialisés. D'après les études entreprises sur le sujet, il s'est avéré que les technologies modernes sont souvent inadéquates aux caractéristiques des P.V.D. et entraînent souvent une mauvaise utilisation des ressources productives locales. Les techniques importées ne sont pas réellement maîtrisées et rendent périmées des technologies qui structuraient le système économique local. Elles conduisent en fait, à marginaliser le secteur traditionnel et à accentuer le chômage et les inégalités.

La technique appropriée n'est pas seulement un choix économique mais aussi un choix culturel. Les technologies importées déstabilisent les modes de vie traditionnels : le style de vie, les modes de consommation, etc...

Les pays receveurs de technologie exigent de plus en plus qu'on

développement soit en transférant elle-même, les technologies, soit en les vendant aux entreprises publiques ou privées de ces pays, alors que ceci était un moyen que ces mêmes pays récusaient dans les années précédentes et ce pour un laps de temps assez long. Cette démarche est considérée comme un progrès, une avancée d'un point de vue national pour les PVD, et ce, malgré l'inégalité persistante des connaissances.

Qui sont les véritables acteurs de cette dépendance et comment appréhendent-ils cette situation incontournable, inévitable s'ils souhaitent le progrès social et économique de leur nation ?

Deux acteurs fondamentaux : l'Etat et le peuple.

- *L'Etat :*

C'est un acteur qui peut peser lourd sur les modalités et les processus du transfert, de l'appropriation des technologies. « C'est l'Etat, à travers sa politique économique et technologique, et à travers le type de consensus social et politique qui régule la société réceptrice. »[5]

- *Le peuple :*

Un acteur souvent oublié ou passif ou encore marginalisé. Mais c'est ce même acteur qui aujourd'hui, est de plus en plus sollicité pour sa formation et son perfectionnement en technologie de pointe et entretien de la qualité.

La question des transferts de technologie, telle que envisagée par les analystes, est l'expression d'un rapport social. La capacité d'absorber ou d'intégrer tout en le modifiant si nécessaire, un rapport social. Ce transfert véhicule non seulement des facteurs scientifiques, voire technologiques, mais aussi et surtout toute une culture de valeurs, de principes, de vie qui se répercutent bien évidemment, sur le vécu de la société concernée.

- En d'autres termes, la transmission de la technologie est une « concession » faite en vue d'obtenir une part de marché. « C'est le marché qui conditionne l'implantation. »[6]
- La recherche de l'extension du marché s'explique par les limites du marché national. L'internationalisation étant la seule stratégie possible de développement.
- La réussite du transfert accroît la notoriété internationale de l'entreprise. Les transferts sont un atout de taille dans la compétition internationale.
- La concurrence internationale est devenue un stimulant très

économiques de l'intégration que sur l'apport de technologie facilement transférable.

Avant de se lancer sur les différents aspects juridiques et économiques de l'intégration, il faut quand même souligner l'importance qui n'est pas moindre, de l'apport de technologie facilement transférable, il est vrai, mais qui induit aussi d'autres facteurs fondamentaux qui seront traités dans la suite de l'exposé.

Les transferts de technologie :

Les transferts de technologie sont pour les pays en voie de développement aussi bien que pour les pays industrialisés, un outil primordial de développement. Ces dernières années le débat des économistes et des sociologues intéressés par le bien être du personnel et des Ressources Humaines, s'est centré sur deux aspects essentiels de la question des transferts de technologie.

Deux réflexions en fait, mettent en cause les enjeux des transferts de technologie, et ce pour celui qui les exporte tout aussi bien que pour celui qui les importe, à savoir :

- Celle de la « dépendance économique » induite par le transfert à l'égard des multinationales exportatrices.
- Celle du « raccourci dans l'acquisition des technologies nouvelles : le transfert comme accélérateur de croissance compensant le « gap » technologique ».

La dépendance socio-économique :

Il s'agit encore d'un rapport de force qui oppose les PVD aux pays industrialisés et qui crée cette dépendance chez les premiers à l'égard des pays émetteurs. Il est vrai que l'intensité de la compétition internationale pour les exportateurs commence à faire évoluer les rapports de force en faveur des acheteurs. Mais l'interprétation sociologique et psychologique exprime assez la nature de la relation qui lie les PVD aux pays industrialisés.

« Au principe de la relation de transfert entre pays développés et pays en voie de développement existe une rivalité plus ou moins prégnante, plus ou moins jouée : l'intériorisation d'une infériorité éventuellement compensée par un sentiment nationaliste plus ou moins agressif d'un côté ; la conviction d'une supériorité éventuellement compensée par une condescendance amicale de l'autre. »(4)

Cette rivalité est assez complexe. Les pays industrialisés se voient à présent, forcé souvent à produire dans les pays en voie de

les prêts de la Banque européenne d'investissement destinés à financer des projets d'eaux usées.

Il s'agit surtout de bâtir un programme annuel dont l'objectif final est l'obtention d'une économie de marché, toujours suivant ce que Patrick Renauld a affirmé au cours de l'entretien télévisé. Ce programme d'aide concerne tous les opérateurs économiques libanais. Tout d'abord, il faudra définir des priorités, choisir les projets à étudier en premier et à financer suivant l'urgence de la mise en place et de l'application.

MEDA 2 compte utiliser les dons accordés au Liban du temps de MEDA 1 pour servir une stratégie de restructuration et de relance de l'économie libanaise, avec des objectifs précis relevant des axes cités précédemment.

Toujours dans ce cadre, le Liban et l'Union Européenne ont signé un protocole d'accord le 3 mars dernier, sur une aide européenne de 80 millions d'euros. Baptisé « Programme indicatif national ». Cet accord fut signé par le ministre libanais de l'économie et du commerce et le chef de la délégation de la Commission européenne.

« Ce protocole est la première phase de soutien de l'Union européenne à la mise en œuvre de l'accord d'association qui représente l'ouverture du Liban à une autre économie, une économie plus performante, créatrice d'emplois » a déclaré Patrick Renauld. « L'ouverture, c'est l'inconnu, c'est pourquoi ce protocole a pour objectif de préparer ensemble, le gouvernement et l'Union européenne, les changements à venir » a-t-il ajouté lors d'une conférence de presse au ministère de l'économie.

Le protocole définit le cadre stratégique de la coopération entre l'UE et le Liban pour la période 2002-2004. Le montant définitif de l'aide sera fixé plus tard et ce, après l'étude précise des projets qui bénéficieront du financement européen et commenceront effectivement à l'automne.

A noter que ce programme prévoit également un projet baptisé « Tempus »qui a pour objectif de soutenir les échanges et la coopération en matière d'enseignement supérieur, afin de permettre des échanges entre les professeurs, les étudiants et les chercheurs des deux côtés de la Méditerranée. Un don de 3 millions d'euros sera consacré à ce volet.

La problématique de base porterait plus sur les aspects juridiques et

soulignant les trois axes du partenariat bien déterminés qui sont :

- Soutenir le développement socio-économique :

Accompagner le développement de l'économie et du commerce libanais en vue de le préparer à s'adapter aux clauses de l'accord d'association qui devait être officiellement signé, lors de la conférence des ministres des Affaires étrangères euro-méditerranéens, les 22 et 23 avril, à Valence. Cet accord consiste d'une part, à moderniser le cadre législatif, institutionnel et réglementaire libanais et d'autre part, d'élaborer des moyens pour améliorer la productivité et la compétitivité des entreprises libanaises. Ce projet devrait bénéficier d'une enveloppe de 45 millions d'euros.

Le problème particulier, soulevé dans ce domaine, est celui des PME, les petites et moyennes entreprises. Il s'est avéré que les PME libanaises n'étaient pas assez compétitives et ne possédaient pas le savoir-faire et la technologie nécessaires pour s'exporter et s'octroyer une part de marché sur le marché européen. Or, comme l'économie libanaise est surtout constituée de ce type d'entreprises, elle se trouve dans l'obligation de le soutenir et de le relancer sur le marché mondial.

Dans cet objectif, MEDA 2 prévoit d'octroyer des aides financières à ces entreprises et les encourager à constituer des liens avec différentes PME des pays du partenariat. Un exemple de projet prévu dans l'accord, celui de pépinières d'entreprises pour les jeunes qui démarrent dans le domaine, avec des facilités financières assurées auprès de banquiers, un support et un apport technologique garantis, etc...

- Soutenir le secteur agricole et le développement social :

Ceci, afin de compenser les disparités provoquées pendant la phase d'adaptation de l'économie libanaise. Doté de 10 millions d'euros, ce projet devrait prendre la forme d'un programme national d'assistance aux agriculteurs et à l'industrie agroalimentaire, afin de développer des cultures exportables.

- Sauvegarder et protéger l'environnement :

Ce projet devrait bénéficier d'un don de 22 millions d'euros. Il consistera à améliorer les capacités des agences nationales actives dans le domaine l'environnement en vue de les assister dans l'élaboration de lois pour protéger les régions côtières et les sites naturels.

L'objectif est également de fournir des bonifications d'intérêts sur

Elle risque de se traduire également, par des pertes de bien-être importantes pour certaines de ces économies.

La dernière rencontre en date du partenariat eut lieu en avril 2002 à Valence, en Espagne. Les différents accords et projets d'aide ainsi qu'une mise au point du travail accompli étaient à discuter et à finaliser. Or le Liban refusa d'assister à la conférence euro-méditerranéenne et ce, pour boycotter la présence israélienne, exigeant l'exclusion d'Israël. Une abstention d'autant plus fâcheuse que, du même coup, Beyrouth a dû renoncer finalement à finaliser, après s'être mis d'accord sur tous les aspects techniques de la coopération, la signature de son accord de partenariat avec l'Europe.

Mais le premier ministre libanais, Rafic Hariri, avait fait savoir que cette signature n'est que partie remise et avait souligné qu'il allait lui-même, apposer sa propre signature au bas des documents, sans en confier le soin au ministre des Affaires étrangères.

Le président du Conseil avait bien précisé, il y a de cela trois mois (en février 2002), en paraphant à Bruxelles le brouillon de l'accord avec l'UE, l'importance que revêt l'assistance accordée à un Liban qui tente de redresser son économie et ses finances publiques, en préparant Paris II.

A noter que les diplomates occidentaux ont relevé que le Liban, en adoptant une attitude pareille, se privait lui-même des assistances qu'il espérait. L'ambassadeur français qui est aussi le chef de la délégation de la Commission européenne à Beyrouth, Patrick Renauld a souligné le rôle du partenariat qui est celui de soutenir le travail du gouvernement en vue d'instaurer une économie moderne ; celui de la coopération définie comme étant un « instrument de paix ».

Par ailleurs, il a bien précisé qu'il ne faut pas mélanger le conflit israélo-arabe et l'accord d'association, aucun lien ne les lie, et pour ceci l'abstinence libanaise ne fut pas comprise, voire admise même, par les autres membres du partenariat présents à Valence.

A la réponse que le médiateur lui a posé au cours d'un débat télévisé, à la fin du mois d'avril 2002, se rattachant à l'incident de Valence et aux modalités de la coopération entre le partenariat et le Liban, l'ambassadeur français évoqua l'échec du programme MEDA 1, en insistant sur la forme de protocole non-applicable au Liban que revêtait le programme, ce qui l'a desservi. Il a, par la suite, présenté le programme MEDA 2 (dont la signature définitive est tant attendue) en

la clause NPF. Le régionalisme constitue donc une violation des règles multilatérales. »[3]

Toutefois, le régionalisme n'est pas obligatoirement concurrent du système multilatéral : il peut lui être complémentaire. Ainsi, un accord créant une intégration économique forte entre pays voisins permet de démanteler les protectionnismes nationaux à l'échelon régional : dans ce cas, l'accord régional préfigure une ouverture économique globale et constitue, à ce titre, une première étape vers le multilatéralisme.

Une fois les accords conclus et signés, il est évident que les changements qui vont devoir être opérés dans les différents pays du partenariat, ne seront pas concrétisés sans réactions et remous. Il est clair que la réduction importante des droits de douane contenue dans les Accords d'Association entraînera un large impact sur les économies des pays en voie de développement.

Ceci peut être perçu, en considérant les changements dans la répartition de la demande intérieure, en fonction du lieu de production des biens. La restructuration impliquée par ces changements pourrait être de grande ampleur, ce qui rendrait politiquement difficile, la mise en œuvre de ces Accords.

Cependant, il est assez clair que ce qui est attendu de la libéralisation proposée est non seulement, une réallocation des ressources provenant isolément de la réduction des barrières douanières, mais également des changements au niveau de l'accès aux marchés de l'Union européenne, des changements au niveau de la productivité et des changements au niveau de l'investissement direct étranger.

Enfin, il semble que la combinaison d'un plus grand accès aux marchés de l'UE et d'une amélioration de la productivité pourra probablement atténuer le choc provoqué par le processus de libéralisation des droits de douane. Lorsque, une fois encore, la répartition de la demande intérieure, mais aussi les changements dans la répartition des ventes, il est évident que l'ajustement dans ces économies sera sans doute, grandement facilité s'ils peuvent obtenir un meilleur accès aux marchés de l'UE et si les améliorations attendues des niveaux de productivité sont effectives.

Si cette libéralisation n'est pas accompagnée d'autres mesures ou d'autres changements dans leur environnement économique, elle pourra avoir des effets dramatiques sur la restructuration industrielle.

doit d'être tenu, et une nécessité de premier ordre. Par delà les obstacles, il s'agit d'établir de véritables relations de confiance et d'instaurer un projet historique commun : Faire de l'Europe et de la méditerranée une zone de prospérité partagée.

Cinq ans après la Déclaration de Barcelone, les participants reconnaissent qu'ils en sont encore loin. C'est pourquoi les partenaires appelèrent, à Marseille même, à une refondation du partenariat euro-méditerranéen.

III- Bilan des travaux entrepris par le partenariat/qu'en est-il des rapports existant entre le Liban et le partenariat européen ? :

Le volet économique connaît, à présent, des difficultés. Le bilan des quatre premières années du processus de Barcelone est caractérisé par la lenteur de la négociation des accords euro-méditerranéens d'association. Ces difficultés s'expliquent par des raisons politiques : le gel du processus de paix au Proche-Orient a ainsi fragilisé l'ensemble du partenariat.

Elles s'expliquent également, par des raisons techniques : les accords, qui couvrent un champ très vaste, nécessitent une importante expertise administrative ; leur contrepartie financière (le programme MEDA) a connu des défaillances de mise en œuvre, avec des décaissements très inférieurs aux montants budgétés.

Mais une difficulté majeure, d'ordre juridique, demeure à ce stade, mal appréhendée : la compatibilité des accords euro-méditerranéens avec le système multilatéral de l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC).

Ce problème de compatibilité s'inscrit dans le cadre général des relations entre « multilatéralisme et régionalisme ».

« Le multilatéralisme a pour objet d'établir des règles du jeu identiques pour tous les opérateurs (level playing field) : il est symbolisé, dans les accords OMC, par la clause de la nation la plus favorisée (clause NPF), par laquelle un Etat accorde un traitement identique à tous les opérateurs étrangers, sans discrimination d'origine. »[2]

« Le régionalisme, à l'inverse, a pour objet d'établir des règles préférentielles entre partenaires d'un accord régional (union douanière ou zone de libre-échange) : les opérateurs Etats membres de l'accord bénéficient d'un traitement plus favorable que les opérateurs à celle de

encourager les initiatives des sociétés civiles.

- o Décentraliser les décisions et clarifier les modes d'intervention afin de les rapprocher de leurs destinataires.

D'autres constats furent soulignés, à savoir :

- o Les marchandises circulent, mais non les personnes. C'était toujours confondre migration et mobilité.
- o Les programmes dits de coopération décentralisée sont arrêtés par la Commission Européenne. Décision considérée comme inacceptable par les participants.
- o Fragilisation et marginalisation des projets culturels dans le cadre du Partenariat euro-méditerranéen.

Le plan économique fut abordé aussi, étant un des piliers fondamentaux du partenariat. L'objectif essentiel était de « replacer l'entreprise au centre du partenariat euro-méditerranéen. » Ce n'était plus possible de limiter le partenariat d'entreprises à une vision strictement financière. Par ailleurs, l'instauration d'une zone de libre-échange s'avère notoirement insuffisante.

Autre point fort abordé, ce fut la question de la dette extérieure des pays méditerranéens. En fait, les participants déplorent que ce problème en particulier, n'ait pas reçu l'attention promise malgré sa reconnaissance dans la Déclaration de Barcelone.

En vue de pallier à cette lacune, ils décidèrent de poser les conditions suivantes :

- o Innover dans les modes de rapprochement entre les entreprises des deux rives de la Méditerranée et de favoriser le compagnonnage industriel afin d'élaborer ainsi de véritables stratégies d'alliance.
- o Créer des dispositifs d'appui à ces rapprochements, plus souples, décentralisés et à proximité immédiate du terrain.
- o Adapter les programmes de « mise à niveau » et de formation aux réalités des entreprises du Sud.

La Conférence de Marseille fut en conclusion, un cri d'alarme lancé pour en premier, faire un constat d'échec et trouver les moyens d'y remédier ; et en second, rappeler l'urgence d'une telle union face aux pas géants entrepris par l'OMC. La décision finale était d'établir de véritables relations de confiance et instaurer un projet historique commun.

Le partenariat euro-méditerranéen est à la fois un engagement qui se

Ces accords furent conclus en 1995 à Barcelone, en présence de 25 représentants des différents pays de la Méditerranée. L'application, la mise en pratique des décisions prises en ce temps, devaient débuter et se renforcer à la suite de la Conférence de Barcelone...

II- La Déclaration de Marseille, mars 2000.

Une plate-forme de propositions réalisée par des spécialistes et des chercheurs, fut remise aux parlementaires présents à la conférence sur la sécurité et la coopération en Méditerranée, à l'ouverture de leurs travaux, à Marseille, en mars 2000.

Cinq ans plus tard, les partenaires se sont de nouveau retrouvés, mais cette fois-ci à Marseille, en France, en mars 2000, pour faire le point sur leur coopération dans les différents domaines cités précédemment.

La conférence tenue à Marseille, était la troisième du genre et la dernière depuis, pour les partenaires de la Méditerranée.

Cette rencontre servit tout d'abord, à faire un constat d'échec. Les participants soulignèrent que l'espoir né il y a cinq ans, lors de la conférence de Barcelone, était aujourd'hui en train de s'éteindre.

« Ce partenariat n'a pas su placer l'être humain au centre, il s'est enfermé dans un processus institutionnel et n'a jamais entraîné l'adhésion des opinions publiques. »

Les partenaires remarquèrent que le partenariat s'est laissé enlisé dans les lenteurs et a lourdeur des procédures sans oublier les blocages politiques que ceci avait entraîné.

Ainsi, les écarts de revenus ont continué à se creuser entre pays pauvres et pays riches, ce qui était à l'encontre même des objectifs de la Conférence de Barcelone.

A cet effet, les participants appelèrent à une relance vigoureuse de ce partenariat et à une application fidèle des termes de la Déclaration de Barcelone adoptée par tous les Etats.

Les recommandations qui furent retenues par conséquent, étaient les suivantes :

- o Donner une réalité au principe de responsabilité partagée, avec une réelle volonté politique.
- o Toucher une grande majorité de l'opinion publique et lancer une politique d'information significative.
- o Simplifier dans la mesure du possible les procédures et

d'aménagement du territoire pour la zone euro-méditerranéenne qui répondait aux besoins des pays.

i) Les sciences et la technologie

Ce fut la mise en valeur de la recherche et du développement en s'attaquant au problème de la disparité croissante des performances scientifiques et en tenant compte du principe de l'avantage mutuel.

- o L'intensification des échanges d'expériences dans les secteurs et les politiques scientifiques les plus à même de permettre aux partenaires méditerranéens de réduire l'écart par rapport à leurs voisins européens et de promouvoir le transfert de technologie.
- o La contribution à la formation du personnel scientifique et technique en renforçant la participation à des projets de recherche conjoints.

j) L'eau

La Charte méditerranéenne de l'eau a été adoptée à Rome en 1992.

L'eau est une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et son importance ne fera qu'augmenter à mesure que les ressources en eau se feront plus rares.

La coopération s'est traduite comme suit, concernant ce secteur d'une grande importance :

- o Faire le point de la situation en tenant compte des besoins actuels et futurs.
- o Définir et fixer les moyens de renforcer la coopération régionale.
- o Tenter de rationaliser la planification et la gestion des ressources en eau.

Les partenaires se sont penchés sur bien d'autres questions au moment de la conférence de Barcelone, pour en citer quelques-unes à titre d'exemple : la migration, la jeunesse, la drogue...

Des contacts institutionnels furent établis et renforcés, tel que le « dialogue parlementaire euro-méditerranéen », qui devait permettre aux élus des différents partenaires de procéder à des échanges de vues sur une vaste gamme de sujets.

Des contacts réguliers entre d'autres organes européens, notamment le comité économique et social de la communauté européenne et leurs homologues méditerranéens devaient contribuer à une meilleure compréhension des grandes questions suscitant l'intérêt du partenariat euro-méditerranéen.

- o L'instauration d'un système efficace de transport multimodal air-mer transméditerranéen, et ceci, à travers l'amélioration et la modernisation des ports et aéroports.
- o La suppression des restrictions injustifiées.
- o La simplification des procédures.
- o L'amélioration et la sécurité maritime et aérienne.
- o L'harmonisation des règles environnementales à un niveau élevé, y compris la pollution due aux transports maritimes.
- o La mise en place de systèmes adaptés pour la gestion de trafic.

f) L'énergie

La coopération dans ce secteur s'est centrée sur la création d'un environnement propice à l'investissement et à l'activité des sociétés de production d'énergie, et ce, en se concentrant à valoriser les aspects suivants :

- o Les moyens de favoriser l'association des pays méditerranéens au traité sur la Charte Européenne de l'énergie.
- o La planification énergétique.
- o L'insistance sur le dialogue entre producteurs et consommateurs.
- o La production et le transport d'électricité, l'interconnexion des réseaux et la construction de réseaux.
- o Le développement de programmes communs de recherche.
- o Les activités de formation et d'information dans le secteur de l'énergie.

g) Les télécommunications et la technologie de l'information

Afin d'installer un réseau de télécommunications moderne et efficace, la coopération des partenaires s'est portée sur :

- o Les infrastructures dans le domaine de l'information et des télécommunications.
- o Les infrastructures régionales, y compris les liaisons avec les réseaux européens.
- o L'accès aux services.

L'instauration de ces nouvelles infrastructures très efficaces dans le domaine de l'information et des communications servait à intensifier les échanges euro-méditerranéens et l'accès à la nouvelle société de l'information qui était en train de prendre corps.

h) L'aménagement du territoire

La coopération fut envisagée sous la forme d'une stratégie

- o L'utilisation de normes européennes ou internationales et la modernisation des tests de conformité, des procédures de certification et d'agrément, ainsi que des normes de qualité.

Les moyens d'encourager la coopération entre entreprises, y compris les PME, seront mis en valeur afin de créer les conditions propices à leur développement éventuellement par l'organisation de séminaires, ou encore en mettant à profit l'expérience acquise dans le cadre du programme MED-INVEST et au sein de l'Union Européenne.

d) L'agriculture.

La coopération en ce domaine fut axée sur différents points, mais avant de les préciser dans la suite de l'exposé, il faut noter que ces questions relèvent pour l'essentiel des relations bilatérales :

- o « Le soutien accordé aux politiques mises en œuvre par les partenaires pour diversifier la production.
- o La réduction de la dépendance alimentaire.
- o La promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement.
- o Le rapprochement entre entreprises, groupements et organisations professionnelles des partenaires sur une base volontaire.
- o Le soutien à la privatisation.
- o L'assistance technique et la formation.
- o Le rapprochement des normes phytosanitaires et vétérinaires.
- o Le développement rural intégré incluant l'amélioration des services de base et le développement d'activités économiques annexes.
- o La coopération entre régions rurales, l'échange d'expérience et de savoir faire en matière de développement rural. »

e) Les transports

L'instauration de liaisons efficaces et inter-opérables entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et entre les partenaires eux-mêmes, ainsi que le libre accès au marché des services dans le secteur des transports maritimes internationaux, constituent un facteur fondamental, de base pour le développement des flux commerciaux et le bon fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen.

La coopération en ce domaine est conçue suivant les différents aspects qui sont cités dans la suite de l'exposé, à savoir :

examinées entre temps dans un esprit favorable, des solutions ad hoc dans des cas particuliers. »

- o « L'harmonisation des normes, notamment au moyen de réunions organisées par les organisations européennes de normalisation. »
- o « L'élimination des entraves techniques injustifiées aux échanges de produits agricoles et adoption de mesures appropriées concernant les règles phytosanitaires et vétérinaires, et d'autres réglementations sur les denrées alimentaires. »
- o « La coopération entre organismes de statistiques qui devrait permettre d'obtenir des données fiables, établies selon des méthodes harmonisées. »
- o « Les possibilités de coopération régionale et sous-régionale (sans préjudice des initiatives prises dans d'autres cadres). »

b) L'investissement

La coopération au sein du partenariat avait et a toujours, pour objectif de contribuer à l'instauration d'un climat favorable à la suppression des obstacles à l'investissement, en approfondissant notamment la réflexion sur l'identification de ces obstacles et de moyens , y compris dans le secteur bancaire, afin d'encourager ces investissements.

c) L'industrie

Le succès du partenariat euro-méditerranéen s'est réalisé à partir des deux facteurs clés qu'ont été et le sont encore, la modernisation industrielle et l'amélioration de la compétitivité. A cet égard, le secteur privé a joué un rôle primordial dans le développement économique de la région et a assuré la création d'emplois dans différents pays de la Méditerranée.

La coopération s'est fondée à ce niveau, sur les aspects suivants :

- o L'adaptation du secteur industriel à la modification de l'environnement international, notamment à l'émergence de la société de l'information.
- o Le cadre et la préparation de la modernisation des entreprises déjà existantes et leur restructuration, notamment dans le secteur public, y compris la privatisation de ce secteur afin de relancer et de renforcer l'essor économique.

euro-méditerranéen du processus de Barcelone ».

A- Partenariat politique et de sécurité: Définir un espace commun de paix et de stabilité.

Dans le but d'aider à instaurer progressivement une zone de paix, de stabilité et de sécurité dans le bassin méditerranéen, de hauts fonctionnaires se sont réunis périodiquement, et ce, à partir du premier trimestre de l'année 1996.

Les différents objectifs qu'ils s'étaient fixés, sont définis ci-joint :

- o Procéder à un dialogue politique afin de déterminer les moyens les plus adéquats qui correspondent aux principes de la Déclaration de Barcelone.
- o Présenter des propositions concrètes en temps opportun, en vue de la prochaine réunion.
- o Encourager les instituts de politique étrangère de la région euro-méditerranéenne à former un réseau de coopération plus intense.

B. Partenariat économique et financier : Construire une zone de prospérité partagée.

Afin de promouvoir la coopération dans ces domaines, des réunions régulières devraient se faire au niveau des ministres, de fonctionnaires ou encore d'experts des différents pays méditerranéens.

Des conférences et des séminaires pourraient compléter ces réunions auxquels pourrait participer le secteur privé.

Voici, à présent, les différents volets de la participation active des partenaires :

La base même du partenariat étant :

a) L'établissement d'une zone de libre-échange conformément aux principes énoncés dans la Déclaration de Barcelone, élément essentiel, fondamental.

A partir de là, la coopération s'est portée plus spécialement sur des mesures concrètes, destinées à favoriser le libre-échange et tout ce qui en découle, à savoir :

- o « L'harmonisation des règles et des procédures dans le domaine douanier, en particulier dans la perspective de l'introduction progressive de l'origine cumulative ; le cas échéant, seront

d'informations, de contacts entre les participants de la société civile, ou par tout autre moyen approprié.

- o Les contacts au niveau des parlementaires, des autorités régionales, des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.
- o Un « Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone », au niveau de Hauts Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union Européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéen, tiendra des réunions périodiques pour préparer la réunion des Ministres des affaires étrangères, faire le point, évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.
- o Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de travail de Barcelone et des conclusions du « Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone » sera assumé par les services de la commission.

2- L'aspect pratique du Partenariat euro-méditerranéen :

Les grandes lignes du partenariat euro-méditerranéen furent ainsi définies par les participants à la conférence de Barcelone, en 1995. Un programme de travail fut instauré et est toujours en application, conçu et traité en vue de traduire dans les faits, les objectifs fixés dans la Déclaration de Barcelone, et d'en respecter les principes, par des actions régionales et multilatérales.

La préparation et le suivi des différentes actions s'effectueront suivant les principes et les modalités indiqués dans la Déclaration de Barcelone.

Ces mêmes actions peuvent s'adresser aux Etats, à leurs entités locales et régionales, et aux acteurs de la société civile.

Avec l'accord des partenaires, d'autres pays ou organisations pourront s'associer aux actions prévues par le programme de travail. L'instauration doit se faire d'une façon transparente et souple.

La mise en œuvre du programme devait démarrer juste après la Conférence de Barcelone. Des rapports devaient être présentés, émanant des réunions et des différentes commissions. Un bilan devrait suivre, dressé lors de la prochaine conférence euro-méditerranéenne sur la base d'un rapport établi par les services de la Commission Européenne à partir des précédents et approuvé par le « Comité

d'encourager les échanges entre les acteurs du développement dans le cadre des législations nationales, à savoir :

Responsables de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques.

Sur cette base, les participants ont insisté sur la promotion des contacts et des échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée.

D'autres points importants ont été discutés et décidés, tels que :

- o Encourager les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'Etat de droit et de la société civile.
- o Reconnaître que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique.
- o Accorder une grande importance au rôle que jouent les migrations dans leurs relations. Augmenter, à cet effet, la coopération à ce niveau, pour réduire les pressions migratoires à l'aide de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois.
- o Renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre de façon plus efficace, le terrorisme.
- o Lutter ensemble contre le trafic de drogues, la criminalité internationale et la corruption.
- o Lutter encore, contre le racisme, la xénophobie et l'intolérance.

Ayant ainsi établi les fondements de base concernant les différents aspects de la coopération qui devra régir les rapports des pays de la Méditerranée présents à Barcelone, les participants convaincus de poursuivre le dialogue global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes, se sont mis d'accord sur un programme de travail et de suivi qui a été défini comme suit :

- o Les ministres des affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présente déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.
- o Les diverses actions feront l'objet d'un suivi sous forme de réunions thématiques ad hoc de ministres, de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échanges d'expériences et

« Une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manière d'optimiser la coopération financière. »

Partenariat dans les domaines : social, culturel et humain :

Une valorisation accentuée de la dimension sociale, culturelle et humaine.

Développer les Ressources Humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles.

Les participants ont reconnu que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée. A noter que le dialogue entre ces cultures et les échanges humains, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

D'où l'insistance sur :

- o Le dialogue et le respect entre les cultures et les religions, condition nécessaire au rapprochement des peuples.
- o Le développement des Ressources Humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture.
- o L'instauration de programmes éducatifs et culturels communs. Dans ce même contexte, les partenaires se sont engagés à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives.
- o Le développement soutenu du secteur de la santé.
- o Le développement social, primordial qui doit aller de pair avec tout développement économique.
- o Les partenaires ont reconnu la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement du partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples.

Par conséquent, pour pouvoir atteindre ces différents objectifs, il était convenu de renforcer ou encore de mettre en place les fondements de base nécessaires à une coopération décentralisée, en vue

promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement.

Insister sur l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies, de l'information et la modernisation des télécommunications. Ils ont convenu d'élaborer un programme de priorités en conséquence.

S'engager à respecter les principes du droit maritime international et en particulier, la libre prestation des services dans le domaine du transport international et le libre accès aux cargaisons internationales.

Encourager la coopération entre les collectivités locales, en faveur de l'aménagement du territoire.

Reconnaître que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique. A cet effet, renforcer les capacités propres de recherche scientifique et de développement. Contribuer, de même, à la formation du personnel scientifique et technique. Promouvoir enfin, la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques.

Encourager la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

Coopération Financière.

Les représentants des différents pays de la Méditerranée que l'instauration d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranée avait pour fondement de base l'accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout, un développement endogène et durable, et la mobilisation des acteurs économiques locaux.

Ils ont fixé, à cet effet, les points qui suivent :

« Le conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance financière, des crédits d'un montant de 4.685 millions d'écus pour la période de 1995-1999, sous forme de fonds budgétaires communautaires disponibles. A cela s'ajoutera l'intervention de la BEI sous forme de prêts d'un montant accru, ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres. »

« Une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire.

A noter que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire en vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange.

Encourager les petites et moyennes entreprises à conclure des accords entre elles, aspect important de la coopération à soutenir en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable, sans oublier la mise en œuvre d'un programme d'appui technique aux PME.

Souligner l'interdépendance des partenaires en matière d'environnement, ce qui exige une coopération renforcée et une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants tout en restant attaché à la convention de Barcelone et au PAM. Ceci implique de même la conciliation du développement économique avec la protection de l'environnement, tout en atténuant dans la mesure du possible, les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement.

Miser sur la conservation et la gestion rationnelle des ressources halieutiques et sur l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources.

Reconnaître le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro-méditerranéen et renforcer la coopération dans le domaine des politiques énergétiques. A cet effet, la décision de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, fut prise. De même, une plus forte coopération, à ce niveau, permettrait de créer les conditions requises qui aideraient les compagnies à étendre les réseaux énergétiques et à promouvoir les interconnexions.

Souligner la priorité de l'approvisionnement en eau et le développement des ressources ; un point crucial que tous les partenaires méditerranéens se devaient de reconnaître comme tel et développer la coopération dans ce sens, pour ce qui était de ces domaines particuliers.

Coopérer aussi dans le domaine de l'agriculture, en vue de la moderniser, de la restructurer et de favoriser ainsi le développement rural intégré. Cette coopération devrait être axée sur l'assistance technique et la formation, sur les politiques pour diversifier la production, sur la réduction de la dépendance alimentaire et la

libéralisés en tenant dûment compte de l'accord GATS.

En vue de faciliter l'établissement progressif de la zone de libre-échange, les partenaires des différents pays présents décidèrent ce qui suit :

- « Adopter des dispositions adéquates en matière de règle d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle, industrielle et de concurrence. »
- « Poursuivre et développer des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs. »
- « Procéder à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. »

A noter que les participants s'efforceront d'atténuer, voire de supprimer dans la mesure du possible, les conséquences négatives qui risquent de découler de cet ajustement au plan social (surtout lorsqu'il s'agira de restructuration ou d'autres mesures similaires), en encourageant des programmes de compensation en faveur des populations les plus démunies.

- « Promouvoir les mécanismes visant à développer les transferts de technologie. »

Coopération et Concertation économiques.

Les partenaires euroméditerranéens ont décidé d'instaurer la coopération dans certains domaines bien délimités en soulignant quelques points forts.

Ces différentes précisions sont formulées dans la suite de l'exposé :

Reconnaître que le développement économique de chacun des pays concernés doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement et par des investissements étrangers directs. Pour ce, les participants s'engagent à créer un environnement propice à une telle démarche ; notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologie et augmenter la production ainsi que les exportations.

Autre particularité notée dans ce domaine, était le nombre de pays endettés, participants à la conférence et les conséquences que pourrait entraîner une telle situation. Les partenaires ont reconnu la difficulté que la question de la dette pouvait faire subir au développement économique des pays de la région. A cet effet, ils ont convenu, compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre le dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires avaient à relever des défis communs, ils se sont fixés des objectifs à long terme définis comme suit :

- « Accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable. »
- « Améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro-méditerranéenne. »
- « Promouvoir la coopération et l'intégration régionales. »

Pour pouvoir atteindre ces objectifs fixés, les participants se sont décidés à établir un partenariat économique et financier qui, en respectant les différents degrés de développement des pays, sera fondé comme suit :

1er. « L'instauration d'une zone de libre-échange. »
2e. « La mise en œuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés. »
3e. « L'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union Européenne à ses partenaires. »

1. « L'instauration d'une zone de libre-échange. »

La zone de libre-échange devra se réaliser à travers les accords euro-méditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union Européenne. Les participants ont fixé pour l'année 2010, l'instauration progressive de cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

Le libre échange ne peut s'effectuer qu'à certaines conditions. La suppression progressive des obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés, selon des calendriers à négocier entre les partenaires. Le commerce des produits agricoles devra lui aussi suivre et être progressivement libéralisé. Les échanges de service y compris le droit d'établissement seront de même, petit à petit

racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales. »

- « S'abstenir, en conformité avec les normes du droit international, de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire. »
- « Respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacun des autres partenaires. »
- « Renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme. »
- « Promouvoir la sécurité régionale et, à cet effet, œuvrer, entre autres, en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique [...]. »
- « Favoriser les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale. »
- « Etudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un espace de paix et de stabilité en Méditerranée, y compris la possibilité à terme, de mettre en œuvre, à cet effet, un pacte euroméditerranéen.

Développement de la coopération économique et financière-Partenariat économique et financier.

Quant au développement économique et social, pilier fondamental d'un tel partenariat, il s'est distingué par l'intérêt particulier que les participants lui ont accordé. Un intérêt qui s'est manifesté par le souhait profond de construire une « zone de prospérité partagée » dans l'espace méditerranéen. L'instauration progressive de cette zone devrait s'achever à l'horizon 2010. Cette entente passe par la conclusion d'accords bilatéraux entre l'Union européenne et chacun des PPM (pays du partenariat méditerranéen)-les « accords euro-méditerranéens d'association ». L'aide financière serait la contrepartie de l'ouverture économique des PPM : le règlement MEDA définit les modalités de gestion de l'aide communautaire aux pays méditerranéens.

1- L'aspect théorique :

A- Un dialogue politique renforcé et continu- Partenariat politique et de stabilité.

Les représentants des différents pays réunis ont exprimé à Barcelone leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne étaient non seulement un bien commun à préserver mais aussi la garantie du développement économique et politique de la région. Ils s'engageaient par tous les moyens disponibles à promouvoir et à renforcer ces caractéristiques fondamentales.

A cet effet, ils soulignent l'importance du dialogue politique régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et insistent sur un nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne et externe.

Voici, en résumé, quelques points marquants de l'engagement entrepris dans ce sens, par ces participants des pays de la Méditerranée, à Barcelone, qui se traduisent comme suit :

- « Agir conformément à la Charte des Nations Unies et à la déclaration Universelle des droits de l'homme, ainsi qu aux autres obligations résultant du droit international, en particulier celles qui se rattachent aux instruments régionaux et internationaux.[...]. »
- « Développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique » tout en reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun de ces pays de choisir et de concevoir librement son système politique, socio-culturel, économique ou encore judiciaire.
- « Respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, [...] sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion, le sexe.
- « Respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ces différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le

créer à cet effet, un partenariat dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants.

A préciser que cette initiative euro-méditerranéenne n'avait pas l'ambition de se substituer aux autres actions et initiatives entreprises sur le plan politique, en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle pourrait contribuer à favoriser leur succès. Notons que ces mêmes participants appuyaient et appuient toujours la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient.

Leur objectif fondamental était d'œuvrer à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix et la prospérité dans la région. Ceci, ajouté au respect des droits de l'homme, le renforcement de la démocratie, le développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures, autant d'éléments de base de l'entente à forger entre ces différents pays de la Méditerranée.

Le partenariat euro-méditerranéen s'est assigné trois objectifs :

- Au plan politique : définir un espace commun de paix et de stabilité.
- Au plan économique : construire une zone de prospérité partagée.
- Au plan social, culturel et humain : rapprocher les peuples des deux ensembles.

Le partenariat en fait, se présente sous trois axes principaux, à double aspect.

Il devrait être établi à travers :

1) L'aspect théorique :

A- un dialogue politique renforcé et continu,

B- un développement de la coopération économique et financière,

C- une valorisation accentuée de la dimension sociale, culturelle et humaine.

2) L'aspect pratique :

A- Partenariat politique et de sécurité.

B- Partenariat économique et financier.

C- Partenariat dans les domaines : social, culturel et humain.

spécialistes en la matière l'ont envisagé et réfléchi, il y a deux facteurs primordiaux pour accélérer le pas, en ce sens puisque toujours suivant cette même optique, les vingt prochaines années seront décisives pour la grande région euro-méditerranéenne et sollicitent les pas accélérés. Le premier de ces facteurs étant technologique et le second démographique.

a) Opportunité Technologique:

En cette ère de mondialisation, une révolution technologique d'une grande envergure, modifie en profondeur l'environnement économique et social du monde entier. Il est bien clair désormais, que les nouvelles technologies de l'information et de la communication, et demain des biotechnologies, renforcent la pente de puissance et de croissance des pays qui les possèdent et les maîtrisent.

Cette technologie du 21ème siècle se renouvelle incessamment, en même temps que la globalisation rend la vie de tout produit nouveau relativement très courte.

Voilà pourquoi plusieurs raisons font que la Méditerranée, et en particulier sa rive sud, devraient se lancer dans la course et se tailler une place, pour le quart de siècle à venir, au moins. Ces raisons seront exposées brièvement, dans ce qui suit :

I- La Déclaration de Barcelone (27-28 novembre 1995) :

Le partenariat euro-méditerranéen ou « processus de Barcelone » a été instauré par la conférence de Barcelone, en novembre 1995. Il lie d'une part, l'Union Européenne et ses Etats-membres et, d'autre part, douze « pays partenaires méditerranéens » (PPM) : les pays du Maghreb (Algérie, Tunisie, Maroc), ceux du Machrek (Syrie, Egypte, Liban, Jordanie), Israël, les territoires sous autorité palestinienne, la Turquie, Chypre et Malte.

Les pays de la Méditerranée réunis à Barcelone en 1995 étaient animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire. Soulignant l'importance stratégique de la Méditerranée et conscients que les nouveaux enjeux politiques, économiques et sociaux de part et d'autre de la Méditerranée constituaient des défis communs qui appelaient une approche globale et coordonnée, ces pays ont décidé de

Le Partenariat euro méditerranéen, l'espoir d'un regain économique pour le Liban...

*Ghada FARHAT - GEMAYEL**

« L'idée d'une Méditerranée, berceau des cultures, laboratoire exemplaire des problèmes posés par le contact des religions, des ethnies, des organisations sociales, dans un monde global qui suggère des réponses universelles, s'est désormais imposée. Rien n'aurait été possible si la coupe bleue d'Amphitrite n'était revenue dans nos imaginaires. [...]. Car, comme le dit très bien, Edgar Morin : Il ne peut y avoir une vraie communication que s'il y a non seulement compréhension mutuelle des différences, mais aussi, en deçà de ces différences, un sentiment d'identité commune. »[1]

Des raisons enracinées, profondes qu'elles soient ethnologiques, sociales ou encore et surtout économiques constituent l'unité des pays de la Méditerranée. C'est le concept même de la Méditerranée économique, de la « grande région euro-méditerranéenne ». Si ce concept ou cette vision ne se concrétise et ne devient réalité, la région sera forcée de suivre strictement les normes de la globalisation (et là, il s'agit de l'OMC, c'est-à-dire l'Organisation Mondiale du Commerce, régie surtout par les américains.) et n'aura plus de signification réelle, qui lui soit propre, une identité qui la différencie et la protège à la fois.

Cela suppose de sortir d'une culture de refus et de cloisonnement. Les avances technologiques sont irréversibles. Si elles représentent pour certains un danger, elles offrent aussi de considérables opportunités que la Méditerranée doit pouvoir saisir puisqu'elle possède tous les atouts pour le faire.

Tel que l'Institut de la Méditerranée et les différents chercheurs et

* *Maîtrisarde en lettres françaises - Université St. Joseph. Titulaire de MBA - E.S.A*

(35) See Michel Nehme, "Iraq Facing Harsh Trends in the New International Order," Lebanese National Defense, Vol. 43 (January 2003).

(36) See Henry Kissinger, American Foreign Policy, 3rd ed. (New York: W. W. Norton, 1977), and his updated argument on the same topic of multiple power centers, in "We Are Living in an Age of Transition," Daedalus, Vol. 124 (Summer 1995).

(37) Joseph S. Nye Jr. The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone (New York: Oxford University Press, 2002).

(16) See Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy. Op.cit.
(17) See Nicholas Kristof, "China Sees 'Market-Leninism' As Way to Future," New York Times, September6, 1993.
(18) See Robert Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence (Boston: Little & Brown, 1977).
(19) This Clausewitz phrase is used by J. Martin Rochester, "American Foreign Policy at the Millennium: The Case for a New Multilateralism," op. cit., and by Daniel Bell, quoted in Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," International Security, Vol. 17 (Spring 1993).
(20) For a comprehensive survey of theoretically possible world orders, see Frederic S. Pearson and J. Martin Rochester, International Relations: The Global Condition in the 21st Century, 4th ed. (McGraw-Hill, 1998).
(21) Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (London: H. Hamilton, 1992).
(22) Thomas Paine cited in Michael Hirsh, "The Death of a Founding Myth," op. cit.
(23) Immanuel Wallerstein, "The Eagle Has Crash Landed," op. cit. p. 65.
(24) See President Ronald Reagan's speech announcing the Reagan Peace Plan for the Middle East on September 1, 1982 in The Department of State Bulletin, 23 (September 1982).
(25) For a comprehensive analysis of the correlation between US policy and terrorism, see Samuel P. Huntington, "The Age of Muslim Wars," News Week, December 2001-February 2002.
(26) For extended analysis of the effects of development on political stability and conflict, see Mayron Weiner and Samuel P. Huntington, Understanding Political Development (Boston: Little Brown and Company, 1987).
(27) Benjamin Barber, "Jihad Vs. McWorld," Global Issues (1994/1995), pp. 23-28.
(28) Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man. Op. cit. and Allan E. Goodman, A Brief History of the Future (Boulder: Westview Press, 1993).
(29) See the issues of Global Governance journal, especially James Rosenau, "Governance in the Twenty-First Century," Global Governance Vol. 1 (1995), pp. 13-43.
(30) Robert Kaplan, "The Coming Anarchy," The Atlantic Monthly (February 1994), pp. 44-52.
(31) For an extended analysis of the Powell Doctrine, see J. Martin Rochester, Waiting for the Millennium: The United Nations and Future World Order (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1993).
(32) See Michael Hirsh, "The Death of a Founding Myth," op. cit.
(33) The National Security Strategy of the United States of America is available at the official White House web cite http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html
(34) See Michael Hirsh, "Evolution of a President," News Week, December 2002 - February 2003, pp. 8-18.

Endnotes

(1) See Theodore Lowi, The End of Liberalism (New York: Norton, 1979).
(2) Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy (London: Simon and Schuster, 2002) p. 18.
(3) See Michael Hirsh, "The Death of a Founding Myth," News Week, December 2001-February 2002, p. 20.
(4) See President Woodrow Wilson speech to Congress requesting declaration of war, in John A. Vasquez, Classics of International Relations, 2nd ed. (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1990), pp. 12-15.
(5) See Immanuel Wallerstein, "The Eagle Has Crash Landed," Foreign Policy, (July/August 2002), pp. 60-68.
(6) See George F. Kennan, "Diplomacy in the Modern World," in Vasquez, Classics of International Relations, 2nd ed, op. cit., pp. 36-39.
(7) See John J. Mearsheimer, "Why we Will Soon Miss the Cold War," The Atlantic Monthly (August 1990), pp. 35-50.
(8) See Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1 (1991), pp. 23-33; US Secretary of Defense Richard Cheney, "The United States as A Superpower," Defense Issues, Vol. 5 (May 7, 1990), pp. 5-8.
(9) Henry Kissinger, American Foreign Policy, 3rd ed. (New York: W. W. Norton, 1977).
(10) This notion was advocated as the final lasting solution for international conflict by the very father of modern realism Hans Morgenthau in Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1973).
(11) See Robert Keohane, After Hegemony (Princeton: Princeton University Press, 1984); Joseph S. Nye, "Conflicts After the Cold War," Washington Quarterly (Winter 1996), p. 2; Jonathan Clarke and James Clad, After the Crusade: American Foreign Policy for the Post-Superpower Age (New York: Madison Books, 1995); and James Rosenau, Turbulence in World Politics (Princeton: Princeton University Press, 1990).
(12) J. Martin Rochester, "American Foreign Policy at the Millennium: The Case for a New Multilateralism," Brown Journal of World Affairs (Fall 1998).
(13) See Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 13.
(14) See A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: The University of Chicago Press, 1980).
(15) A phrase used by President Lyndon Johnson and his advisors about the inconceivable situation of the US in Vietnam. Quoted by Arthur Schlesinger, Jr., "The Quagmire Papers," New York Review of Books, December 16, 1971, p. 41.

order is highly determined by the existing power structure and the relative states' capabilities in political management of world affairs. The United States is by far the most powerful state in the system. What remains to be seen is how capable are the Americans in managing world politics? Thus far, they have shown strong adherence to contradictory notions and ideologies that have prevented them from settling on a unified vision of a new world order with a suitable role for them in it.

For a full century now, different American administrations have tried different strategies for dealing with the rest of the world. Some were influenced by the natural tendency to remain separated from the world. Others wanted a prominent role in the world, but were divided on the method of engagement. Some saw the US as the political savior of the world's nations and peoples by offering them the American liberal philosophy of human rights and democracy. Others were more inclined to recognize the eternal realities of human interactions based on power and tried to design a balance of power that favored them. Yet some others exhibited confusion and mixed feelings between isolationism and internationalism; liberalism and realism; and unilateralism and multilateralism. All these "isms" seem to coexist in the pronounced policy of the present administration of President George W. Bush. However, disentangling the contradictions from these ideologies is essential for having a consistent and coherent foreign policy. In turn, such consistency and coherence in American foreign policy is indispensable for developing and maintaining peace and stability in the international system. We hope they do so soon, not just for their sake, ours too.

opportunity to maintain a prolonged role as the world hegemony.

International hegemony is expensive and exhaustive, however. History has been unkind towards any nation that wanted to monopolize international order. Granted that the level of superiority of power of the US in the present system is unprecedented, and the type of American control is different from the traditional actual conquest, but given the high level of integration and interdependence between peoples and states and the very nature of modern interactions and threats, we must anticipate drastic and sudden changes at any time. Sooner or later, the ability of the US to continue practicing international hegemony will decline, giving way to a new multi-polar structure of balance of power.[36] This historically tested approach to international management provides the best opportunity for continued American primacy—instead of hegemony. Joseph S. Nye Jr. presents another possibility for continued American primacy through emphasizing multilateralism.[37]

As the situation stands now, multilateralism may very well be the mechanism for graceful descending of the US into the proper position in a balance of power system. Multilateralism will gradually allow other major powers to increasingly participate in international decision making while gaining in relative power visa vi the US. This gradual approach is our best hope for peaceful transition from the present unstable situation of an anarchic world system with a confused and injured superpower trying to find a suitable position to a more stable and less dangerous balance of power system. At least one positive outcome of that transition will be increased and institutionalized moderation in the management of world affairs. After all, "division of power" and "balance of power" concepts have been the main stay of American politics. They have served well in the domestic American arena. Hopefully, they will achieve similar results internationally.

CONCLUSION

Politically speaking, we are living in a very interesting time—according to the Chinese definition of "interesting." It is not only that we just witnessed the beginning of a new century and millennium; we are really having the special privilege of participating in the political remaking of world order. The shape of the new world

global superpower, and accepting the legitimate presence of other states with differing political outlooks and engage them in an international structure of balance of power. What the US is doing presently, towards Iraq specifically, suggests that it has opted for the first option of international hegemony, especially if it decides to work outside the legal framework of the United Nations Security Council.

The Iraqi case is the litmus test of the new American role in the shaping of a new world order. President Bush made the first decisive choice in this matter when he decided to go to the United Nations and try the multilateral rout to Baghdad, against the advice of many heavy weights in his administration.(34) His commitment to multilateralism, however, seems conditioned by the perception of the high price of "going it alone," relative to the exacting price demanded by the influential members on the Security Council and by strategic allies in the region, whose facilities and participation are necessary for the conduct and legitimacy of the war. The US, it seems, is not finding the proper support for its war on Iraq, not at the UN and not even within its own NATO. The price of multilateralism seems prohibitive to American designs for war on Iraq. President Bush and his aids made it amply clear that if the other members of the international community set a very high price, the Americans will pursue the option of leading a "coalition of the willing" to achieve their objectives in Iraq. If there is no compromise soon in this high intensity diplomatic brinkmanship between the US and Britain on one side and France and Germany on the other, the world may be set to witness the early makings of the new balance of power system resulting from the severe cleavages within NATO and the European Union. Russia and China seem to enjoy immensely this high intensity "chicken game" diplomacy. The outcome depends on who flinches first.

If the US yields to France and Germany, it runs the risk of losing enormous prestige resulting in automatic acceptance of multilateral balance of power where the US is only one amongst many. It is highly unlikely at this stage.(35) The second alternative of unilateralism—with the willing allies—seems more likely. The consequences for the new world order are to be highly effected by the level of success or failure in the conduct of the war. If the US and her allies were to succeed in achieving a quick and convincing victory and then manipulate the spoils of Iraqi resources to their advantage, the US would have a clear

"values" and "interests." The doctrine gives special attention to the presentation of American values as "universal." These values include freedom, democracy, and human rights and dignity. President Bush insists that "people everywhere want to be able to speak freely; choose who will govern them; worship as they please; educate their children—male and female; own property; and enjoy the benefits of their labor. These values of freedom are right and true for every person, in every society." Accordingly, the doctrine identifies the general stated goals of political and economic freedom, peaceful relations with other states, and respect for human dignity. Achieving these goals, the United States commits itself to pursue a strategy of cooperation with allies and friends and preemption of foes and threats.

A common theme in the doctrine is the creation of a "balance of power that favors freedom." In this pronounced balance of power the US would lead the "freedom loving nations" against the terrorist groups and who-ever sponsors, shelters, or aids terrorism. With this political stand, President Bush seems to have completed the American ideological cycle—of realist balance of power, liberal internationalism, isolationism, realism of the Cold War, liberal globalization, isolationism, and realist balance of power—that spanned a whole century since President Teddy Roosevelt in 1901.

Teddy Roosevelt's balance of power pitted the rising American nation as the balancer of established empires competing to conquer the world, or at least maintain the favorable status quo international order. Today, and after a hundred years of human and political evolution, there are no more empires or even ideologies to compete with and balance. The difficulty lies in dealing with and balancing integrated cultures or civilizations, along with the economic and moral interests of the western states themselves. President Bush is facing that very prospect right now with the French and German leadership of the opposition to the war against Iraq, and the strong popular rejection and moral denunciation of the whole theory of preemption.

Preemption, as President Bush is suggesting, would mean a very proactive role for the United States as a world hegemony leading a "coalition of the willing" to strike and destroy any potential threat to the security of the US and the west in general. This notion of preemption contradicts with the accompanying notion of balance of power. The US has to choose between a hegemonic role, as the sole

defensive security arrangements. Then, came the attacks of September 11, 2001. They were extensive enough to shake the very foundations of the American precious sense of security. They were a different kind of the imminent threats Americans would anticipate. The damage was severe enough to cause a war, against a new kind of enemy, requiring a new kind of strategy. Defensive isolationism could not work. Containment was deemed insufficient. Preemption was believed to be the suitable national security strategy. The American Administration decided that offence was the best defense against such irregular "armed" groups bent on destroying the preeminence of the United States of America.

Prominent amongst the casualties of September 11, was isolationism as an American Founding Myth.(32) The Strategic Defense Initiative (SDI), first proposed by President Reagan to shield the US from Soviet attacks, modified and adapted by George W. Bush to use the best space and laser technology to insulate America from any kind of foreign attacks was proven totally ineffective. The most advanced defense system would have been useless against the very low-tech "internal" attacks by suicide bombers. Deterrence, nuclear or conventional, simply would not apply. It was a new kind of "internal" threat that Cold War strategies were not designed to counter. The enemy was within. The war front was at home. "Home security" became the source of vulnerability. It struck at the very core and mission of statehood. American policy makers could not allow that threat to continue. They had to redefine it in a compatible way with the types of power at their disposal. "War on Terrorism" was their answer; an all-encompassing assault—political and military, starting with securing the home base by reorganizing the administration of security agencies, reversing the freedom of movement of people and finances of the 1990s globalization, cutting off the supplies to the identified terrorists, and preventing any potential future attacks by destroying or transforming the probable sources of weapons, finance, and ideology. This summary of the American thinking is very evident in the new official document of The National Security Strategy of the United States of America, issued by President George W. Bush, on September 17, 2002.(33) It is the new American defense doctrine.

The new doctrine proclaims a security strategy that is based on a distinctly American internationalism that reflects both American

engagement in Northern Ireland were also examples of the US in the role of a "re-acting fire fighter" and not a "pro-active policeman." Even the intervention in Haiti, which originally had the makings of policing action, was muzzled and handed over to the UN to bare the responsibility of "nation-building."

In North Korea, the Clinton policy was dangerously complacent in postponing what might have been a small confrontation, allowing the situation to fester and increase the reach of its threat beyond the immediate region to the rest of the world, through the high likelihood of proliferation of weapons of mass destruction and the missile capability and technology to deliver them. Also, the US failed in applying preventive measures to deter India and Pakistan from developing and deploying nuclear weapons while permanently engaged in a brinkmanship contest at a crisis level conflict. Only in mediating the conflict between China and Taiwan was the Clinton Administration ready to embark on a preventive diplomacy course with no hesitation to use the policy instrument of "show of force," by ordering an aircraft carrier group to sail through the straights separating the two states.

In the Middle East, President Clinton seemed to have believed that he could leave his mark for history. He invested the prestige of the office of the presidency and his personal effort and time trying to reduce the gap of differences between the parties. As we have seen earlier, the Middle East conflict proved superior to the level of leadership the US was willing and capable of practicing over the stubborn Israeli aggressiveness. President Clinton failed to leave his history mark, and the people of the region continue to agonize, awaiting true leadership of the international community that is firm in its belief in peace and justice.

Conservatism, September 11, and a New National Security Strategy

The election of President George W. Bush reintroduced conservatism to the processes of American foreign policy making. Instead of global economic liberalization and greater integration, the emphasis began to shift towards unilateral American interests. Instead of practiced interventionism, he indicated withdrawal and isolationism. Instead of economic cooperation, he stressed the need for

of clearly defined national strategy for the conduct of foreign policy and the management of world affairs. The preoccupation with global liberalization detracted much of the needed attention from security matters towards economic and environmental issues. The emphasis on globalization led President Clinton to drop his predecessor's views on a leading US role in a "comprehensive" world order. The US under Clinton was not to behave as a hegemonic military power. Its leadership role was to be limited to reactive ad hoc treatment of situations that required intensive care. Having to share power with a conservative Republican Congress (starting in 1994) with high isolationist overtones did not help President Clinton in devising an internationalist political strategy. He also had to face a reluctant military under General Colin Powell, who had his own doctrine for limited military intervention with clear achievable objectives, congressional and popular support, and clear exit strategy.[31]

The fist security policy President Clinton had to devise was the management of the Somali fiasco. The "humanitarian intervention," started by President Bush, quickly ran its humanitarian course of securing the delivery of food to famine stricken people, and escalated to a full attempt at resolving ethnic conflict. The complexity of the Somalia case surpassed by far the level of commitment invested by President Clinton. The outcome was a defeat for the American intervention, with many American and Somali casualties, strengthening fundamentalism, and prolonged chaos and misery for the Somali people.

The lessons of Somalia helped shape and formalize the hesitance of Clinton's foreign policy, at least during his first term in office. The US refrained from attending to the drastic needs of Africa, and was dragged grudgingly to Yugoslavia. The Rwanda conflict was watched from afar as it simmered and then exploded into a full-scale genocide of historic proportions. The US did not intervene to prevent the catastrophe and did not entice the UN to carry on with its most fundamental objectives—security and peace. The much delayed intervention in former Yugoslavia, and despite the success of the Dayton Accords of 1995 in stopping the Bosnian War, was not an integral part of an all encompassing American strategy to deal with ethnic strife even as it threatened to spill over into regional wars. The heavy handed handling of Kosovo and the moral diplomatic

figures--both bleak, neither democratic. The first is a retribalization of large swaths of humankind by war and bloodshed: a threatened Lebaonization of national states in which culture is pitted against culture, people against people, tribe against tribe--a jihad in the name of a hundred narrowly conceived faiths against every kind of interdependence, every kind of artificial social cooperation and civic mutuality. The second is being borne in on us by the onrush of economic and ecological forces that demand integration and uniformity and that mesmerize the world with fast music, fast computers, and fast food--with MTV, Macintosh, and McDonald's, pressing nations into one commercially homogenous global network: one McWorld tied together by technology, ecology, communications, and commerce. The planet is falling precipitantly apart and coming reluctantly together at the very same moment.[27]

The globalized world order of the 1990s generated mixed and opposite feelings. The pro-globalization optimists were euphoric about the bright prospects of the future. They predicted the end of conflict, peace, prosperity, and extended cooperation and development. Francis Fukuyama and Allan Goodman represent this group of scholars.[28] Some others even went beyond simple optimism about the future and began promoting the image of highly developed internationalized communities that can manage their affairs without the need to the control and authority of government. They advocated "governance without government."[29] Such hyper-optimist visions worried many realists. They saw a different scenario for the development of the future. They focused on the fragmentational forces as a powerful source of conflict. Due to the opening and free movement prescribed and guaranteed by globalization, the elements of fragmentation and conflict will spread from one country to the other, and they themselves would become global, and national governments will not be able to stop them. In such an open world of globalization; terrorists, drug traffickers, gangsters, as well as diseases, pollution, and environmental problems; will spread freely and end up destroying even the developed world. The whole world will evolve in a similar pattern to that of the West African cities, proclaimed Robert Kaplan.[30] The US government was called upon to institutionalize the proper precautions and develop the suitable defense strategies.

The Clinton Administration failed to develop a general framework

competition, which loosened the monopoly control of the ruling party and provided for further democratization. China, itself, felt increasingly convinced of having to adopt free market strategies to its economy, but remained committed to political communism and to regaining its territories, preferably through gradual peaceful means.

The Clinton Presidency and the Revival of International Liberalism

Two main features define the Clinton legacy in American foreign policy. In political economy, President Clinton pursued progressive liberal internationalism of the world economy, and tied the US strongly into the expanding globalized web of interdependence. Globalization and "global village" were favorite terms to President Clinton and his economic policy team. In the area of security, the Clinton foreign policy conduct did not reflect a coherent design of long-term strategic interests of the United States.

The world order envisioned by President Clinton was that of globalization and free transfer of technology and other resources across national borders, allowing for faster and more integrated development of the entire world. He seemed to believe that better economic conditions will produce better social situation and then improved political interactions. The socio-economic emphasis is the traditional liberal approach for solving political problems. However, the world was not homogenous in terms of compatibility in the levels of development of different regions and countries. The hailed benefits went to the rich industrialized and modern societies. The poorer countries and people only received a trickle of economic rewards and a little development that raised their awareness and expectations but failed to deliver to their satisfaction.[26] The gap between rich and poor grew bigger and began issuing ominous signs of possible troubles in the future. The cleavage between the developed and developing worlds grew to become a schism within societies and between states and regions. We ended up having an integrating modern world reaping the rewards of globalization, and a disintegrating "traditional" world feeling only the negative consequences of globalization. Benjamin Barber described these two contradictory phenomena and the new world order saying:

Just beyond the horizon of current events lie two possible political

in the Iraq-Kuwait conflict produced very limited temporary success in respect to oil interest, and a drastic long term failure in terms of its relations with the Arab world and inflicting enormous unnecessary suffering on the people of Iraq and the region.

The Middle East peace process was supposed to makeup for any short fallings of the American intervention. The US kept its traditional pattern of trying to harness the energy generated by conflict to implant peace for the affected peoples.[24] The United States sponsored, along with dying Soviet Union, the Madrid Peace Conference where they laid the foundations for comprehensive peace to be negotiated on bilateral tracks. Only the Jordanian track bore fruits through signing a peace treaty that formalized "normalcy" between Israel and Jordan. The three remaining and more intricate tracks of Palestine, Syria, and Lebanon are still bogged by Israeli intransigence and American non-committal—hardly a leadership virtue. The failure of the US to commit itself in a leadership capacity to resolving the Middle East conflict continues to exert its toll of unwarranted sacrifices and sufferings not only by the people of the Middle East, but by the international community at large. Fundamentalism and terrorism are not the least of the ensuing consequences.[25]

In Africa, the Somali experience, which began as a "humanitarian intervention" by the Bush Administration, few days before leaving office, ended as a disastrous failure under the supervision of the Clinton Administration. Again, some of the consequences were unnecessary suffering, strengthening fundamentalist groups like al-Qaeda, and showing the US as a paper tiger that can be tested and pushed around in the open international arena.

The Bush foreign policy seemed somewhat more successful in Latin America. The intervention in Panama, despite obvious flaps, ended up producing the stated objective of removing General Immanuel Noriaga from power and installing a "democratic" regime to further the peaceful development of the country. American constructive engagement with other governments throughout Latin America seemed to produce a general inertia for peaceful democratization of the continent, leaving out the island of Cuba.

The smooth constructive diplomacy with Japan, China, and the rest of the Orient countries also seemed to produce positive results. Japan was co-opted into gradual opening of its market for foreign

afford the "yes, of course" answer, at the time. America stayed in Europe on its terms, but it was abundantly obvious that some Europeans were itching to get rid of the American presence and influence as soon as possible.

In Yugoslavia, the Bush foreign policy team seemed convinced that the cost of intervention was much higher then any prospective benefits. They chose a policy of nonintervention and prescribed it to the European allies who insisted on the need for proper management of the disintegrating federation. The Europeans failed in their attempts at conflict resolution in complex Yugoslavia and ended up reenlisting the American support later in 1995. Resolution of the Yugoslav conflict came very late and at an enormous price.

In the Middle East, the costs of non-intervention exceeded by far any possible benefit of disengagement. The American involvement in the Middle East during this period was most intense in regards to the Iraqi invasion of Kuwait, and then building upon the enhanced prestige and the powerful presence trying to resolve the Arab-Israeli conflict.

The Gulf War to many Americans and especially President Bush was an exemplary bookcase of American world leadership. It was presented as a successful experience in international "coalition building" to fulfill the very raison d'être of the United Nations—collective security. In reality, it was a classic hegemonic endeavor veiled with the legitimacy of the international community. The objective was to maintain international order and stability, especially as prevalent to the continued free flow of oil as a main source of energy, fueling the international economy at a low very affordable price. Despite the bright success in achieving the "flow of oil" objective, the US failed to bring the Iraqi issue to an honorable end befitting a hegemonic power, and suitable to basic humanitarian standards of reducing the suffering of innocent people, and not exposing them to the "cruel and unnecessary" punishment of "double jeopardy." The present déjà vu situation with Iraq is explicit in exposing the immense US failure as world hegemony. It leads Immanuel Wallerstein to conclude: "In retrospect, US efforts in the Gulf War accomplished a truce at basically the same line of departure. But can a hegemonic power be satisfied with a tie in a war with a middling regional power?"[23] In the final analysis, the US intervention

2001.

President George Bush Sr. and a New World Order

The presidential tenure of George Bush Sr. witnessed the unfolding of the most highlighted event of the past half-century. The Cold War ended. Communism in Europe collapsed. It was the epic time for liberalism to snatch a triumph out of the demise of the Soviet empire. The US had invested enormously towards such a conclusion. To some, it was the "end of history."[21] To President Bush, it had to be the beginning of "a new world order." He used that phrase repeatedly, indicating that America had the opportunity to achieve its ultimate "manifest destiny" by fulfilling Thomas Paine's prophecy of the ability to "begin the world again,"[22] and this time in the very image of the United States of America. The US was to lead the whole world in absorbing the change gracefully, and then implementing the American vision of free peoples, in democratic states, in a liberal world. All free, all in peace.

While President Bush was busy outlining his rosy vision of a dreamful future world order, many peoples around the world were practicing the very old and real political life. They expressed their long bottled national aspirations and went about achieving self-determination and independence at any price. With the elimination of the deterrent imminent threat of a nuclear superpower confrontation, smaller states and national communities felt free to act upon their old grievances. Some wanted to erase borders, others wanted to draw new ones. Few peacefully, many did not care about the means; they were consumed with the perceived glorious ends. Managing the world is a big job. Was the US able and willing to take the charge and carry the burden? President Bush discovered very quickly that he had to be very selective in accepting the challenges based on the rational formula of "cost and benefit."

In Europe, Western Europe at least, the benefits of German reunification and cementing the liberal victory in general outweighed the costs of continued American military deployment and political engagement, but not by much. When some European countries tried to reduce the margin of profit for the Americans, President Bush was hastened to respond by asking his European counterparts: "Do you want us to stay or not?" German Chancellor Helmut Khol could only

demography, resources, productivity and market; is very much engaged in the continuation of such wars employing all available means.

The US is joined in this structure of "complex interdependence" by more than 190 other countries and an ever-expanding set of non-state actors that include Intergovernmental–Organizations (IGOs), NGOs, Multinational Corporations (MNCs), groups and empowered individuals. States have lost their monopoly dominion over "international relations." Organizations, corporations, groups and some individuals even are considered full fledge players in the game of international politics. We only need to consider the "War on Terrorism" as an example and try to identify the players. Along with the involved governments, we have the UN and its many agencies, NATO and other IGOs like the European Union, Banks and other MNCs affected in the process, many small groups and key individuals like Ossama Bin Laden, and others. All these actors have enough power and influence to affect and participate in the making of international politics nowadays. It compels us to wonder whether we are really living in a "global village" or in a "new feudalism" where we are yet to establish a defined hierarchy and stable order.[20]

THE US SEARCH FOR POSITION IN THE NEW WORLD ORDER

The American foreign policy conduct since the end of the Cold War may be identified through three main transition stations. First, President George Bush Sr. had to oversee the peaceful completion of the Soviet and Communist collapse in Europe, expressing great hopes for a new world order ordained by the US. He had to leave office with great disappointment that his American co-patriots were far more interested in direct economic benefits than in a new world order dominated by them. Second, President William Jefferson Clinton, who won the presidency on slogans like "Change" and "It's the economy stupid," focused on liberalizing the world economy through globalization and had a hesitant reactive foreign policy. Finally, President George W. Bush, and after exhibiting strong signs of being under the influence of traditional conservative isolationism, was propelled into severe internationalism by the event of September 11,

and his Brain Thrust team wanted to build the world of Wilson through an effective United Nations and an active American sponsorship of a new liberal world order. The Soviet leader Joseph Stalin had alternative designs. FDR's wishful liberal vision had to yield to the stronger reality of a bipolar division of the world presented by Stalin at Yalta.[5] Yalta was the birthplace of the bipolar system of the cold war.

By definition, wartime is more amenable to brute realism than it is to any form of liberal idealism. Security was the main concern, everything else seemed a far second. Power politics prevailed in defining bipolar interactions as well as most other relationships America had with other nations. America engaged the world applying a clear strategy within the confines of the Containment Doctrine,[6] and its Deterrence corollary. The guidelines of American foreign policy were clear-cut and easy to adhere to by decision makers from both parties. All policies, domestic and foreign, had to fit under the priority ceiling of containment. The immediate result of having an American set strategy, that was recognized and reciprocated by the Soviet Union, was generating clarity for American interactions with the rest of the world and providing for overall stability of the international system.[7]

The Collapse of the Bipolar Order

The stability of the Cold War system evaporated as the lid of bipolarity lifted with the collapse of communism as the ideological political system of the Second World. Theoretical confusion ensued, gradually followed by increasing political chaos at the level of the international system. Was the United States to extend its hegemonic control to cover the entire world as the lone superpower?[8] Was the world to develop a multi-polar system with a number of regional power centers trying to balance each other?[9] Was the world to evolve into a unitary polity under a world government?[10] Could it be that the US would be lured back to isolationism, leaving behind a fragmenting world in total anarchy? Or could it be the actual end of the Westphalia nation-state system and the start of a virtual system of integrated communities in a global flexible issue-based structure?[11]

To be sure, all these options are presented as viable theories by world-renowned scholars. The common intervening variable to all, however, is the position adopted by the United States. Since the end of

the paper I shall examine the interplay of these two approaches in determining the American foreign policy and role in world affairs.

THE VICTORY OF THE REALIST CONTAINMENT

Since the early days of American ascendancy on the world stage at the turn of the past century, Americans who advocated participation in the world—the internationalists—were divided between those who wanted to benefit from the European experience in managing world affairs and those who sought to reshape the world in the American image. The early debate was engaged between the realist visions of President Theodore Roosevelt and the idealist liberal vision of President Woodrow Wilson.

The earlier Roosevelt saw the world divided into three spheres. The "old world" of Europe and the Middle East would be a circle of power balanced by Great Britain. The Orient would be the second sphere with Japan as its balancer. And the third circle would be the western hemisphere of the Americas, balanced and policed by the US. The world system overall would be also balanced and policed by the US, as the superior power to both Britain and Japan. Roosevelt's foreign policy conduct in Panama and towards Spain, Britain and Japan were clear manifestations of his realist vision based on the rising American power. Building the first metal naval fleet, forcefully visiting Japanese harbors, imposing the "open door" policy in China, and the heavy handed resolution of the Russo-Japanese War were some of the main international policing work of the US during the first decade of the Twentieth Century.

American foreign policy changed course under President Wilson. Empowered realism was replaced by committed liberal internationalism. American involvement in World War One and the new world outlook, as elaborated through the League of Nations and the operational transformation of the hegemonic world of empires into a liberal world of national right to self-determination, were all integral parts of a comprehensive Wilsonian vision of an idealist world order[4] Wilson's vision collapsed under the crushing lure of isolationism and its famous slogan: "Bring the boys back home."

Isolationism of the 1920s and 1930s ended at the hands of Franklin Delano Roosevelt (FDR) after the beginning of World War Two. FDR

dynamism in American politics. In domestic politics, equilibrium is maintained through an elaborate setup of institutional controls. In foreign policy, however, prudence dictates that we must anticipate a tilt in favor of interest over morality.

The victorious "interest" is not necessarily the common national interest. It, too, is a creature of the fractured political system of "division of power" and "checks and balances." The system allows and facilitates the representation of all mobilized relevant interests in shaping the final policy outcome. The president shares decision making with the different administrative and bureaucratic agencies; like the departments of State and Defense, National Security Council, Central Intelligence Agency and many others; Congress and its numerous committees; and concerned Interest Groups and their professional lobbyists.(1) This process weakens the ability of the administration to produce a coherent and consistent foreign policy and creates problems for the relations with other governments.(2)

History, interacting with the preceding theoretical analysis, has also produced two contradictory empirical impulses constant in the conduct of American foreign policy. Isolationism and missionary zeal have competed and taken turns in determining the general strategies of applied American foreign policy. The two impulses are deeply entrenched into the political psyche of Americans, and both are embedded in a superior sense of American exceptionalism. Americans seem to have split feelings about belonging to the world. In one sense, they want to preserve their exceptional uniqueness by hiding behind the oceans and not get involved in the entangled affairs of the rest of the world. This tradition is as old as the nation itself, since it was practiced and preached by President George Washington, pleading for insularity in his farewell speech, and seconded by President Thomas Jefferson, warning against entangling alliances.(3) At the same time, Americans are braggingly very expressive of the need to spread the American liberal values to all four corners of earth. They insistently prescribe democratization—especially human rights—and liberal economics as the only road to development, modernization and international peace.

From a theoretical perspective, Americans and others are divided on how to achieve international peace and order into two general approaches: Realist and Idealist/Liberal. In the remaining sections of

have given different indications in different directions. Some seem to support unilateral hegemony. Some others highlight the preventive costs of unilateralism and are willing to settle for coalition leadership in a "balance of power" system.

President George W. Bush's new strategic doctrine of preemptive defense emphasizes the balance of power notion while reserving the right to pursue hegemonic unilateral acts. This article argues that sooner or later the US will learn to accept and prefer a prominent role in a stable balance of power system to costly hegemonic unilateralism that is naturally unstable and very difficult to maintain. The article analyzes the changes in American foreign policy during the present transition period into a new world order. It begins by identifying the constant foundational impulses of US foreign policy then it traces the changes from the stability of the Cold War bipolar system to the instabilities of liberal globalization of the 1990s, and the new doctrinal preemption of the aftermath of September 11.

THE CONSTANT TENETS OF AMERICAN FOREIGN POLICY

It is essential to comprehend American foreign policy as an extension of American domestic politics. The US foreign policy is greatly determined by the general institutional framework of the American Government and by the overall liberal political philosophy.

The liberal philosophy is operationalized in the American political system through the implementation of the two fundamental concepts of Democracy and Capitalism. It is imperative that we recognize, along with the obvious complementarity, the basic philosophical contradiction between democracy and capitalism. Democracy emphasizes equality between all. Capitalism exhibits constant tendency towards economic inequality and social class divisions. Mixing these two operational concepts successfully in the United States required an especially complex institutional setup, and generated the odd duality—some call "split personality"—of American politics. The product is an amalgam of "morality" and "interest" competing and acquiescing in determining policy. The fractured institutional framework showed immense ability in transforming the energy of the friction between morality and interest into productive

THE CHANGING AMERICAN ROLE IN A NEW WORLD ORDER

*Dr. Chahine A. Ghais**

Since the end of the Cold War, world politics have been constantly changing. We are living a period of transition from the stable ordered hierarchy of the bipolar system to a new world order that is yet to be fully defined. By definition, transition entails instability. The different states in the international system find themselves facing the negative threats as well as the positive opportunities of change. Depending on their position in the international structure and their power capabilities, states do engage each other in a natural competition to reorder the world in a way favorable to their interests and objectives. Presently, the United States of America is ranked as the most powerful nation, according to most scales of power and their different indicators. Scholars and politicians alike are involved in a heated debate about the shape of the new world order, the influence of the United States in its making, and the reaction of other states.

A determining factor for the American influence in the making of the new world system is the commitment to remain engaged in international affairs and having clear vision for a viable role in re-achieving stability. American foreign policies of different administrations have seesawed between different variants of international liberalism and realism. The present administration, too, seems to insist on applying a mixed strategy that aims at insuring American security and primacy in world affairs. The Americans are yet to define the type of international primacy they are seeking. They

* *Chair of P.S.P.A.D. Dept. - NDU*

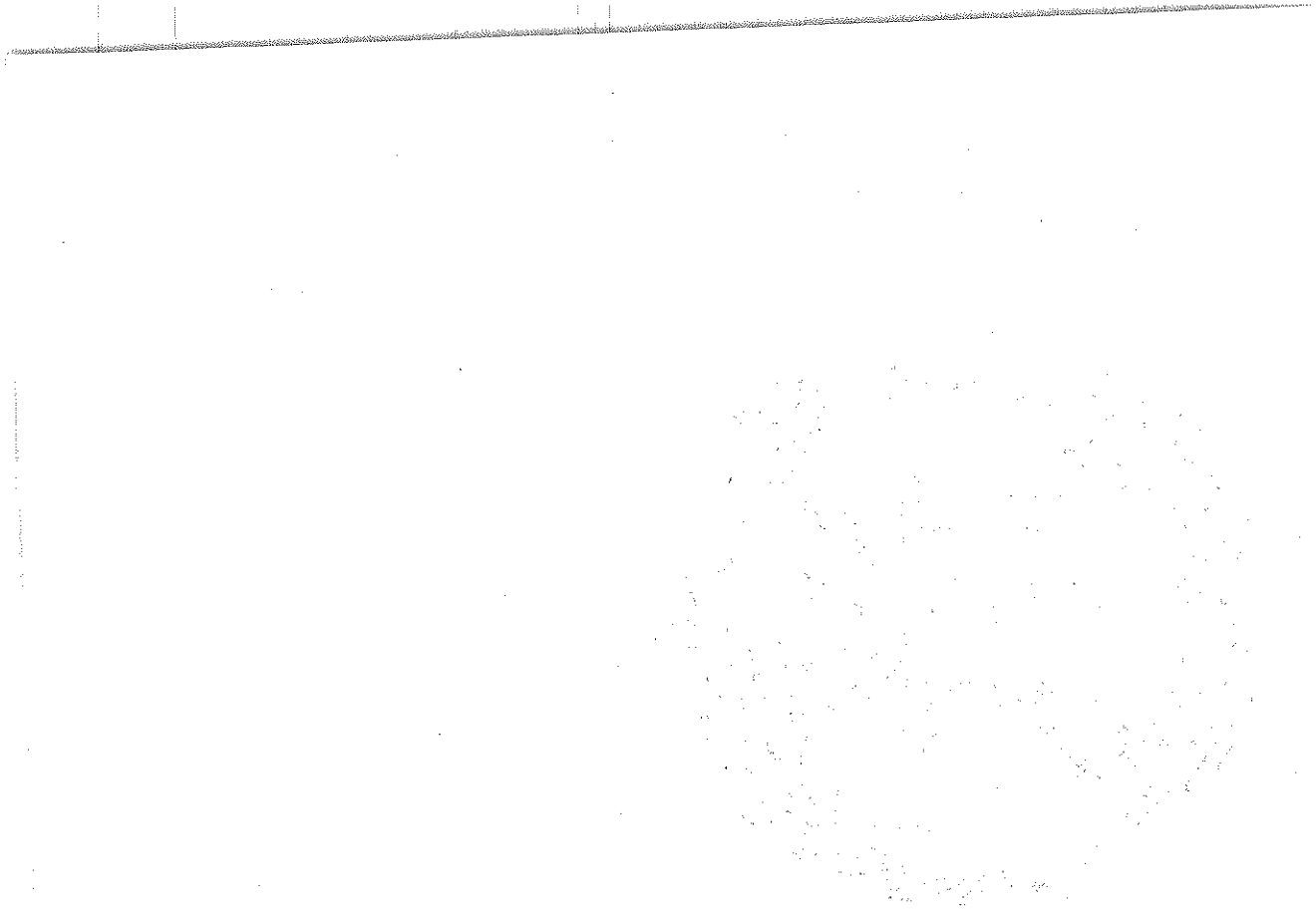

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

● Le Partenariat euro-méditerranéen ... *Ghada FARHAT - GEMAYEL 160*

● The changing american role in a new World order ... *Dr. Chahine GHAIS 184*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO